الأنظمـــة الاقتصادية
دراسة مقارنة

فريق البحث:

إيثار نضال الشروف باسم موسى عبد النبي

نور جهاد الطميزي

إشراف:

أ. أكرم احشيش

بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في تخصص نظم المعلومات

جامعة بوليتكنك فلسطين

كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات

جامعة بوليتكنك فلسطين
Palestine Polytechnic University
المكتبة
Acc. ٧٦٢٨ الرقم المتسلسل
Class. رقم التصنيف

أيلول 2004

ملخص البحث

يدور البحث حول الأنظمة الاقتصادية الثلاثة، وهي: النظام الاقتصادي الرأسمالي، والنظام الاقتصادي الاشتراكي، والنظام الاقتصادي الإسلامي، إذ تم التطرق إلى ظروف وعوامل نشأة وتطور كل من الأنظمة السالفة الذكر، وسماتها ، وأُسسها. إضافة إلى دور الدولة فيها، وسيادة المستهلك، وأهمية النقود فيها، والسياسات المالية والنقدية لها، ثم تناول فريق البحث في آخر كل منها عن نظرة كل نظام منها إلى المشكلة الاقتصادية وكيف يقوم بمعالجتها وفق رؤيته لها من منظوره الخاص.

ثم تناول فريق البحث في فصل خاص عدد من أوجه المقارنة بين تلك الأنظمة بشكل مختصر، ومن أوجه المقارنة التي تطرق لها: تعريف وفلسفة النظام، ونظرتها للملكية، والحرية الاقتصادية، والتوزيع، وحرية وسيادة المستهلك، وأهمية النقود، وأخيراً نظرتها للمشكلة الاقتصادية وكيفية علاجها.

الشكر والتقدير

يتقدم فريق البحث بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث ومد يد العون والمساعدة في سبيل خدمة العلم وأهله، ونخص بالذكر نبراس العلم: الأستاذ أكرم احشيش؛ الذي لم يبخل علينا بوقته، وجهده، وعلمه. كما نشكر أسرة مكتبة بلدية الخليل، ومكتبة جامعة الخليل، ومكتبة كلية العلوم الإدارية بجامعتنا المُبجّلة.

ولا ننسى تقديم الشكر والامتنان لأسرة كلية العلوم الإدارية ممثلة بعميدها وكافة العاملين فيها.

الإهـــداء

إلى أرواح والِدَينا المرحومين بإذن ربّهم. . .

(موسى عبد النبي و نضال الشروف).

إلى من كانت نبراس الأمل وشمعة الضياء في صحراء اليأس

الخانقة على صدورنا. . . أمهاتـــنا.

إلى كل من قدم روحه رخيصة فداء هذا الوطن الغالي. . . شهدائنا

إلى الأسود الرابضة خلف القضبان . . . أسرانا البواسل.

قائمة المحتويات

الفصل الأول: مقدمة البحث

1-1 مقدمة البحث:..... 1
1-2 مشكلة البحث : 3
1-3 محاور البحث: 3
1-4 أهمية البحث: 3
1-5 أهداف البحث: 4
1-6 محدّدات البحث: 4
1-7 الهيكل التنظيمي للبحث: 4

الفصل الثاني: مفاهيم اقتصادية

2-1 تمهيد 7
2-2 علم الاقتصاد 8
2-2-1 أسس علم الاقتصاد: 9
2-3 النظرية الاقتصادية 10
2-3-1 المواضيع التي تتناولها النظرية الاقتصادية 11
2-4 النظام الاقتصادي: 11
2-4-1 وظائف النظام الاقتصادي: 12
2-5 الاقتصاد الموضوعي والاقتصاد المعياري 13
2-5-1 الاقتصاد الموضوعي (Positive): 13
2-5-2 الاقتصاد المعياري (Normative): 13
2-6 المشكلة الاقتصادية 14
2-6-1 أسباب المشكلة الاقتصادية 14
2-6-2 عناصر المشكلة الاقتصادية 16
2-7 السياسة الاقتصادية 18
2-7-1 مكونات السياسة الاقتصادية: 18
2-7-2 أهداف السياسات الاقتصادية: 18
2-8 رأس المال 19
2-8-1 أقسام رأس المال 19
2-9 مفهوم النقـــــود ووظائفها: 19

الفصل الثالث: النظام الاقتصادي الرأسمالي

3-1 مقدمة عن نشأة النظام الرأسمالي: 21

3-2 عوامل نشأة النظام الرأسمالي: 24

3-3 مبررات منح الحرية للفرد: 27

3-4 أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي 28

3-4-1 الملكية الفردية: 28

3-4-2 الربح: 29

3-4-3 المنافسة: 29

3-5 دور الدولة في الرأسمالية و الفكر الكينزي 30

3-6 سيادة المستهلك في الرأسمالية 32

3-7 النقود 32

3-8 السياسات المالية: 34

3-9 السياسات النقدية: 34

3-10 المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر رأسمالية 36

3-10-1 حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي 36

الفصل الرابع : النظام الاقتصادي الإشتراكي

4-1 مفهوم ونشأة الاشتراكية 40

4-2 الاشتراكية ما قبل العلمية 43

4-2-1 الاشتراكية الطوباوية: 43

4-2-2 الاشتراكية التعاونية: 43

4-2-3 الاشتراكية الديمقراطية: 44

4-2-4 الاشتراكية الشعبية: 44

4-3 الاشتراكية العلمية 45

4-3-1 سمات المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية: 45

4-4 أركان النظام الاشتراكي 47

4-4-1 محو الطبقية 47

4-4-2 تصفية أو إلغاء الرأسمالية: 48

4-4-3 التأميم: 49

4-4-3-1 الأسباب الاقتصادية للتأميم: 49

4-5 القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاشتراكي: 50

4-6 آلية عمل النظام الاقتصادي في الدول الاشتراكية: 51

4-7 حرية المستهلك في الاشتراكية 51
4-8 النقود: 52
4-9 المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر اشتراكية 55
4-9-1 حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي 55
4-9-1-1 ماذا تنتج؟ 56
4-9-1-2 كيف تنتج؟ – أسلوب الإنتاج: 56
4-9-1-3 توزيع الناتج 56
4-9-2 القانون الاقتصادي للتوزيع حسب العمل 57
4-9-1-4 كيفيه ضمان الاستخدام الكامل لموارد المجتمع: 57
4-9-1-5 كيفية زيادة موارد المجتمع: 58
4-9-3 دور جهاز الثمن في النظام الاشتراكي 58

الفصل الخامس: النظام الاقتصادي الإسلامي

5-1 المقدمة 60
5-2 تعريف الاقتصاد الإسلامي 63
5-3 سمات الاقتصاد الإسلامي 65
5-3-1 العقائدية: 65
5-3-2 الواقعية والأخلاقية: 65
5-3-3 الوسطية والاعتدال: 66
5-3-4 التكامل والترابط: 67
5-3-5 العالمية: 67
5-4 أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي 68
5-4-1 برنامج الوصول إلى التوزيع العادل: 69
5-5 أسس الاقتصاد الإسلامي 70
5-5-1 مبدأ الملكية المزدوجة: 70
5-5-2 مبدأ الحرية الاقتصادية: 71
5-5-3 العدالة الاجتماعية: 72
5-6 دور الدولة في الاقتصاد الاسلامي 72
5-6-1 صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي 74
5-6-2 دور ووظائف القطاع العام غير الحكومي : 76
5-7 مبادئ التخطيط الاقتصادي في الإسلام 76
5-7-1 أهداف التخطيط 77
5-8 حرية وسيادة المستهلك 78

5-9 النقود : 80
5-10 السياسات المالية 83
5-11 السياسات النقدية: 84
5-12 المشكلة الاقتصادية في الاقتصادي الإسلامي 85
5-12-1 طبيعة المشكلة الاقتصادية في الإسلام 87
5-12-2 مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي: 87
5-12-3 دور جهاز التوزيع في حل المشكلة الإقتصادية : 89
5-12-3-1 مكونات جهاز التوزيع :..... 89

الفصل السادس: مقارنة الأنظمة الاقتصادية

6-1 تعريف وفلسفة النظام: 93
6-1-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي: 93
6-1-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي : 93
6-1-3 النظام الاقتصادي الإسلامي: 93
6-2 الملكية:..... 94
6-2-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي : 94
6-2-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي : 94
6-2-3 النظام الاقتصادي الإسلامي :..... 94
6-3 الحرية: 95
6-3-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي: 95
6-3-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي : 95
6-3-3 النظام الاقتصادي الإسلامي :..... 95
6-4 دور الدولة: 96
6-4-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي: 96
6-4-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي:..... 97
6-4-3 النظام الاقتصادي الإسلامي: 98
6-5 التوزيع:..... 99
6-5-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي: 99
6-5-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي:..... 100
6-5-3 النظام الاقتصادي الإسلامي:..... 100
6-6 حرية وسيادة المستهلك:..... 101
6-6-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي: 101
6-6-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي:..... 101
6-6-3 النظام الاقتصادي الإسلامي:..... 102

6-7 الفائدة والربا ورأس المال: 102
6-7-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي: 102
6-7-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي: 103
6-7-3 النظام الاقتصادي الإسلامي: 105
6-8 أهمية النقود: 106
6-8-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي: 106
6-8-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي: 107
6-8-3 النظام الاقتصادي الإسلامي: 108
6-9 السياسات المالية: 108
6-9-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي: 108
6-9-2 النظام الاقتصادي الإسلامي: 109
6-10 السياسات النقدية: 109
6-10-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي: 109
6-10-2 النظام الاقتصادي الإسلامي: 109
6-11 المشكلة الاقتصادية وعلاجها 110
6-11-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي: 110
6-11-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي: 111
6-11-3 النظام الاقتصادي الإسلامي: 111

الفصل السابع: النتائج

7-1 نتائج البحث 115
7-1-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي: 115
7-1-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي: 115
7-1-3 النظام الاقتصادي الإسلامي: 116

ملحقات البحث

قائمة المراجع والمصادر 118

الفصل الأول

مقدمة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

1-1 مقدمة البحث:

يلعب الاقتصاد دوراً حاسماً في حياة الشعوب و الأفراد على حد سواء بل أن تدافع الأمم قديماً و حديثاً كان في الغالب يعود إلى صراع الأفكار و المبادئ أو بسبب المصالح الاقتصادية ، وكل دولة على أتم الاستعداد لأن تدمر جارتها في سبيل ذلك، وهذا أدى بدوره إلى التناحر والخلافات. فهذه دولة ينهار اقتصادها وتلك الكتلة تنهار مبادئها وتخلف جراء ذلك المشاكل الاقتصادية.

وقد ظهر في العالم بعض الأنظمة التي تحاول إصلاح العالم وفق أسس ونظريات ومبادىء تؤمن بها وترى بها العلاج الناجع لما يعانيه العالم؛ فكان من أهم هذه الأنظمة: النظام الإسلامي، النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي. وانبثق عن كل منها نظام اقتصادي.

وبعض هذه الأنظمة السالفة الذكر يجرى تطبيقه على أرض الواقع، ولكن بعضها الآخر مغيب عن التطبيق كالنظام الاقتصادي الإسلامي، الذي لا يمكن أن يطبق بمعزل عن تطبيق شامل للإسلام كمنهاج يشمل كل نواحي الحياة .

وعلى الرغم من أن النظام الاقتصادي الإسلامي مغيب في وقتنا الحاضر عن التطبيق إلا أنه أثبت قدرته في حل العديد من مشاكل العالم عندما كان مطبقاً فمشكلة الفقر والبطالة والتضخم وندرة عناصر الإنتاج، وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي يعانيها العالم في زماننا هذا، نجد أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد أوجد لها الحلول المناسبة.

وبعد هذا العرض الموجز لما يمر به العالم منذ مئات السنين من المشاكل الاقتصادية، فقد ارتأى فريق البحث أن يتناول في بحثه الأنظمة الاقتصادية الثلاثة: النظام الإسلامي، والنظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي. وعمل مقارنة بينها في نواحي محددة.

ولنتعرف من خلال هذا البحث على أسس وأفكار ومبادىء كل من الأنظمة آنفة الذكر، وبخاصة مقارنتها بالنظام الاقتصادي الإسلامي، الذي أصبح يطرح اليوم كبديل حقيقي لما يعانيه العالم من

صراعات يكمن أساسها على صراعات مادية، بالإضافة إلى أنه يوفر حلاً جذرياً للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم، علما بأن هذه المشاكل الاقتصادية نتجت عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية. ولننظر بذلك على الطريق التي أنتجها الإسلام في معالجة تلك المشاكل وما يستجد من مشاكل لاحقة.

وقد اعتمد فريق البحث على الأسلوب التاريخي في معظم بحثه، ولكنه أيضاً اعتمد على الأسلوب الوصفي في مواضع أخرى.

2-1 مشكلة البحث :

يتركز مجال البحث في المقارنة بين الأنظمة الاقتصادية الثلاثة من حيث؛ أسس وسمات كل منها، وكيف تنظر للمشكلة الاقتصادية، وكيف يقوم هذا النظام بمعالجة المشاكل الاقتصادية وأي مشاكل أخرى قد تبرز مستقبلاً.

ويتم عمل مقارنة بين الأنظمة الاقتصادية، ونظرتها للمشكلة الاقتصادية وكيفية علاجها.

3-1 محاور البحث:

سوف تتركز محاور البحث على أبعاد ثلاثة، وهي:

1. أسس ومبادىء وسمات الأنظمة الاقتصادية الثلاثة: الإسلامي، الرأسمالي، والاشتراكي.
2. دراسة نظرة الأنظمة الاقتصادية الثلاثة للمشكلة الاقتصادية.
3. كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر الأنظمة الاقتصادية الثلاثة.

4-1 أهمية البحث:

تبرز أهمية موضوع البحث في ظل تنامي الصراعات الدولية و التي تشمل كافة مناحي الحياة المادية و منها الفكرية ، ومن هنا جاءت أهمية البحث في الحديث عن الأسس و الركائز التي تقوم عليها الأنظمة الاقتصادية الثلاثة ودورها في حل المشكلة الاقتصادية التي أصبحت تؤرق الإنسانية وتقض مضاجع الدول و الأفراد والمؤسسات.

كما أن فريق البحث عرض الأنظمة الاقتصادية بطريقة تسهل عملية المقارنة بينها بأسلوب سلس، ثم تناول في فصل كامل أوجه مقارنة بين الأنظمة وهذه الطريق غير متوفرة في الدراسات و المراجع العديدة التي ألفت في هذا الموضوع .

1-5 أهداف البحث:

1. دراسة المشكلة الاقتصادية وأسبابها.
2. دراسة أسس الأنظمة الاقتصادية الثلاثة.
3. زيادة المعرفة حول الأنظمة الاقتصادية.
4. تحليل الطريقة التي اتبعها كل نظام من الأنظمة الاقتصادية الثلاثة في التعامل ومعالجة المشكلة الاقتصادية.

1-6 محدّدات البحث:

1. قصر الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز البحث والمقدرة أربعون يوماً.
2. الإغلاقات وحظر التجوال وعدم تمكن فريق البحث من التواصل بهدف إنجاز البحث ضمن الوقت المحدد له.

1-7 الهيكل التنظيمي للبحث:

يضم البحث سبعه فصول، وهي:

الفصل الأول: مقدمه البحث:

يحتوي هذا الفصل على مقدمة البحث وأهداف البحث ومشكلة البحث ومجالها، وأهميته والهيكل التنظيمي لمحتوى البحث.

الفصل الثاني: مفاهيم اقتصادية:

يدور حول عدد من المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية والتي تم التطرق لها في الحديث عن الأنظمة الاقتصادية، ومن هذه المفاهيم: مفهوم ووظائف النظام الاقتصادي، والاقتصاد الموضوعي والمعياري، والمشكلة الاقتصادية وأسبابها وعناصرها، والسياسة الاقتصادية، ورأس المال، والنقود.

الفصل الثالث: النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يتحدث هذا الفصل عن مفهوم هذا النظام وتطوره، وعوامل نشأته، وأسس هذا النظـــام، ودور الجهـــاز الثمن في سير النظام الاقتصادي، ودور الدولة والفكر الكينيزي، ونظرة هذا النظام للنقـــود والسياســـات النقدية والمالية له، ونظرته للمشكلة الاقتصادية وعلاجها.

الفصل الرابع: النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يدور حول مفهوم ونشأة هذا النظام، والاشتراكية ما قبل العلمية، والاشتراكية العلمية، وسمات المرحلـــة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وسمات هذا النظام، وميادين المجتمـــع الاشـــتراكي، وعناصـــر الحوافز الاقتصادية، وأسس هذا النظام وأركان اشتراكية الدولة، وحرية المستهلك، ونظرة النظام للنقود، ونظرته للمشكلة الاقتصادية وعلاجها.

الفصل الخامس: النظام الاقتصادي الإسلامي:

يشمل مقدمة حول هذا النظام وتطوره، ومفهوم هذا النظام، وسمات الاقتصاد الإسلامي وأهدافه وأسسه، ودور الدولة في هذا النظام، ومبادئ التخطيط الاقتصادي وأهدافه، ونظرة النظام للنقـــود والسياســـيات المالية والنقدية له، ونظرته للمشكلة الاقتصادية وسبل علاجها.

الفصل السادس: مقارنة الأنظمة الاقتصادية:

تم التطرق إلى عدد من أوجه المقارنة بين الأنظمة آنفة الذكر، ومنهـــا الملكيـــة، والتوزيـــع، ونظرتهـــا للنقود، والمشكلة الاقتصادية.

الفصل السابع: فصل النتائج:

يبين هذا الفصل النتائج التي توصل لها فريق البحث من خلال عرضه للأنظمة الاقتصادية.

الفصل الثاني

مفاهيم اقتصادية

2-1 تمهيد

إن المشاكل اليومية تعتبر ظاهرة مرافقة للإنسان منذ الأزل، و يعتبر هذا أمراً عادياً، فلا تكاد تخلو الحياة اليومية للأفراد من معضلات و مشاكل تواجههم، و يتوجب عليهم مواجهتها و حلها، و هذه المشاكل التي كانت تواجه الأفراد في العصور البدائية كانت تقتصر على إدارة شؤون الحياة اليومية للأفراد داخل بيوتهم من توفير للطعام و الأمن و غيرها من المتطلبات و الحاجات الضرورية لإشباع رغبات الفرد و سد احتياجاته اليومية.

لذلك اقتصر المفهوم البدائي لكلمة الاقتصاد على إدارة و تدبير شؤون المنزل، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد نتيجة لتطور الحياة و ليأخذ أبعاداً و أشكالاً متعددة، و كان السبب في ذلك اتساع نطاق العلاقات بين الأفراد بصورة كبيرة في مجال التبادلات السلعية.

في حين أن الصبغة الاجتماعية في السابق كانت تتميز بالاكتفاء الذاتي، إلا أنه و مع تزايد عدد السكان لم يعد لمفهوم الاقتصاد القدرة على وصف التطور في العلاقات بين الأفراد في المجتمعات المختلفة، ويعزى ذلك للحاجة إلى التبادل السلعي و المنتجات بين الأفراد، مما يعني أن ظاهرة الاكتفاء الذاتي قد انتهت بسبب تلك الزيادة في عدد السكان.

و كنتيجة لهذه الزيادة و لهذا التطور كان لا بد من وجود آلية تتكفل بتنظيم تلك التبادلات، فظهرت المفاهيم المتعددة للاقتصاد و الذي يعرف على أنه أحد العلوم الإنسانية التي جاءت بهدف تنظيم العلاقات التبادلية و التجارية بين الأفراد في المجتمعات.

وقد أورد العديد من المفكرين وفلاسفة الاقتصاد العديد من التعريفات له ولكنها تصب في نفس المعنى تقريباً، ومن هذه التعريفات ما يلي:

- **الاقتصاد:** هو دراسة لسلوك الإنسان وعلاقة هذا السلوك باستعمال الموارد الإنتاجية النادرة في إنتاج السلع والخدمات وكيفية توزيعها ما بين الأفراد للاستهلاك.[1]

---

[1] www.rezgar. com

ويتكون هذا التعريف مما يلي:

أ. سلوك الإنسان والموارد النادرة.

ب. سلوك الإنسان في كيفية إدارته للوصول إلى الهدف المرسوم.

- تعريف للاقتصادي الشهير آدم سميث عام 1883:

الاقتصاد: هو اسم لذلك النوع من المعرفة الذي يتصل بالثروة أي أنه ذلك العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها لأمة ما أن تغنى"1 .

- تعريف للمفكر الاقتصادي إدوين كانان، وقد أورده في كتابه (Canan, Wealth, P.S. King and Son. 3rd ed,1928)

الاقتصاد: هو ذلك العلم الذي يدرس الجانب المادي من السعادة الإنسانية أو الرفاهية المادية".2

2-2 علم الاقتصاد

العلم:"المعرفة التي تتوافر بالنسبة لها أوضاع ثابتة محددة، وترتكز على قواعد ونظريات عامة قابلة للتطبيق"3.

كما أن العلم : "هو عبارة عن نشاط إنساني ، يهدف إلى الوصف و التفسير و التنبؤ و التحكم ، كما أنه منهج يجمع بين الحسية و العقلانية و يشمل مجموعة من المعلومات بأشكالها المتعددة مثل الحقائق و المفاهيم والقوانين ، أي أن العلم ليس المعلومات فقط بل أيضاً الطريقة التي يتم بها التوصل إلى المعلومات فالعلم مادة و طريقة".4

---

[1] هاشم، محمد، أسس علم الاقتصاد،(الإسكندرية، 1978)، ص 6.

[2] المصدر السابق، ص 7.

[3] المصدر السابق، ص 9.

[4] طه وآخرون،عزمي، الثقافة العلمية،(وزارة التربية و التعليم الفلسطينية،2002)، ص 59.

أما علم الاقتصاد: "هو ذلك العلم الذي يدرس كيف يوظف الأفراد والمجتمعات مواردهم الاقتصادية النادرة ذات الاستخدامات المتعددة لإنتاج مجموعات متباينة من السلع وتوزيعها بين المواطنين لإشباع حاجاتهم ورغباتهم"[1].

1-2-2 أسس علم الاقتصاد:

1. الحاجات (Wants or Needs):

من الطبيعي أن حاجات البشر تتسم بعدة صفات، وهي: التفاوت، التعدد، التجدد، والتغير. وهذه الاختلافات في الحاجات تعود لأسباب عديدة، فبعضها يعود لأذواق المستهلكين، مستوى الدخل، الثقافة السائدة، القيم، العادات، الدين.

وهناك حاجات أساسية ترتبط بسير الحياة وتحافظ على حياة الأفراد ولا غنى عنها كالمأكل والمشرب والملبس. وهناك حاجات كمالية وغير ضرورية لتحقيق الرفاهية والحياة الرغيدة للفرد كالهاتف والتلفاز والمركبة.

2. الموارد أو عناصر الإنتاج (Resources):

أي شيء أو شخص يساهم في عملية الإنتاج، وتضم الموارد الإنتاجية أربعة عناصر أساسية وهي: الأرض، العمل، رأس المال، والإدارة أو التنظيم.

كما تقسم الموارد إلى قسمين:

- الموارد غير الاقتصادية Free Resources:

وهذه الموارد غير محدودة، ولكنها ضرورية لحاجة الفرد، كما أن وجودها ضروري للحياة كالهواء.

- الموارد الاقتصادية Economic Resources:

تتميز هذه الموارد بالندرة والمحدودية؛ حيث أن الموارد تبقى محدودة بالنسبة إلى الحاجات المتغيرة والمتجددة التي تعمل على إشباعها.

---

[1] جامعة القدس المفتوحة، مبادىء الاقتصاد(1)، (فلسطين، 1993)، ص8.

وحتى يعتبر المورد اقتصادياً يجب أن يحقق الشروط التالية1:

أ. أن يكون المورد نادراً أو محدوداً نسبة للحاجات التي يمكنه إشباعها.

ب. أن يتوفر ثمن للمورد؛ فزيادة ندرة المورد تؤدي لرفع ثمنه.

ج. أن يحتاج المورد لجهد للحصول عليه.

يقسم علم الاقتصاد إلى ثلاثة أجزاء: الاقتصاد الوصفي والاقتصاد النظري والاقتصاد التطبيقي.إن الاقتصاد الوصفي يتناول جمع كل الحقائق حول موضوع معين كصناعة الزجاج في فلسطين، والنظام المصرفي في ظل الانتفاضة.

أما في الاقتصاد التطبيقي فإنه يحاول استخدام الإطار التحليلي العام الذي يقدمه الاقتصاد النظري لتفسير أسباب ومغزى الأحداث التي يقررها أو يسجلها الاقتصاد الوصفي.

أما الاقتصاد النظري أو ما يسمى بالتحليل الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية فإنها تقدم للنظام الطريقة التي من خلالها يمكن أن يسير النظام الاقتصادي وفقا للسمات الرئيسية لهذا النظام.

3-2 النظرية الاقتصادية

النظرية : هي عبارة عن فعل إبداعي ناتج عن رؤية ما لا يراه الآخرون، و هي تتضمن حقائق و مفاهيم و قوانين علمية تلتئم معاً لتشكل النظرية .2

أما النظرية الاقتصادية فهي: توضيح العلاقات الموجودة بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية. والمتغير هو أي شيء يأخذ قيمة، مثل: الكمية المطلوبة والمعروضة، السعر، التكلفة....، وهي تحاول توضيح العلاقة السببية بين هذه المتغيرات.3

---

[1] الرفاعي وآخرون،أحمد، مبادىء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، (دار وائل للنشر، عمّان، 1997)، ص25.

[2] طه وآخرون، عزمي، الثقافة العلمية، مصدر سابق، ص 67.

[3] جامعة القدس المفتوحة، مبادىء الاقتصاد (1)،(فلسطين، 1993)، ص16.

2-3-1 المواضيع التي تتناولها النظرية الاقتصادية :

النظرية الاقتصادية تبنى على افتراضات معينة، وهذه الافتراضات سوف تؤدي لنتائج معينة، فلا بد من معرفة تقسيم المشكلات التي تتناولها النظرية الاقتصادية، فقد قام بعض الاقتصاديون على تقسيم هذه المشكلات داخل الإطار العام للنظرية الاقتصادية إلى أربعة أقسام: الإنتاج، التوزيع، التبادل، والاستهلاك.

الإنتاج يتناول وسائل الإشباع أو الموارد المحدودة في إنتاجها لمختلف السلع والخدمات، والتوزيع يتناول طريقة توزيع الناتج على الأفراد الذين عملوا أو ساهموا في عملية الإنتاج، في حين أن التبادل يبحث في عملية تبادل السلع والخدمات بين الأسواق المختلفة، أما الاستهلاك فإنه يتناول كيفية الانفاق للحصول على الإشباع المستمد من استهلاك السلع والخدمات.

2-4 النظام الاقتصادي:

لكل مجتمع يوجد رغبات متفاوتة للحصول على السلع والخدمات، ويوجد رصيد من الموارد التي يمكن تخصيصها للحصول على تلك السلع والخدمات، وتوجد المعرفة الفنية في كيفيه تحويل تلك الموارد إلى سلع وخدمات.

ومهمة أي نظام اقتصادي هو الجمع بين الرغبات والموارد والمعرفة الفنية. ولأداء هذه المهمة لا بد من وجود بعض التنظيمات التي تتناول إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات.

ومن الواضح أن أي مجتمع مهما بلغت درجه الثراء به فإنه لا يستطيع إشباع حاجات كل الأفراد من السلع والخدمات إنما يوجد في أي مجتمع ندره نسبيه، والندرة النسبية للموارد تعتبر جوهر المشكلة الاقتصادية فهي مشكلة كانت منذ القدم وما زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر.

2-4-1 وظائف النظام الاقتصادي:

يمكن تقسيم وظائف النظام الاقتصادي لأربعة وظائف وهي:-

أولا:- تحديد الأهداف الإنتاجية:

يجب على أي مجتمع اقتصادي أن يحدد الأهداف التي يسعى لتحقيقها وتحديد كمية كل سلعة منها، ويقسم هذا الهدف لقسمين:

1. تحديد السلع التي يرغب المجتمع في إنتاجها.
2. تحديد كمية كل سلعة منها.

ثانيا:- تخصيص الموارد الإنتاجية

لا بد لأي مجتمع أن يخصص الموارد الإنتاجية التي يمتلكها بالطريقة التي يتسنى بها الحصول على أكبر كمية من المنتجات التي يرغب فيها المجتمع لإشباع حاجاته، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المعرفة الفنية من أجل الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، كذلك إنتاج السلع بأقل تكلفة ممكنة.

ثالثا:- توزيع الناتج الكلي

لا بد في النظام الاقتصادي من أن يتم توزيع الناتج الكلي من السلع والخدمات على أفراد المجتمع الذين أسهموا في الإنتاج، ويختلف هذا التوزيع في أشكاله فقد يتخذ شكل الأجور التي يتقاضاها العمال، أو الفوائد التي يتقاضاها أصحاب رؤوس الأموال...الخ.

رابعا:- قابلية التغير والقدرة والنمو

يجب أن يكون النظام الاقتصادي لديه القابلية للنمو والتطور بشكل دائم ومستمر، فنموه وتطويره ضرورة ملحة في المجتمع. حيث أنه إذا كان المجتمع في تطور مستمر وكان النمو فيه بشكل سريع يجب أن يصاحبه تطور في النظام الاقتصادي بحيث يستطيع تلبية حاجات المجتمع من السلع والخدمات، وأن يكون لديه القدرة على إنتاج سلع وخدمات جديدة وإحداث التغيير المطلوب في الناتج الكلي واتباع الأساليب الفنية الجديدة في عمليه الإنتاج وإيجاد الموارد الإنتاجية الجديدة.

كذلك يجب أن يتوفر في النظام الاقتصادي خاصية المرونة بحيث يتكيف مع كل ما يطرأ من تغيرات خارجية قد تفرض عليه.

2-5 الاقتصاد الموضوعي والاقتصاد المعياري[1]

2-5-1 الاقتصاد الموضوعي (Positive):

يتعامل مع ما حدث من ظواهر اقتصادية سابقة، وما يحدث حالياً، وما يتوقع حدوثه من ظوهر مستقبلاً، فهو يرتبط بعلم الاقتصاد.

يعتمد في التحليل على بيانات حقيقية للوصول للنتائج النهائية. وبالتالي فإنه لو قام عدد من الباحثين في المجال الاقتصادي ببحث مشكلة اقتصادية محددة بشكل منفرد فإنهم سوف يصلوا جميعاً لنفس النتيجة لوصف تلك الظاهرة. ومثال ذلك أن يتم دراسة مشكلة البطالة في مجتمع معين في الماضي والحاضر ومؤشراتها في المستقبل.

2-5-2 الاقتصاد المعياري (Normative):

يبحث في الوضع الاقتصادي الأمثل الذي يجب أن يكون عليه الاقتصاد، وما يجب عمله تجاه ظاهرة اقتصادية معينة، وهو يرتبط بالنظام الاقتصادي، فهو يحاول وضع حل أو مجموعة حلول لمشكلة اقتصادية معينة اعتماداً على التقدير الذاتي للباحث نفسه، وبالتالي تختلف الحلول من باحث لآخر حسب البيئة الاجتماعية، الفكرية، الدينية... .

وغالباً ما يستخدم في هذا التحليل عبارات التفضيل أو المفاضلة، مثلاً: جيد، أفضل...

---

[1] المصدر السابق، ص 23، 24.

6-2 المشكلة الاقتصادية

اشرنا في بداية الحديث عن علم الاقتصاد بأنه يبحث في المشكلة الاقتصادية من ناحية مسبباتها وعلاجها، والأنظمة الاقتصادية الوضعية تشير إلى أن أسباب المشكلة هو ندرة عناصر الإنتاج وتعدد حاجات الإنسان مع أن بعض مفكري النظام الاقتصادي الإسلامي لم يعتقد بوجود ندرة في عناصر الإنتاج ومع أن حاجات البشر متعددة ومتجددة فإن القضاء على المشكلة إنما ينبع من حسن التوزيع لتلك الموارد وحسب استغلالها واستثمارها، وبالتالي معالجة المشكلة الاقتصادية على الصعيد الاقتصادي فالمشكلة تعود إلى الإنسان نفسه وليس للطبيعة دخل فيها.

والشكل الآتي يبين أركان المشكلة الاقتصادية[1]:

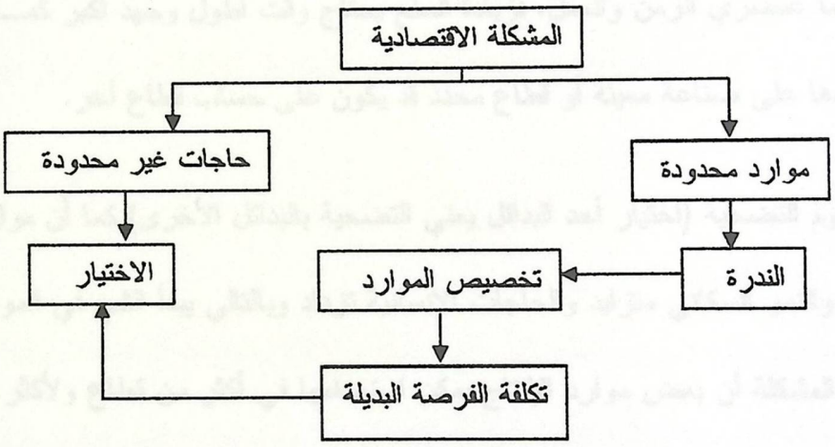

أركان المشكلة الاقتصادية وفروعها

2-6-1 أسباب المشكلة الاقتصادية

1. ندرة عناصر الإنتاج

إن فكرة الندرة جاءت نتيجة الترابط مع النظرية الاقتصادية، وأن مصدر المعرفة في الاقتصاد هم البشر، والمعروف أن الإنسان مهما أمتد تفكيره فإنه يبقى محدوداً، بعكس الاقتصاد الذي يكون مصدره

[1] الرفاعي وآخرون، مبادىء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مصدر سابق، ص 45.

الله عز وجل الذي خلق البشر وخلق لهم كل سبل الراحة وسخر لهم المخلوقات الأخرى لتعينهم في كسبهم وعملهم.

قال تعالى:" وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ * وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ * وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ".[1]

إن اختلاف التضاريس والظروف الجوية يؤدي إلى اختلاف الزراعات بين الدول كما أن بعض عناصر الإنتاج كالأرض مثلا متوفرة في دولة بنسب عالية عن دول أخرى وبالتالي تبقى هناك حاجات لتبادل عناصر الإنتاج بين الأفراد وحتى الدول، وهناك عاملان يحكمان كمية السلع والخدمات التي يمكن الانتفاع بها وهما عنصري الزمن والعمل، فزيادة السلع يحتاج وقت أطول وجهد أكبر كما أن تركيز الدولة في جهودها على صناعة معينة أو قطاع محدد قد يكون على حساب قطاع آخر.

وهنا يبرز مفهوم التضحية (اختيار أحد البدائل يعني التضحية بالبدائل الأخرى) كما أن موارد الطبيعة لا تتجدد بذاتها والنمو السكاني متزايد والحاجات الإنسانية تزداد وبالتالي يبدأ الشح في الموارد الإنتاجية ومما يزيد حدة المشكلة أن بعض موارد الإنتاج يمكن استخدامها في أكثر من قطاع ولأكثر من صناعة، فإذا أرادت الدولة مثلا التركيز على النمو الصناعي فسوف تعمل على توجيه الأفراد للصناعة ويكون ذلك على حساب قطاع آخر مثلاً الزراعة التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة وهنا يقتضي المفاضلة والتضحية بين الاستعمالات المختلفة والحاجات المتفاوتة ووضع أولويات؛ أي الاختيار والمفاضلة بين السلع التي يجب أن ننتجها أو نريد استهلاكها، حتى نخفف من أثر مشكلة الندرة.

2. تعدد الحاجات

حاجات ورغبات الإنسان متجددة ومتغيرة باستمرار، وهذا الاختلاف يعود لإعتبارات كثيرة فمنها ما له علاقة بالدخل، العادات، الثقافة،... .

[1] سورة الحجر، آية 19-21.

كما أن الحاجات تنقسم إلى قسمين: حاجات أساسية لا بديل عنها كالهواء والطعام، وهناك حاجات ثانوية وكمالية كالمركبة والهاتف.

والمشكلة في تلك الحاجات هو صعوبة تلبيتها وإشباعها في آن واحد ومن مصدر واحد فلا بد من التعاون والتكاتف مع الآخرين لتحقيق العدد الأكبر منها، وبالتالي يأتي دور التبادل في عناصر الإنتاج، كما أن التوزيع في عناصر الإنتاج له أهمية كبرى في الإشباع.

2-6-2 عناصر المشكلة الاقتصادية[1]

تناول بعض علماء الاقتصاد عناصر المشكلة الاقتصادية من وجهات مختلفة وهذه العناصر اختلفت في عددها بين عالم وآخر ومن أبرز عناصر المشكلة الاقتصادية ظهرت تلك العناصر في كتاب (التنظيم الاقتصادي F.H. Knight, The Economic Organization, P 6-14) للبروفسور نايت F.H. Knight :

1. تكوين سلم التفضيل الجماعي

أي مجتمع لا يستطيع إنتاج وتوفير السلع التي تلبي جميع رغبات وحاجات أفراده فلا بد من عمل المفاضلة والتضحية بين الاحتياجات لإشباع جزء والتنازل عن جزء آخر وعمل أولوية لها حسب درجة تفضيل الأفراد لها ومحاولة التوفيق بين الحاجات المتعارضة.

2. تنظيم الإنتاج

وهنا تبرز عدة تساؤلات ينبغي الإجابة عليها وتحليلها بدقة حتى نستطيع تنظيم الإنتاج، وهي:

- ماذا ننتج: على المجتمع أن يحدد السلع التي يجب أن ينتجها، فهو لن يستطيع إنتاج كافة السلع وتقديم جميع الخدمات التي تعمل له إشباعاً بالكامل، فيجب أن يختار السلع الواجب توفيرها أو التي يستطيع إنتاجها.

[1] قريصة وآخرون، صبحي، مقدمة في علم الاقتصاد، (مكتبة الأنجلو المصرية، 1985)، ص 27،28 .

- كيف ننتج: يجب تحديد وسائل وطرق الإنتاج التي سنتبعها في إنتاج السلع، بالاعتماد على مستوى توفر الخبرة والمهارات والعمالة ومدى توفر عناصر الإنتاج اللازمة لعملية الإنتاج باستخدام أي وسيلة للإنتاج، ومدى التقدم التكنولوجي في المجتمع واستخدامه في أساليب الإنتاج.
- لمن ننتج: ينبغي تحديد الفئة التي يجب تقديم السلع والخدمات التي أنتجناها لها، فمثلاً هل نقصد في الإنتاج إشباع حاجات المجتمع المحلي أم نقوم باستهداف أسواق خارجية، أم ننتج للمجتمع المحلي والخارجي.

يتم الإجابة عن التساؤلات التالية لتنظيم الإنتاج وهي: من الذي سوف ينتج؟ أي من عناصر الإنتاج نستخدمه؟ وأي الأساليب الإنتاجية نستخدم؟ وهذا التنظيم يجب أن يتم تطبيقه على كافة القطاعات وحتى داخل كل منشأة.

3. توزيع الإنتاج

يجب وضع الأساليب الخاصة بالتوزيع لتوزيع السلع على الأفراد بعدالة ووفق احتياجاتهم.

4. موازنة الاستهلاك بالإنتاج في الفترة القصيرة

في المستوى القصير لا يمكن الملائمة وتلبية حاجات الأفراد عامة أو عمل تغيير في السلع المقدمة لهم اعتماداً على تغير تفصيلات المستهلكين ولذلك لا بد من وضع أسلوب وخطط لتنظيم الاستهلاك ومحاولة التوقع فيه حتى نحاول تحقيق توازن ما بين الطلب والعرض.

5. كفالة النمو الاقتصادي

معدل النمو السكاني متزايد ومتطلبات الأفراد أيضاً متزايدة ولذلك فلا بد من تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي الذي يكفل إشباع حاجات الأفراد على مدار الوقت وهذا يتطلب تحسين وسائل وأساليب الإنتاج والمحافظة على عناصر الإنتاج واستغلالها بكفاءة وفعالية.

7-2 السياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية: "هي السعي لتحقيق واقع هو أقرب لأهداف المجتمع باستخدام وسائل اقتصادية مباحة، فهي انتهاج منهج معين يمكّن الدولة من تحقيق الرفاهية الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع".[1]

وهناك تعريف آخر لها، وهو: " هي تلك الوسائل والأساليب التي تستخدمها الحكومة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف اقتصادية معينة"[2].

1-7-2 مكونات السياسة الاقتصادية:

1. الأهداف التي يسعى النظام الاقتصادي لتحقيقها على ارض الواقع.
2. الوسائل التي تستخدم لتحقيق الأهداف السابقة.
3. قواعد الترجيح التي تساعد في الموازنة بين الآثار المختلفة لتلك الوسائل.

2-7-2 أهداف السياسات الاقتصادية:

لا يمكن لأي فرد أن يحرز أي تقدم و تطور ينشده إذا لم يكن لديه خطة أو برنامج ذو رؤية واضحة المعالم تبين له الطريق التي يسلك و إلى أين ستفضي به بعد سنوات طالت أو قصرت، كذلك الأمر بالنسبة لأي دولة لا بد لها من سياسة اقتصادية واضحة و جلية، تبين لها أين ستكون، و ماذا ستحقق من رفاه لأفرادها بعد سنوات محددة .

و من المُسلّم به أن لكل دولة في العالم ظروفها و وضعها الخاص بها الذي يميزها عن غيرها، مما يدفع كل دولة إلى وضع سياسة اقتصادية تختلف عن جارتها أو أي دولة أخرى، نتيجة لهذا التباين بين الدول في ظروفها و أوضاعها نرى الدول المتقدمة ترسم لنفسها سياسات اقتصادية تختلف عن تلك التي ترسمها الدول النامية.

---

[1] العوضي، رفعت السيد، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الخامس(المنظمة العربية للتنمية الإدارية،الإمارات،2004)، ص 569.

2 جامعة القدس المفتوحة، مبادىء الاقتصاد (1)، مصدر سابق، ص 24، 25.

2-8 رأس المال

رأس المال: "هو كل ثروة أنتجها العمل الإنساني واستخدمت في إنتاج ثروات أخرى أو في الحصول على دخل"[1].

2-8-1 أقسام رأس المال

يقسم رأس المال إلى عدة أقسام حسب وجهة وغرض التقسيم ومن هذه التقسيمات ما يلي:

أولاً: حسب مصدر رأس المال:

1. مصنوعات إنسانية تستخدم في الإنتاج للحصول على الدخل.
2. مواد أولية أنتجها العمل الإنساني واستخدمها لإنتاج ثروات كالبذور التي توضع في الأرض لإنتاج الغلال.
3. نقود وأوراق مالية تستخدم للإنتاج أو للحصول على دخل كالأسهم، والسندات.

ثانياً: حسب وجوه استخدامه:

1. رأس المال المنتج: يستخدم في الإنتاج، كما يعرف برأس المال الاجتماعي لأنه يعود بالنفع على الأفراد والجماعة.
2. رأس المال المكاسب: يعود بالدخل أو الثروة على صاحبه، ولا يدخل في إنتاج السلع، ولكن يكون مقابل تقديم خدمة كأجرة المواصلات، ويعرف أيضاً برأس المال الفردي لأن منفعته تنعكس على صاحبه.

2-9 مفهوم النقود ووظائفها:

النقود: هي الشيء الذي يلقى قبولاً عاماً في التداول، وتستخدم وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيم ومستودعاً لها، كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة واحتياطي لقروض البنك، وهي تشكل وظائف النقود.

[1] خروفه، علاء الدين، الربا والفائدة، (مطبعة السجل، بغداد، 1962)، ص 70.

الفصل الثالث

النظام الاقتصادي الرأسمالي

النظام الاقتصادي الرأسمالي

3-1 مقدمة عن نشأة النظام الرأسمالي:[1]

مراحل التنظيم الاقتصادي في العالم تباينت في حجم التنظيم الاقتصادي وحجم النمو الاقتصادي وترسيخ المبادئ الاقتصادية التي آمنت بها على أرض الواقع، في نفس الوقت نجد اختلافاً أيضاً في هذا التنظيم بين دولة وأخرى، فالإنسان اعتمد في مراحله الأولى على أدوات بدائية وعلى الطبيعة نفسها لتلبية احتياجاته وقد عرفت تلك الحقبة من التاريخ (بالعصر الحجري)، وبعده جاءت مرحلة تميزت بالاستقرار فكانت الزراعة وتربية المواشي هي السمة العامة والمميزة لهذه المرحلة، ومع بداية التقدم الزراعي واستخدام أساليب الري بدأ التخصص في الإنتاج والتبادل يطفو بين أفراد المجتمع.

ومع بداية العصور الوسطى ظهر النظام الإقطاعي بوضوح وخاصة في القرن التاسع الميلادي ووصل ذروته في القرن الثالث عشر ثم بدأ بالتناقص حتى القرن التاسع عشر، خاصة في المجال الزراعي عندما نشأ نظام جديد هو النظام الرأسمالي الذي أعقب الثورة الصناعية عام 1760 م، وترسخت مفاهيم هذا النظام بصورة مستقلة عندما نشر آدم سميث كتابه عام 1775 م.

والثورة الصناعية أول ما ابتدأت في بريطانيا ثم بدأت بالانتشار في سائر أرجاء أوروبا مع وجود فترات زمنية متفاوتة بين دولة وأخرى في التطور الصناعي، ففي فرنسا بدأ التطور الصناعي عام 1815 م، وفي روسيا حوالي عام 1860 م، وفي ألمانيا عام 1870 م. وقيام الثورة الصناعية في كل دولة صاحبه تغير في صناعات تلك الدولة وخاصة في المجال الزراعي، وبدأت الحاجة للأيدي العاملة في المجال الصناعي.[2]

وكان من نتائج الثورة الصناعية قيام حركات ثورية ضد نفوذ طبقة الملاك أو الإقطاعيين وتوزيع أملاكهم من الأراضي على الطبقة الضعيفة (العبيد) المكونة من الفلاحين، ففي فرنسا بدأت هذه

---

[1] أنظر: ستراتشي، جون، الرأسمالية المعاصرة، ترجمة عمر الديراوي، (دار الطليعة، بيروت، 1964)، ص 19 – 48.

[2] جامعة عين شمس، نظم اقتصادية مقارنة، ص23

الحركات عام 1789 م وتم مصادرة أراضي الإقطاعيين المعروفين بالنبلاء ورجال الكنيسة وبيعها للفلاحين بأسعار مخفضة، وفي الولايات المتحدة نشأت الحروب الأهلية وأعلن على أثرها عام 1863 م بتحرير العبيد وحدث تغير كبير في نظام الزراعة وانتشرت ملامح الملكية الخاصة بصورة قليلة، ورافق الثورة الصناعية نوع من الحرية الاقتصادية والتي تعرف: [1]

" على أنها انعدام القسر الخارجي وتوافر القدرة على التصرف وإطلاق سلطان الإرادة واستطاعة الاختيار"[2].

وفي القِدم لم يكن ذلك مطبقاً بسبب ظاهرة العبيد أو الرقيق، أما في العصور الوسطى خاصة في بعض المجتمعات الأوروبية فقد كان الحكم المتسلط والإفراط في استخدام القوة ضد الشعوب السمة العامة لتلك الفترة.

لكن في القرن الثامن عشر بدأت حركات التحرر تنادي بحقوق الإنسان حتى جاء النظام الرأسمالي ليعطي الحرية الكاملة لأفراده في العمل والاختيار وتجميع الثروة كما يشاء، لهذا عرف هذا النظام بالنظام الفردي أو النظام الاقتصادي الحرّ.

معظم الاقتصاديين الغربيين اتفقوا على أن دراسة الاقتصاد كعلم مستقل بدأ مع نشر كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث عام 1775م. وتبعه بعض المؤلفات التي اختصت بمواضيع من ذلك الكتاب.[3]

تعريفه: هناك عدة تعريفات لهذا النظام، ونورد فيما يلي أهم تلك التعريفات:

1. " هو ذلك النظام الذي يقوم فيه الفرد أو مجموعة من الأفراد (الرأسماليين) بجمع عوامل الإنتاج المملوكة لهم والتي يستأجرونها (العمل) بشكل مشروع صناعي يستخدم الآلات بهدف تراكم الثروة والحصول على ربح "4.

---

[1] المصدر سابق، ص23، 24.
[2] العوضي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الخامس، مصدر سابق، ص180.
[3] جامعة القدس المفتوحة، مبادىء الاقتصاد (1)، مصدر سابق، ص 12.
[4] جامعة عين شمس، نظم اقتصادية مقارنة، مصدر سابق، ص28

وإذا دققنا في هذا التعريف نجد أنه يقوم على مجموعة من الأركان الأساسية وأهمها: الفرد أو مجموعة الأفراد التي تمثل الرأسماليين، ثم تم الجمع ما بين عوامل الإنتاج الأساسية الأربعة وهي: الأرض، المال، العمل، والمواد الخام، وكل ذلك في سبيل استخدام الآلات الصناعية بهدف تراكم الثروة وتحقيق الربح.

كذلك نجد أن هذا التعريف قد ابتعد وتجرد من النظام الإقطاعي والحرفي.

2. الرأسمالية: هي نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية، ولقد ذاق العالم بسببه ويلات كثيرة، وما تزال الرأسمالية تمارس ضغوطها وتدخلها السياسي والاجتماعي والثقافي وترمي بثقلها على مختلف شعوب الأرض.[1]

فهذا النظام أعطى الفرد كامل الحرية في امتلاك ما يريد من عناصر الإنتاج، والإنفاق كيف يشاء دون أي حدود، ودور الدولة في ظل هذا النظام يتمثل في حماية الحرية الشخصية والملكية الخاصة، وأي مهام أخرى يعجز عنها القطاع الخاص كالدفاع عن أمن المواطنين وإصدار النقود والمحاكم.

والرأسمالية تعتبر أن الأفراد قادرين على التحكم بالاقتصاد وتحقيق الرقي والتقدم لبلدهم دون تدخل الدولة، فالفرد له كامل الصلاحية في الملكية والتحكم بعناصر الإنتاج وتجميع رأس المال مهما بلغ حجمه والتصرف فيه بحريه شبه مطلقة. فهي تعتبر أن الفرد هو محور الحركة الاقتصادية، وعلى الدولة أن تترك الحرية للأفراد ليقوموا بأي نشاط اقتصادي كما يرغبون وكما يقدرون.2

أما واجب الأفراد تجاه الدولة في ظل هذا النظام فهو احترام النظام العام والقانون، وكل فرد يمارس نشاط اقتصادي بحرية ويتحمل نتيجة نشاطه الخسارة أو يحقق الربح وتكديس الثروة، وبالتالي الفرد يشعر بقيمته وذاته، وينمي قدراته ومواهبه، والفرد يسعى دائماً لتجميع أكبر قدر من الثروة وزيادة رأس ماله دون مراعاة للآخرين فهو حر التصرف ما دام يحترم القانون العام. ولهذا ظهرت في ظل هذا

---

[1] http://www.khayma.com/

2 القرضاوي، يوسف، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، 2002)، ص 86، 87.

النظام طبقة غنية مترفة بالثروة، وطبقة فقيرة ومسحوقة لا اعتبار لها، والفرد قيمته في المجتمع بقدر ما يملك من رأس المال.

فقيمة ربّ الألف ألف وزِد تزد وقيمة رب الدرهم الفرد درهم[1]

2-3 عوامل نشأة النظام الرأسمالي:

لم يظهر النظام الرأسمالي محض الصدفة وإنما كان هناك العديد من العوامل التاريخية التي ساهمت في نشأة وبروز هذا النظام إلى حيز الوجود، وهذه العوامل مترابطة فيما بينها بدرجات متفاوتة؛ إلا أن بعضها يعود إلى عوامل واتجاهات اقتصادية والبعض الآخر يعود لعوامل غير اقتصادية أي عوامل فكرية أو مذهبية.

العوامل التي أدت إلى نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي:[2]

1- تراكم رأس المال:

أدى استغلال الدول الأوروبية لخيرات مستعمراتها وانتعاش التجارة بين المدن الأوروبية أدى إلى تراكم رأس المال، وكذلك انتشار الفائدة والاستغلال والمضاربة أدى إلى ظهور طبقة غنية لديها ثروات كبيرة وضخمة، حيث جاءت فترة من الفترات توافرت فيه المبالغ المالية الضخمة القادرة على القيام والتمويل للمشاريع الصناعية الكبيرة، وقد امتدت فترة تراكم راس المال في الدول الأوروبية من القرن السادس عشر حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وإن تراكم رأس المال حصل بفعل التجارة بالدرجة الأولى ثم المضاربة والربا وما يعرف بالعمليات المالية والأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي.

كما أن حاجة الدول الحديثة إلى الأموال أدت بها إلى إزالة الحواجز ومعوقات انتقال السلع والأفراد بين هذه الدول مما أدى إلى اتساع السوق والتخصص في العمل، وكل هذه الظروف تمهد بدورها إلى بروز النظام الرأسمالي.

---

[1] المصدر السابق، ص 86.
[2] جامعة عين شمس، نظم اقتصادية مقارنة، مصدر سابق، ص 28 – 35.

❖ مبررات الرأسمالية للفائدة :[1]

أ. التخفيف من عنصر المخاطرة من وراء تقديم القرض للمدين.

ب. إن نسبة الربا المقدمة من المدين للدائن هي تعويض للدائن بسبب حرمانه من حق الانتفاع بماله المقترض.

ج. بعض الرأسماليين يعتبرها شيء من الربح الذي حصل عليه المقترض من وراء القرض.

د. ومن أقوى التبريرات للربا هو أنهم اعتبروها الفارق ما بين قيمة السلع في الحاضر وقيمة السلع في المستقبل، لأن الزمن له دور إيجابي في تكوين القيمة، لأن القيمة التبادلية للعملَة في الحاضر أكبر منها في المستقبل.

2- زيادة عدد السكان:

مع ظهور وسائل الرعاية الصحية في المجال الطبي ساهمت في المحافظة على حياة السكان، وهذا ساهم في تزايد عدد السكان زيادة مطردة وانخفاض معدل الوفيات. ففي العصور الوسطي شهدت الدول الأوروبية زيادة كبيرة في عدد السكان بما يقدر ب 40 مليون نسمة خلال 100 عام ليصبح عددهم في عام 1750 نحو 140 مليون نسمة.

وكنتيجة حتمية لزيادة عدد السكان بهذا الشكل فان الطلب على السلع والخدمات سوف يزداد بهذه الوتيرة المتزايدة، مما يعني ارتفاع أسعار تلك السلع والخدمات، ولم تعد الزراعة للاكتفاء الذاتي فحسب بل أيضاً لسد حاجات المدن ومنه تحقيق التبادل التجاري بين الريف والمدينة ومن ثم بين الدول.

ولما كان النظام الإقطاعي يساهم في تبديد جزء من الأرض أصبحت هناك حاجة ماسة لاستصلاح هذا الجزء ومنه البحث عن نظام بديل للنظام الإقطاعي.

---

1 الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، (دار الكتاب اللبناني، 1977)، ص575، 576 .

وظهور النقود المعدنية واستخدامها كوسيلة للتبادل التجاري بدل النقود السلعية أدى بدوره لتسهيل عملية التبادل التجاري واتساع التجارة ونموها، خاصة بعد اكتشاف الأمريكيتين واستخراج المعادن من المناجم من باطن الأرض.

3- الاكتشافات الجغرافية والاستعمار الأوروبي:

الدول الأوروبية في بدايتها كانت تعتمد على الاكتفاء الذاتي في تلبية حاجات أفرادها، ولكن في ظل تزايد عدد السكان والتوسع التجاري والحاجة لمنتجات جديدة غير متوفرة في الدول الأوروبية نفسها فكان لا بد من الاعتماد على مصادر خارجية لتوفير تلك المنتجات، ففي حين أن العرب كانوا يسيطروا على اقتصاد الشرق، وإيطاليا تسيطر اقتصاد الغرب، برزت حاجة الدول الأوروبية لتتخلص من سيطرة العرب وإيطاليا، لذلك اتجهوا لتشجيع حركة الاكتشافات الجغرافية وخاصة البحرية، وقد برعت إسبانيا والبرتغال في هذا المجال ولا يمكن إنكار دور إسبانيا في اكتشاف الأمريكيتين، والبرتغال باكتشاف رأس الرجاء الصالح والهند.

وقد كان لذلك أثر كبير في تدفق المعادن النفيسة إلى أوروبا الغربية، واتساع نطاق الأسواق والمبادلات إلى حد لم يكن موجود من قبل، وبالتالي تكوين ثروات طائلة في أوروبا الغربية، ونتج عن ذلك اتساع كبير في عدد فروع الإنتاج الصناعي والزراعي، واستغلال المعادن والمناجم، واتساع المبادلات التجارية، وظهور الثروات الطائلة، وانتشار روح المغامرة وحب الكسب، وبالتالي أدى كل ذلك إلى تحويل النظام الزراعي السائد إلى نظام حر ثم إلى نظام تجاري و أصبح التجار في قمة الهرم الاجتماعي والاقتصادي.

4- انتشار الأفكار العلمية و المخترعات الفنية:

الأفكار العلمية والمخترعات بحاجة لتمويل كبير بهدف إخراجها إلى حيز الوجود، وعلى سبيل المثال ظهر علماء مميزون بأفكار نقلت العالم نقلة نوعية في العديد من المجالات ومنهم جاليليو مكتشف كرويه الأرض، و نيوتن مكتشف الجاذبية، وغيرهم.

5- التحرر السياسي والديني:

تميز القرن السابع والثامن عشر بالتحرر السياسي والديني في أوروبا، غيرت من قيم البشر، فمثلاً نظرية الحد الإلهي بدأت تهتز مفاهيمها و انشق البروتستانت عن الكنيسة، ومباشره أنشطه اقتصاديه أخرى غير الزراعة، وظهور مجموعة من الأفراد المغامرين الذين أقدموا على المشروعات الصناعية دون اعتبار ومراعاة للقيم الاجتماعية والعادات السائدة ونجحوا في تحقيق أرباح طائلة، وبالتالي المساهمة في انتشار الرأسمالية. أما انتشار الأفكار السياسية والتعاليم الدينية في أوروبا فقد غيرت نظرة المجتمع الإنتاجي للإنتاج والعمل والتجارة، ونتج عنها إعادة توزيع الأراضي والثروات وبالتالي إلغاء النظام الإقطاعي.

3-3 مبررات منح الحرية للفرد:[1]

1. أنها وسيلة لتحقيق الصالح العام: تعتبر أن الدوافع الذاتية تلتقي بالمصلحة العامة في معظم الأحيان، وتوفر الحرية للجميع يؤدي إلى تحقيق المصالح الخاصة والتي بمجموعها تشكل المصالح العامة.
2. أن الحرية وسيلة لتنمية الإنتاج: فالمنافسة الحرة تجعل صاحب رأس المال في سعي متواصل لتحقيق الكفاءة والبقاء في ظل المنافسة، إلى جانب توفير كافة السلع التي يطلبها الأفراد بصورة سريعة، وبالتالي تحقيق الوفرة في الإنتاج وتنمية الإنتاج بصورة كمية ونوعية.
3. منح الحرية يحافظ على الكرامة الإنسانية: وَضْع القوانين والقيود يعتبر مقيد للفرد والمبدع على حد سواء مثلما أنه اعتداء على كرامة الفرد الذي يملك العقل للتفكير والتصرف.

[1] المصدر السابق، ص234- 242 .

3-4 أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي[1]

تميز القرن التاسع عشر بازدهار المجتمع الغربي مادياً ازدهاراً كبيراً، وذلك عن طريق التقدم التكنولوجي والكشوفات والاستعمار وتطور الاتصالات وهو ما عرف فيما بعد بالثورة الصناعية.

ظهرت الصناعة جنباً إلى جنب مع الزراعة، و كان من أبرز مظاهر ذلك التقدم هو استخدام النقود في التبادل التجاري عوضاً عن استخدام المقايضة السلعية التي كانت شائعة قبل ظهور النقد، مما أدى إلى جعل العالم كأنه قرية صغيرة، و أدى كذلك إلى تسهيل التبادل التجاري.

و قد قام النظام الاقتصادي الرأسمالي على مجموعه من الأسس و المنطلقات و هي:

3-4-1 الملكية الفردية:

تعرف الملكية الفردية على أنها إقرار المجتمع و حمايته لحقوق الأفراد في الاحتفاظ بما يحصلون عليه من ثروة و التصرف بها كيفما شاءوا عن طريق الاستغلال أو التأجير أو البيع أو التنازل.

إن النظام الرأسمالي قد قدر و احترم حق الفرد في التملك، لما في ذلك من أثر عظيم على التقدم والتطور المادي لهذا النظام و يعود ذلك لسبب واحد و هو: التحفيز على تراكم الثروة؛ حيث أن طبيعة النفس البشرية تحب المال حباً جماً و في ظل ما تميز به النظام الرأسمالي في إطلاق العنان للمنافسة وجمع المال، مما أوجد حافزاً لدى أصحاب الثروة إلى زيادة و تنمية ثرواتهم، ويكون ذلك من خلال الاستغلال للثروات و الأموال المدخرة للتحول من مدخرات إلى استثمارات.

و هذا يؤدي بالإنسان إلى حب المغامرة و المخاطرة للحصول على المزيد من المال، مما ينتج عنه زيادة تسخير الموارد و زيادة الاستثمار بهدف تحقيق الأرباح و زيادة الثروة.

و إن من أبرز الوظائف التي تقوم بها الملكية الفردية هي تحديد الأفراد أو من ينوب عنهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أما الوظيفة الثانية التي تقوم بها الملكية الفردية فإنها تتمثل في ادخار جزء من الثروة و استهلاك الجزء الأخر ليتم فيما بعد استثمار المدخرات.

---

[1] جامعة عين شمس، نظم اقتصادية مقارنة، مصدر سابق، ص 36 – 41.
أنظر: هالم، جورج.ن، النظم الاقتصادية- تحليل مقارن، ترجمة: أحمد رضوان،(مكتبة الأنجلو المصرية، 1971).

إن التصرف في الملكية الفردية لا يكون تصرفاً مطلقاً، بل يخضع لأنظمة و سلوكيات و ضوابط قانونية و اجتماعيه.

3-4-2 الربح:

الربح: " المبلغ الزائد فوق كل المدفوعات التي تقوم بها المؤسسة على أساس تعاقدي، بالإضافة إلى بعض الالتزامات الأخرى كالضرائب"[1].

ويعرف الربح أيضاً: على أنه الفائض الذي يبقى بعد تغطية كافة الالتزامات التعاقدية للمشروع.

حيث أن الربح في النظام الرأسمالي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي للأفراد و القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، و هو الذي يدفعهم نحو زيادة الإنتاج و الاستثمار، حيث أن الفرد في النظام الرأسمالي يتحرك وفق ما تمليه عليه مصلحته و بما يتفق و أهدافه.

و يرى آخرون أن الربح يمثل عائد المخاطرة و المغامرة التي تدفع الآخرين إلى الاستثمار و ممارسة النشاط الاقتصادي و بالتالي تحقيق الربح ثم تحقيق رفاهية الفرد مما ينتج عنه رفاهية المجتمع.

و لذلك إذا كان الربح هو الفرق بين الإيرادات و التكاليف فإن ذلك يدفعنا إلى استخدام النظام الاقتصادي الذي يعظم الأرباح و يقلل من التكاليف، مما يجعل المجتمع يحصل على مستوى عالٍ من الدخل، من خلال استخدام موارده بصورة فعالة و منظمه و مدروسة، لذلك عندما يزيد المنتج من إنتاجه يقابل ذلك زيادة في الإنتاج الكلي للمجتمع، مما يعني رفاهية أكثر.

3-4-3 المنافسة:

تعتبر قاعدة الحرية هي الأساس الذي تنطلق منه مجال المنافسة، حيث أن للبائعين حرية في اختيار السلع التي يبيعونها، و كذلك حرية المشترين في اختيار السلع التي يشترونها نوعاً و كماً و استخدام عوامل الإنتاج، و من المسلم به أن الحرية تقود إلى المنافسة.

---

[1] هاشم، إسماعيل، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد،(القاهرة، 1973)، ص 431.

حيث أن المنافسة الحرة تقوم على عدد كبير من البائعين لسلعهم دون قيود أو اتفاق، و كذلك على عدد كبير من المشترين لهذه السلع أيضاً بدون قيود أو اتفاق.

1- حيث يهدف كل من يخوض غمار المنافسة إلى الاستئثار بالسوق لنفسه، و يعتمد في تطلعه هذا إلى خفض ثمن سلعته و تحسين الجودة.

وإن من أهم المزايا التي تنبع عن المحافظة على المنافسة هي:-

1) الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض تكاليف الإنتاج لأدنى حد ممكن.

2) حرية المستهلك في اختيار السلع والخدمات التي تشبع حاجاته، وهذا بدوره يؤدي لحماية المستهلك من الاستغلال.

3) منح الحرية للمنتجين للاستثمار في الصناعات وخطوط الإنتاج التي يرون أنها تحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

4) تحقق المنافسة نمواً اقتصادياً، حيث أنها تعتبر حافزاً لاستخدام أحدث طرق الإنتاج والابتكارات والاختراعات وتطوير منتجات وخدمات جديدة.

5) تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أن التنافس يتميز بالمرونة في التعامل مع المستجدات والمتغيرات.

6) توفير الحماية للعامل المميز من أي استغلال حيث إن المنتجين يتنافسون عليه.

3-5 دور الدولة في الرأسمالية و الفكر الكينزي[1]

في بداية الأمر تم ترك الإنتاج للقطاع الخاص كما تم تحجيم دور الدولة ، أما بعد فترة الكساد العظيم التي سادت في أوروبا بين عامي 1929 –1939 م، بدأت أفكار كينيز في عام 1936 م بالظهور ونادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و أن تلعب دوراً أكبر لحل المشاكل الاقتصادية.

[1] ستراتشي، الرأسمالية المعاصرة، مصدر سابق، ص 274 – 290.

لاحظ كينيز أن دور الدولة محدود جداً في النشاط الاقتصادي و كان الأفراد هم الذين يتولون مهمة الإنتاج و التوزيع و لهم الحرية الكاملة حيث انحصر دور الدولة بوضع تنظيمات عامه للاقتصاد مثل: القوانين و التشريعات بهدف حماية النشاط الاقتصادي، و كان دورها في الإنتاج محدود جداً، أما دورها في القطاع العام كانت تقوم بعملية توفير الخدمات العامة مثل بناء الجسور و الطرق و البريد...الخ .

اعتبر كينيز أن الرأسمالية ليست منظمة ذاتياً فهو من ناحية انتقد الرأسمالية و من ناحية أخرى سعى لإدخال تعديلات على هذا النظام الرأسمالي فهو يعتبر أنها بحاجة إلى إشراف من قبل جهة أو سلطة تحكمها و تأخذ على عاتقها تسيير هذا النظام و إمكانية التدخل في قطاعات النشاط الاقتصادي بمعنى آخر؛ السيطرة على سير النظام الرأسمالي وعدم ترك الحرية الزائدة للأفراد بالهيمنة على كافة النشاطات الاقتصادية وفق رغبتها.

لقد ركز كينيز على النقاط التالية:

أ ــ لا يتحقق التوازن التلقائي في الاقتصاد الوطني، ولابد من وجود الدولة التي تستطيع التدخل عبر الإنفاق العام لإعادة التوازن.

ب ــ يتوقف التوازن في الاقتصاد على مستوى الإنفاق الكلي على الناتج، فكلما ازداد الإنفاق الكلي يزداد التوظف والإنتاج حتى يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل وبالمقابل فإن نقص الإنفاق الكلي سوف يؤدي للركود.

ج ــ زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وذلك لتحسين ظروف العمال وزيادة حجم الاستهلاك الكلي.

د ــ المضاعف: إن زيادة أولية في حجم الإنفاق الكلي سوف تؤدي لزيادات متكررة في الدخل القومي تعادل حجم المضاعف الذي يشكل مقلوب الميل الحدي للادخار.

إن هذه الأفكار قد شكلت ثورة حقيقية في عالم الاقتصاد في فترة ما بعد الكساد 1933 ــ 1936.

6-3 سيادة المستهلك في الرأسمالية[1]

كما أسلفنا فإن النظام الرأسمالي يقوم على الحرية شبه المطلقة للفرد، وحقه في امتلاك عناصر الإنتاج كما يرغب، وبذلك فهو حر التصرف في ما يحصل عليه من ثروة سواء استخدمها في الإنتاج كاستثمار أم أراد أن يستهلك ما شاء من السلع بدون قيود، كما أن الحرية للفرد تتيح له أن يختار النشاط الاقتصادي الذي يرغب به وله حرية اختيار ما ينتج وكيف ينتج وماذا يستهلك، فهو يوجه جهده نحو الوجهة التي يعتقد بأنها تعود بالفائدة والنفع له أكثر من غيرها.

فهذا النظام هو نظام السوق الحر الذي اكتسب هذه التسمية بسبب الحرية التي يوليها لأفراد المجتمع وبالتالي فالفرد المنتج هو سيد نفسه في اختيار ما ينتج وطريقة الإنتاج، وهو أيضاً كمستهلك له حرية اختيار مطلقة في استهلاك ما يشاء من السلع، والمنظم حر في تنظيم أي مشروع إنتاجي طالما لا يتعارض مع قوانين الدولة العامة لذلك يحاول الأفراد ضمان تشغيل كافة إمكانياتهم وقدراتهم لتحقيق أكبر قدر من المنفعة لهم، أي أن هذه الحرية تضمن التفعيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة.

ورغبات المستهلكين هي التي تحدد ربحية الأنشطة الإنتاجية المختلفة، كما أنها تحدد عدد السلع الواجب توفرها لإشباع رغباتهم، فإذا زادت حاجة المستهلكين لسلعة معينة أي ارتفع الطلب عليها وأدى إلى زيادة إنفاقهم عليها فهذا يؤدي إلى زيادة ربحية أصحاب المشاريع القائمين على أنتاج تلك السلعة، وهذا يدفع إلى توجه الموارد الاقتصادية لها، والعكس صحيح في حال انخفاض رغبات المستهلكين هي التي تحدد ربحية الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تحدد المشاريع التي يجب توفرها، لأن هدف أي نشاط إنتاجي هو إشباع رغبات المستهلكين وتحقيق أكبر قدر من المنفعة والربح.

7-3 النقود

لقد كانت الفكرة التي سيطرت على جميع النظريات القديمة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر، هي أن النقود هي الشكل الأمثل للثروة، و هي فكرة ترتكز على الإيمان الجازم بهيمنة الثروة

[1] حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ص 318- 324.

النقدية – أو بعبارة أوسع المعادن الثمينة على سائر أشكال الثروات وأنواعها، وكانت سياسة الدول في ذلك الحين تتجه نحو زيادة الموجود من النقود في البلاد.

إن النظرة الفردية إلى النقود لا ينبغي أن تحجب الوجهة الاجتماعية فعندما يولد عدم توافق في تطور هاتين الوجهتين مع بعضها بصورة منسجمة أي عندما يحوز الأفراد على مبلغ من النقود تمنحهم قوة شرائية تفوق ما هو معروض للبيع فإن هذه القوة الشرائية تضعف ويفقد هؤلاء الأفراد جزءاً من منفعة النقود الموجودة بحوزتهم.

و من أجل تكوين فكرة واضحة عن أن النقود ليست شيئاً من الوجهة الفردية إذا كانت لم تقترن بإنتاج موازي للسلع من الوجهة الاجتماعية فإنه يكفي أن نتصور اقتصاداً تكون فيه الموجودات من النقود مكتنزة عند الأفراد دون مقابلها من سلع وخدمات بقصد البيع، ففي مثل هذه الظروف إذا أراد الأفراد أن يستخدموا نقودهم للحصول على السلع والخدمات، وإن العرض الذي يفترض أن يواجه طلبهم يكون مصوناً وتفقد النقود قوتها الشرائية ولا يعود لها مطلقاً أي منفعة من الوجهة الفردية.

من خلال وظائف النقود التي ذكرناها فإننا نلاحظ فائدة دراستنا للظواهر النقدية، ذلك لأن النقود تسهل التبادل من كل نواحيه، كذلك فإن وظيفة النقود المتعلقة بحفظ قيمة النقود لهي وظيفة لا غنى عنها لتمكين الاقتصاد القائم على المبادلة من أن يتطور وينمو.

بما أن ملكية عناصر الإنتاج هي ملكية فردية، إضافة إلى أن الربح هو جوهر النشاط الاقتصادي؛ فإن الأرباح المحققة التي يحصل عليها المنتجون تتحقق بواسطة النقود. كما أن إشباع حاجات المستهلكين يتم بواسطة الإنفاق النقدي للمستهلكين للحصول على السلع المرغوبة. والنقود تلعب دور أساسي في التحكم بآلية الأسعار من خلال جهاز الثمن. وبما أنها تدخل في معاملات السوق على هيئة الأثمان، فإن كل طلب على سلعة يوجد مقابله عرض للنقود، والعكس بالعكس. [1]

الأثمان تتشكل في النظام الرأسمالي عندما يحدث توازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة. وبما أن كل عرض للنقود يجب أن يقابله طلب على السلعة والعكس بالعكس لذلك فمن الضروري أن تكون

[1] الشمري، ناظم محمد، النقود والمصارف والنظرية النقدية، (دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999)، ص 48،49.

كمية النقود قيد التداول كافية بالنسبة للحاجات ولكن ليس أكثر منها. حتى لا يختل المستوى العام للأثمان بسبب تزعزع كمية التداول النقدي. أي لا يجب أن ترتفع الأثمان بسبب فائض في كمية النقود المتداولة، أو تنخفض الأثمان بسبب شحّ في النقود المتبادلة.1

ولكي يبقى المستوى العام للأثمان ثابتاً مستقراً فإنه يجب أن يبقى توازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع المتبادلة، ويجب أن تتوازن كمية النقود مع الحاجات ومع كمية المنتجات المعروضة. وإلا فإن مستوى الأثمان يتعرّض لهزات سيئة وكذلك المستوى العام للأثمان أي القوة الشرائية.

3-8 السياسات المالية:

تتمثل السياسة المالية في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحصيل إيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد.

السياسة المالية"استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامه ونفقات الدولة التي تجمعها معاً ميزانية الدولة من أجل مواجهة مسؤولياتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي".2

3-9 السياسات النقدية:

تعتبر السياسة النقدية جزءاً أساسياً مهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية للدولة.

ولقد حصل تطور على مفهوم السياسية النقدية تطور الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة؛ فقديماً كان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق وبموجب ذلك فان المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بتغير بكمية النقود المعروضة.

---

1 www.annabaa.org.
2 الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، مصدر سابق، ص 452.

وبعد حدوث أزمة الكساد العظيم وظهور النظرية الكينزية فقد تطورت السياسة النقدية ووضعت حلـول مناسبة لمعالجتها من خلال الربط بين جانبي الدخل والإنفاق واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن فـي سوق التقديم بتعادل كمية النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتجدد بدوافع الـدخل والاحتيـاط والمضاربة.[1]

[1] الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، مصدر سابق، ص 428.

3-10 المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر رأسمالية

اشرنا في حديثنا عن فلسفة هذا النظام أنه نظام فردي أو نظام المشروع الحر، أعطى الفرد حرية العمل والاختيار في تملك عناصر الإنتاج وتجميع الثروة بكافة السبل بشرط احترام القانون العام ولا يحق للدولة التدخل في عمل الفرد ما دام يحترم القانون العام لها، كذلك طرحنا أسس النظام الرأسمالي وهي الملكية الفردية والمنافسة والربح ويعتبر هذا النظام أن كل فرد قادر على التعرف على حاجاته وهو يختار السلع التي تحقق أعلى إشباع له بغض النظر عن الوسيلة التي امتلك بها تلك السلعة.

وتترك السوق دون قيود من الحكومة للتحكم في الأسعار فارتفاع الطلب على سلعة معينة يؤدي إلى ارتفاع سعرها وبالتالي تحقيق ربحية أكبر.1

والاقتصاد في ظل هذا النظام يتكون من أربع قطاعات: القطاع الحكومي، القطاع المنزلي، قطاع المؤسسات التي لا تسعى لتحقيق الربح، وقطاع السوق. ويمتاز الأخير بأنه أكبر هذه القطاعات ومعظم الموارد الاقتصادية موجودة فيه ويقتضي أن تعمل المؤسسات والأفراد فيه على حل المشكلة الاقتصادية اعتماداً على أساليب التبادل الاختياري للسلع والخدمات. لذلك يدعى هذا النظام أحياناً اقتصاد السوق.2

والنظرة الرأسمالية للمشكلة الاقتصادية: تقتضي بوجود ندرة في الموارد الطبيعية لا تستطيع أن تواكب التقدم والمدنية ولذلك لا يمكن إشباع جميع الرغبات وتلبية جميع الحاجات المتجددة للأفراد بسبب الندرة، حيث إن الطبيعة محدودة.3

3-10-1 حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي[4]

إن وضع حل لهذه المشكلة في هذا النظام يأتي من خلال الثمن أو جهاز الثمن فالمستهلك يقدم قيمة للسلعة ونتيجة إقبال الجمهور على سلعة معينة يعني أنه على المنتج زيادة إنتاجه من هذه السلعة

---

[1] قريصة، مقدمة في علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص30
2 قريصة، مقدمة في علم الاقتصاد المصدر السابق، ص32
3 الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص 306
4 حشيش، عادل أحمد ، أصول الاقتصاد السياسي،(دار النهضة العربية، بيروت، 1992)، ص 326 – 329.

وبالتالي فجهاز الثمن يعطي فرصة للمستهلك في توجيه وتحديد كميات وأنواع السلع المنتجة، والقيم (الأثمان) المقدمة من المستهلكين تظهر من خلال الثمن وبالتالي يعكس تفضيل الجماعة لأنواع وكميات معينة من السلع.

☒ **دور جهاز الثمن في تنظيم الإنتاج**

كما أن جهاز الثمن يعالج مشكلة تنظيم الإنتاج عن طريق تداخل أثمان السلع الاستهلاكية مع أثمان السلع الإنتاجية، فالسلع الاستهلاكية تشبع حاجات الحاضر، في حين السلع الإنتاجية تستخدم في إنتاج السلع. وعند مقارنة أثمان السلع الاستهلاكية مع تكلفة إنتاجها يحدث توزيع للموارد الاقتصادية بين الصناعات المختلفة، أما الأسعار النسبية للخدمات الإنتاجية فهي تؤدي إلى تنسيق تلك الخدمات ومزجها في نطاق الحدود الفنية.

☒ **دور جهاز الثمن في تنظيم الاستهلاك**

وجهاز الثمن يستخدم لتنظيم الاستهلاك حتى يحقق توازن الطلب أو الاستهلاك مع العرض الثابت لتلك السلع في المدى القصير. فهذا النظام يوفر حرية المنافسة في الحصول على السلع وخاصة السلع ذات الطلب عديم المرونة (أي السلع التي لا تتغير الكمية المطلوبة منها مع تغير سعرها، كالطحين والملح) هذه المنافسة تدفع باتجاه رفع أسعار تلك السلع، وبالتالي يقل الإقبال عليها وفقط الأشخاص القادرون على توفير ثمنها باستطاعتهم الحصول عليها، وتقل الكمية المطلوبة من هذه السلع حتى يحدث التوازن ما بين الطلب والعرض.

☒ **دور جهاز الثمن في تحقيق النمو الاقتصادي**

وجهاز الثمن يحقق النمو الاقتصادي؛ إذ إن النمو يتحقق عن طريق زيادة السلع الرأسمالية والموارد الطبيعية والخبرة الفنية، لذلك لا بد من زيادة الاستثمار لإيجاد سلع جديدة وابتكار أساليب إنتاجية وفنية وإضافة موارد فنية للثروة القومية. وهذا يتحقق عن طريق توفير الموارد الاقتصادية لاستخدامها في خلق ثروة جديدة؛ أي توفير المدخرات لمقابلة الاستثمارات المطلوبة.

أما سعر الفائدة أو الربا الذي يحصل عليه الفرد عن مدخراته فهو يعمل على تكوين تلك المدخرات. أي أن جهاز الثمن يكفل النمو الاقتصادي بمكافأة الأفراد الذين يقللون استهلاكهم بسبب المنافسة الشديدة والذين يلجؤون إلى الادخار بدل الاستهلاك.

وحتى يحقق جهاز الثمن الحلول للمشكلة الاقتصادية بهذا الشكل التلقائي، لا بد من توفر المنافسة الكاملة بكافة شروطها والتي سبق الحديث عنها في أسس النظام الرأسمالي، ومن تلك الشروط توفر عدد كبير من البائعين والمستهلكين، وتجانس السلعة الواحدة في السوق، والعلم الكامل بأسعار السوق وشروط التعاقد، وحرية انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق بسهولة.

والمنافسة الكاملة توفر معظم شروطها عند نشأة الرأسمالية الصناعية التي قضت على نفسها؛ إذ أدت تلك المنافسة إلى توسع بعض المشروعات وكبر حجمها، وتكونت بعض الاتحادات بينها أدت إلى القضاء على المشاريع الصغيرة بسبب الاحتكارات التي عملتها وهيمنت على السوق ورفعت الأسعار وعملت إرهاق للمستهلكين واستغلالهم ونشوء طبقة فقيرة لم تضع لها أي اعتبار.

لذلك فإن تلك التكتلات بين المشاريع الكبيرة أدت إلى إعاقة جهاز الثمن في حل المشكلة الاقتصادية في ظل هذا النظام.

الفصل الرابع

النظام الاقتصادي الاشتراكي

النـــظام الاقتصادي الاشتراكي

4-1 مفهوم ونشأة الاشتراكية

النظام الاقتصادي الاشتراكي:"ذلك النظام الذي تمتلك فيه الجماعة (ممثلة في الدولة) الجزء الأكبر مـــن عوامل الإنتاج والثروة في المجتمع وتتولى إدارتها طبقاً لخطة قومية شاملة تهدف لزيادة حجـــم الـــدخل القومي وتوزيعه بصورة أكثر عدالة".[1]

النظام الإقطاعي كان هو النظام الاقتصادي السائد قبل ظهور النظام الرأسمالي، وبســـبب الظلـــم الـــذي عاشه فلاسفة ومفكري النظام الرأسمالي في ظل نظام الإقطاع الجائر، دعوا إلى إعطاء الحريـــة للفـــرد في التملك والاستهلاك ونحوه وتوزيع الثروة على الأفراد، فبدأ النظام الرأسمالي بالتطبيق وبـــدأ النظـــام الإقطاعي بالتلاشي. ولكن النظام الرأسمالي لاقى معارضة من مفكرين آخرين الـــذين وجـــدوا أن هـــذا النظام يؤدي إلى وجود طبقات اجتماعية فلا فرق عن سابقه _النظام الإقطاعي_ فنادوا بتطبيـــق مفـــاهيم جديدة وهي مفاهيم النظام الاقتصادي الاشتراكي واعتبروه نظاماً اجتماعياً يصلح لتجاوز سلبيات النظـــام الرأسمالي وما نتج عنه من مساوئ نتيجة الحرية الزائدة المعطاة للفرد. ومن هنا نلاحظ أن كـــل نظـــام جاء يعارض النظام الذي سبقه، وجاء بقوانين وتشريعات لإلغاء مساوئ النظام الذي سبقه.

فبينما نجد النظام الإقطاعي قد قسم الشعب إلى طبقتين: ملاك وعبيد، ظهر النظام الرأســـمالي مناقضـــاً لهذا النظام فأعطى الحرية الكاملة للفرد وألغى طبقة العبيد حسب رؤيته للاقتصاد ومبادئه التي آمن بها.

أما النظام الاشتراكي فقد كان الضد من النظام الرأسمالي وظهرت بداياته مع ظهور الرأسمالية ومـــع أن مصطلح الاشتراكية كان معروف من قبل في ايطاليا عام 1803 وفي بريطانيا عام 1827 حيـــث إنهـــا كانت تعني الاجتماعية وسنأتي على ذكر ذلك لاحقاً.

فالاشتراكيون لاحظوا أن الفرد أصبح يملك كل شيء ولم يعد للدولة تدخل في الاقتصاد إلا بشكل بســـيط غير كافٍ، فنادوا بضرورة تملك وسائل الإنتاج لصالح الدولة أو الصالح العام وإلغاء الملكية الفردية في

[1] جامعة عين شمس، نظم اقتصادية مقارنة، مصدر سابق، ص 61.

مجملها وإبقاء ملكية الفرد على أشياء بسيطة للغاية كما أن التوزيع للسلع المنتجة يكون حسب الحاجة لها، فقد برزت مقولة لهم (من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته)، كما أن فلسفتهم تقوم على المساواة بين جميع العاملين في الأجور وأما الفوارق الموجودة في الأجور فهي مؤقتة إلى حين إلغاء مفهوم الرأسمالية من اذهان الناس.[1]

وقد ظهر العديد من الاشتراكيين الذين تبنوا اتجاهات مختلفة قليلاً، فمثلاً (توماس مور) (1478 - 1535) هو من أوائل الاشتراكيين الطوباويين، أما (روبرت أوين) (1771 - 1858) فقد نادى بالاشتراكية التعاونية.[2]

في حين أن (كارل ماركس) قد أوجد مفهوم للاشتراكية وسمي باسمه (الماركسية) علماً بأنه تتبع خطوات الفيلسوف الألماني (هيجل)؛ فقد رفع من شأن المادة واعتبرها اصل الحياة فمنح قوى الإنتاج خاصية التطور الذاتي (الدياليكتيكي) فهو للمادة كأصل للحياة ونادى بها أتباعه أمثال (انجلر).

الاشتراكية قامت على أساس التفسير المادي للتاريخ ولكافة المواقف فيه حتى أن أفكار الإنسان ومحتوياته الروحية والأعمال التي يقوم بمزاولتها جميعها أوجه مختلفة للمادة وتطوراتها ونشاطاتها وهذا النظام جاء كمحاولة لتجنب وتلاشي عيوب النظام الرأسمالي.

ومفكري هذا النظام الاشتراكي عاشوا فترة الظلم في النظام الإقطاعي وتلاه الثورة الصناعية ولاحظوا أن العامل أصبح آلة للإنتاج فنادوا بضرورة التغيير ومن هؤلاء الاشتراكين: روبرت أوين، وفوريبه، ولوي ابلان.[3]

ليس معروف من هو أول من استخدم كلمة الاشتراكية، لكن أول ما ظهرت هذه الكلمة إلى حيز الوجود كانت في كتاب إيطالي عام 1803م، و بذلك نرى أنه لا يوجد صله بين معنى هذه الكلمة في ذلك الوقت و بين معناها الآن في وقتنا الحاضر.

---

[1] الصدر، محمد باقر، فلسفتنا، (دار التعارف للمطبوعات،النجف الأشرف، ط15 ،1989)، ص 35.

[2] www.rezgar.com/... .

[3] جامعة عين شمس، نظم اقتصادية مقارنة، مصدر سابق، ص61.

استخدمت لفظة الاشتراكية عام 1827م في المجلة التعاونية التي كان رائدها شخص يعرف باسم روبرت أوين، و استخدم هذا الشخص هذه الكلمة لتعني الاشتراكية التعاونية، و ما لبثت هذه الكلمة أن سرت في العالم كسريان النار في الهشيم، حيث أنها ظهرت في بريطانيا و بقية دول أوروبا و انتهاءً بالولايات المتحدة.

بعد ذلك غدا الانتشار الواسع لهذه الكلمة وأخذت بُعداً عالمياً، و أصبح يفهم من كلمة الاشتراكية أنها تعني بناء نظام اقتصادي و اجتماعي جديدين، و تنطلق من مفهوم اقتصادي و اجتماعي لحقوق الأفراد، بما معناه أن أفكار الاشتراكية تهدف إلى بناء التنظيم و الترتيب و الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية.

إن أوين عندما اختار و صاغ كلمة الاشتراكية صاغها إنطلاقاً من لفظة اجتماعي بهدف مقابلتها مع لفظة فردي، هادفاً من ذلك إظهار و إبراز القضية الاجتماعية و وضعها في مقدمة المسائل التي لها صله وثيقة بحقوق الأفراد.

في القرن التاسع عشر و بالتحديد في النصف الأول منه ظهر العديد من الجماعات في أوروبا أمثال جماعة سان سيمون، وجماعة شارلو روبرت أوين، و أصبحت هذه الجماعات تنادي بضرورة إلغاء التنافس و الصراع بين بني البشر، و أن واجب الناس يحفزهم على العمل بهدف إسعاد الجميع و تحقيق الخير لهم، و قد كانت عندهم حساسية مفرطة نحو السياسيين و ذلك بسبب فقدان عامل الثقة المتبادلة بينهم، و كان من أبرز ما نادى به هؤلاء هو القضاء و التخلص من المجتمعات الفردية و استبدالها بالمجتمعات الجماعية و كما طالبوا بتحديد الملكية.

هكذا نكون قد استعرضنا معاً تاريخ ظهور لفظة الاشتراكية، أما بالنسبة للأفكار فهي كانت موجودة منذ القدم، من حيث التركيز على دور المجتمع بدل التركيز على دور الفرد، و شجب أشكال التفاوت الاجتماعي و الاستغلال، و كان هناك العديد من الأفكار مثل الحديث عن حقوق الأفراد الاقتصادية و الاجتماعية إلى جانب الحقوق المدنية و السياسية.

و لكن كان هناك العديد من التغيرات الجذرية التي حصلت في أوروبا قبل ظهور أفكار الاشـــتراكية، و من أبرز هذه التغيرات الجذرية نذكر:

1. الثورة الفرنسية و التي انتشرت في جميع أرجاء أوروبا فيما بعد.
2. الثورة الصناعية و اكتشاف البخار و الهندسة الميكانيكية.
3. استخدام السلالات المحسنة في الزراعة و تربية الأغنام.

و إن ما يميز هذه التغيرات أنها كانت تدريجية و ليس دفعة واحدة، و قـد انعكسـت هـذه التطـورات بصورة إيجابية على التقدم السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي في العالم.[1]

2-4 الاشتراكية ما قبل العلمية[2]

4-2-1 الاشتراكية الطوباوية:

حيث إنها تمثل مجموعة المذاهب والنظريات الاجتماعية والسياسية التي ظهرت مع ظهور الرأســمالية وتطورها وحيث أنها تنادي بإقامة مجتمع من طراز جديد لا يوجد فيه استغلال الإنسان لأخيه الإنســان. وقد علّق لينين قائلاً: " عندما دكّ النظام الإقطاعي ورأى المجتمع الرأسمالي النور تبين فـورا أن هـذه التجربة تعني نظاما" جديداً لاضطهاد الكادحين واستغلالهم، وفورا أخذت تنبثق شتى المذاهب الاشتراكية انعكاسا لهذا الاضطهاد واحتجاجا عليه".

4-2-2 الاشتراكية التعاونية:

ظهرت هذه الاشتراكية في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشـر، حيـث كان النظام الإقطاعي في هذه الفترة يلتقط أنفاسه الأخيرة.

و تنادي هذه الاشتراكية إلى القضاء على النظام الرأسمالي واتباع أسلوب الانتقال التدريجي إلى النظـام الاشتراكي و العمل على التخلص من استغلال الرأسماليين للطبقة العاملة، و يكون هـذا الانتقـال مـن

---

[1] www.rezgar.com/

[2] المصدر السابق.

خلال التفاهم و التدرج في تطبيقه و ليس اعتماداً على الأسلوب الثوري و الانتقال و التغير الجذري خلال دفعة واحدة.

وتقوم الاشتراكية التعاونية على مبدأ وحدة المصالح السوقية، أي السيطرة على دورية حركة السلعة، وتوجد ظروف تؤدي للسيطرة على الإنتاج المادي للسوق المحلي، و ذلك يعني شيئاً هاماً و هو التفاهم الذي يؤدي إلى تحقيق مصلحة المستهلكين، من خلال انتشار التعاونيات و الذي بدوره يوفر الحماية للمستهلكين.

إن ما يميز هذه الاشتراكية أنها لم تبق اشتراكية نظرية، بل كانت هناك دول عملت على تطبيقها مثل فرنسا التي عمدت إلى تطبيق مثل هذا النوع من الاشتراكية بين عامي 1811-1882 م، لكن سرعان ما انقلبت فرنسا ضد هذه الاشتراكية و تركتها، و يعود ذلك إلى أن البروليتاريا سوف يلحق بها الضرر لصالح الدولة البرجوازية، و هذا يجبر البروليتاريا إلى التخلي عن برنامجها و أسلوبها الثوري.

4-2-3 الاشتراكية الديمقراطية:

" و هي عبارة عن التيار في الحركة العمالية العالمية المعاصرة و نوع من الاشتراكية الإصلاحية الارتقائية ".

ولدت هذه الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، و أهم مميزات هذه الاشتراكية:

- ✓ اللجوء إلى الطرق السلمية و التدرجية في التحول.
- ✓ استخدام النضال الطبقي كبديل عن التعاون الطبقي.
- ✓ تعارض الطروحات الفكرية للاشتراكية العلمية.

4-2-4 الاشتراكية الشعبية:

حيث أنها تعتبر نوع من الاشتراكية الطوباوية البرجوازية الصغيرة، و إن أهم سمة تتميز بها الاشتراكية الشعبية هي التشابك بين فكرة الديمقراطية الزراعية و بين الأحلام الاشتراكية، و محاولة

تفادي الرأسمالية و تعتمد هذه الاشتراكية الشعبية على النضال الجماهيري في القضاء على الاستغلال الإقطاعي.

4-3 الاشتراكية العلمية[1]

إن الاقتصاد السياسي يقوم بدور الكشف عن ظروف و محفزات تطوير الإنتاج الاشتراكي و كما يقع دوره في كشف النقاب عن القوانين الاقتصادية، مما يؤدي إلى إظهار طرق تطوير القاعدة المادية للاشتراكية، و كما أنه يعمل على وضع وصف كمي و نوعي للمشكلات و الظواهر الاقتصادية، و يلجأ من أجل ذلك إلى استخدام الطرق الرياضية أحيانا و الإحصائية أحيانا أخرى للبحث في العلاقات الاقتصادية التي تربط بين الناس.

4-3-1 سمات المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية:2

من المعروف إن الاشتراكية جاءت رداً على الرأسمالية، لكن أي تغيير كان لا بد أن يأخذ وقته الكافي حتى يصل إلى ذروته، أي أن كل تغيير و خاصة إذا كان تغييراً في نظام اقتصادي و اجتماعي فان هذا التغيير يكون تدريجياً و ليس دفعة واحده، و هذا حال النظام الاشتراكي حيث أنه احتاج إلى فترات زمنيه حتى يتخلص من شبح الرأسمالية.

و تتميز هذه المرحلة الانتقالية بتعدد الأنماط الاقتصادية فيها و تمثلت هذه الأنماط في ثلاثة صور اقتصادية و هي:

1. النمط الاقتصادي الاشتراكي و الذي يتمثل بالطبقة الكادحة.
2. النمط البضاعي الصغير و يمثله التجار الصغار و الحرفيين.
3. الرأسمالية الخاصة و تتمثل في المشاريع الرأسمالية الضخمة و التي تستخدم العمل المأجور.

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق، أنظر: عبد الكاظم، عبد الكريم كامل، النظم الاقتصادية المقارنة، (جامعة الموصل، العراق، 1988)، الباب الثاني

و حتى تتمكن الدولة من التخلص من هذه الأنماط الاقتصادية آنفة الذكر لا بد من اتخاذ عدة تدابير هامه في ظل هذه المرحلة الانتقالية وهذه التدابير هي:

1. العمل بجد على محاربة الاحتكارات البرجوازية و محاربة الإقطاعيين.
2. تطوير الدولة في مجال الاقتصاد الوطني.
3. وضع رؤوس الأموال الأجنبية تحت رقابة شديدة و قوية.
4. ابتداع مبدأ التخطيط.
5. القيام بإصلاحات في المجال الزراعي و تشجيع التعاون الزراعي في الريف.[1]

4-3-2 السمات العامة المميزة للاشتراكية كنظام اقتصادي اجتماعي:

يتم الوصول إلى الوضعية الاجتماعية – الاقتصادية الشيوعية، من خلال انهيار النظام الرأسمالي، و تمر هذه الوضعية خلال تطورها بمرحلتين أساسيتين الأولى هي الاشتراكية و الثانية هي الشيوعية و هي تمثل مرحلة متقدمة من الاشتراكية، و إن من أهم الخصائص التي تميز الاشتراكية، ما يلي:

1. الأساس الاجتماعي الاقتصادي فيما يتعلق بوسائل الإنتاج، حيث تصبح العلاقة الإنتاجية هي علاقة تعاون و مساعدة.
2. تحسين رفاه أفراد المجتمع من خلال زيادة الثروة الاجتماعية.
3. تلبية حاجات الأفراد والمجتمع من الأمور المادية و الثقافية.
4. يتميز العمل بالصفة الاجتماعية بعيداً عن الاستغلال .
5. يعتبر العمل فرض على كل قادر عليه وهو واجب اجتماعي .

1 عبد الكاظم، عبد الكريم كامل، النظم الاقتصادية المقارنة، (جامعة الموصل، العراق، 1988)، ص 130 – 132.

4-3-4 عناصر الحوافز الاقتصادية :

إن من أعظم المزايا التي تتمتع بها الاشتراكية أنها تهدف من خلال تنمية الإنتاج إلى إشباع الحاجات المادية للأفراد من منطلق الملكية العامة لوسائل الإنتاج و ما يميز النظام الاشتراكي أيضاً أنه لا يتكون من منتجين منعزلين وإنما يتكون من مجموعة ترتبط مع بعضها.

و في ظل النظام الاشتراكي يتم التوصل إلى وحدة المصالح بين المشاريع و العاملين في المجتمع عندما يكون إشباع احتياجات كلاً من المشروع و العامل تتوقف على ما يمكن أن يقدمه كل عامل و كل مشروع للمجتمع ، و بمعنى آخر يمكن القول أن إشباع احتياجات كلاً من المشروع و العامل تتوقف على نتائج الإنتاج في ذلك المشروع وعلى إسهام كل عامل في هذا المشروع ، وإن هذا الأسلوب الاشتراكي في إدارة الإنتاج يقوم في الأساس على وحدة مصالح الإنسان و المجتمع ، وهذا يتطلب مشاركة واسعة من الشعب في إدارة هذا الاقتصاد، وكما أنه يمكن تحديد الاحتياجات الاجتماعية الأساسية تحديداً علمياً في الخطة الاقتصادية القومية.[1]

4-4 أركان النظام الاشتراكي[2]

4-4-1 محو الطبقية

الاشتراكيون لاحظوا الصراع الطبقي في ظل النظام الإقطاعي، فقد كان هناك طبقتان هما الطبقة الغنية (الأسياد) والطبقة الضعيفة(العبيد)، وبعده جاء النظام الرأسمالي ومع انه حاول حل مشكلة الطبقات إلا أن من نتائجه كان ظهور طبقة فقيرة معدومة لا تملك قيمة للسلع ولا تستحق الحصول عليها، ولم يراعي الرأسماليون تكون مثل هذه الطبقات؛ أي أن مشكلة الطبقية والصراع الطبقي ظل قائماً.

فجاءت الاشتراكية لتلغي هذه الطبقات، وتحول المجتمع إلى طبقة واحدة تتساوى فيها الأجور دون مراعاة للتخصص أو الخبرة أو أية فوراق أخرى فالجميع سواء، فهم اعتبروا أن العامل الاقتصادي هو

---

[1] مورس و آخرون، الإصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ص125.

[2] الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص194- 203 .

الأساس الوحيد في حياة المجتمع، وسبب وجود الطبقات هو الملكية الخاصة وبما أن هذا النظام يلغي هذه الملكية فهو قد قضى على الطبقية من أساسها وكذلك الصراع المتولد عنها، ومن غير الممكن مواصلة تلك الطبقات لأن الشروط المادية التي سببتها (الملكية الخاصة) قد زالت.

ومع أن القادة الثوريين في هذا النظام تقع عليهم مسؤولية محو الطبقية والنهوض بالاقتصاد، فهم يمارسوا السلطة بشكل مطلق لتحقيق هذا الدور. ومع أن الطبقية تنشأ في ضوء ذلك، إلا أن الماركسية ترى أن هذه الطبقات كانت موجودة سابقاً، وظلت تنمو اعتماداً على علاقات الملكية القائمة بين أفراد المجتمع، لذلك فالطبقة الثورية لم تولد في ظل الاشتراكية وفق الأساس الاقتصادي وإنما برزت في ضوء الجانب السياسي ضمن طراز محدد يقوم على أسس فلسفية وعقائدية وفكرية خاصة؛ أي ضمن الحزب الثوري الذي يقود تجربة الاشتراكية، والحزب الثوري هو الذي أوجد هذه الطبقة، كما أن أفراد هذا الحزب لهم امتيازات إدارية واسعة النطاق ابتداءً من إدارة الدولة وتولي سدة الحكم، وحتى المنشئات الصناعية والإنتاجية وكافة المجالات الأخرى.

4-4-2 تصفية أو إلغاء الرأسمالية:

إن الاشتراكيين اعتبروا أن إلغاء الرأسمالية لا يتم بصورة سريعة فهي مترسخة في أذهان وعقول الأفراد، وتتطلب إزالتها فترات طويلة فلا بد من القضاء على أسسها وخصائصها وأركانها سواء المعنوية أو الفكرية والاجتماعية.

ومع أن الاشتراكية تنادي بإلغاء الرأسمالية، إلا أنها لا تعتبر ذلك ضرورة ملحة، ويجب التركيز على التخطيط الاقتصادي الشامل والموجه لكافة القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، ووضع وتنفيذ هذا التخطيط يحتاج إلى قوة وسلطة تتمتع بإمكانياته وقدرات عالية على التطبيق، ومن هنا نرى أن السلطة السياسية تكون ذا طابع دكتاتوري، إلا أن هذه السلطة ليست إنتاج الرأسمالية.

4-4-3 التأميم:

النظام الاشتراكي قام على أساس الملكية الجماعية، وأن الدولة هي الجهة الكفيلة بهذه الملكية، وهي تدخل من الدولة في فروع النشاط الاقتصادي، والمشروعات الخاصة عادة ما يملكها شخص واحد أو مجموعة أشخاص كما في الشركات المساهمة، وأما التأميم فهو محو الملكية الخاصة وجعل الملكية للجميع في وسائل الإنتاج، وكل فرد يعتبر مالكاً لهذه الوسائل أو ثروة البلاد عامة تماماً كما يملكها أي فرد آخر.

وفكرة التأميم جاءت على ضوء تناقض نظرية فائض القيمة والملكية الفردية في ظل النظام الرأسمالي، فالتناقضات تزداد وتتراكم ويصبح التأميم حاجة ملحّة لا غنى عنها.

وهناك أسباب متعددة للتأميم فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي ومالي.[1]

4-4-3-1 الأسباب الاقتصادية للتأميم:

1. منع الاستغلال والاحتكار: فالأفراد قد يلجأوا لاستغلال المستهلكين في بعض السلع والخدمات الضرورية لهم، وتلجأ الدولة إلى السيطرة على ملكية تلك الصناعات حماية للمستهلكين.
2. الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل: وهذا التخطيط لا يتم إلا بوجود قطاع عام قوي وقادر على قيادة التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
3. استغلال بعض المشروعات التي يعزف عنها القطاع الخاص أو الأفراد، ويعود ذلك لعدة أسباب:
   - قد تكون تلك المشروعات غير مجدية مالياً أو لا تحقق عوائد مرضية سريعة.
   - قد تكون بعض المشروعات بحاجة لرأس مال كبير جداً، ولا يستطيع الأفراد تحمل تلك التكاليف الباهظة.
   - بعض المشاريع تحوي نسب مخاطرة عالية، ومعظم منظمي المشروعات يستثمروا في المشاريع الآمنة أو ذات المخاطرة المتدنية.

[1] عمر، حسين، مقدمة في علم الاقتصاد- نظرية القيمة، (دار المعارف، مصر، ط2، 1966)، ص 172، 173.

جامعة بوليتكنك فلسطين
Palestine Polytechnic University
(PPU)
The Library المكتبة
Acc. V754

4. السيطرة على العناصر أو الصناعات الهامة التي تخص الاقتصاد القومي عامة كالجهاز المصرفي (البنك المركزي).
5. التخلص من قبضة الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتمد أسلوب الاحتكار والمنافسة الشديدة، وتقوم بأساليب استغلال متعددة، كالبنوك الأجنبية والوكالات التجارية.
6. استبدال الاحتكار الخاص بالاحتكار الحكومي في بعض الصناعات التي تمتلك ميزة احتكارية بذاتها، كمشاريع الطاقة والكهرباء والتي تخص المرافق العامة في الدولة؛ حيث إن السوق يتسع لمشروع واحد منها، وهدف التأميم هنا هو حماية المستهلك من الاستغلال الشرس وعدم التدني في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

4-5 القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاشتراكي:[1]

إن حياة كل مجتمع تسير وفق قانون معين و ليس حسب رغبة و أهواء أفراد ذلك المجتمع، و كان هذا حال النظام الاشتراكي حيث كان له نظاماً اقتصادياً يعمل على إدارة الحياة الاقتصادية في المجتمع .

و إن أي نظام اقتصادي في أي مجتمع تحدده طبيعة العلاقات بين الناس في مجال الإنتاج و تبادل السلع و المنتجات و توزيعها و استهلاكها، و إن النظام الاقتصادي يبين مستوى الرقي الاجتماعي والتشكيلة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع.

و إن القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاشتراكي يتمثل في تلبية حاجات الأفراد و تحقيق الرفاه الشامل لهم و العمل على تطوير شخصية الفرد.

و إن حاجات الفرد لا تشمل فقط الحاجات الضرورية للعيش بل تشمل أيضاً الحاجات الاجتماعية والثقافية لأن الفرد في المجتمع الرأسمالي يعتبر منتجاً و مستهلكاً في نفس الوقت، لذلك فهو يهتم ليس فقط في العملية الإنتاجية فحسب بل أيضاً يهتم بتطوير و سائل الإنتاج .

[1] أنظر: عبد الكاظم، النظم الاقتصادية المقارنة، مصدر سابق، ص 151.

4-6 آلية عمل النظام الاقتصادي في الدول الاشتراكية:[1]

إن لكل دولة ظروفها و أوضاعها التي تجعلها تختلف عن الدول الأخرى خاصة فيما يخص القوى المنتجة ، و أسلوب الإنتاج ، و لكن و على الرغم من ذلك فإن هناك مجموعة من الشروط المشتركة التي لا بد من أن تتوافر في النظام الاقتصادي لأي دولة اشتراكية :

1. ضرورة وجود الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج .
2. إن هدف هذا النظام تلبية حاجات أفراد المجتمع، و هذا يحتم أن تكون الطبقة الكادحة هي المستلمة للسلطة .
3. يتم إدارة الاقتصاد بصورة مخططة و منظمة وفق خطة الدولة .
4. الالتزام بمبدأ لكل حسب عمله.[2]

تعتبر هذه جملة الخصائص التي تميز النظام الاقتصادي الرأسمالي عن غيره من الأنظمة وخاصة الرأسمالية.

4-7 حرية المستهلك في الاشتراكية[3]

يعتبر المستهلك حُرّ في النظام الاشتراكي، ولكنه لا يصل إلى مبدأ السيادة كما في النظام الرأسمالي، حيث إن حاجات أو رغبات المستهلك لا تحدد أسلوب توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة لها، فالموارد قد تستخدم في إنتاج أكثر من سلعة، فالأرض مثلاً يمكن استخدامها في الزراعة والصناعة والبناء... ، ولا يحق للمستهلك وحتى المستثمر استخدام الأرض للزراعة إذا رغب في ذلك إلا إذا وافقت له الجهة المالكة لعناصر الإنتاج، وهي الدولة ورأت طلب على الناتج الزراعي لقطاع كبير من المجتمع.

---

[1] www.rezgar.com.
[2] أنظر: عبد الكاظم، النظم الاقتصادية المقارنة، مصدر سابق، ص 157.
[3] حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ص 337.

والمستهلك له الحرية في إنفاق دخله أو ادخاره أو يوازن بين الأمرين ،كما أن له حرية استهلاك السلع التي يرغب بها. وهنا دائرة الاختيار لاستهلاك السلع تكون محدودة وفقاً لما حددته الخطة العامة للدولة التي يكون أحد عناصرها هو السلع التي يجب توفرها في المجتمع.وهنا تنحصر حرية المستهلك لأنه قد لا تتوفر السلع التي يرغب باستهلاكها لأن الدولة في خطتها الاقتصادية ترى بعدم ضرورتها. ومن هنا نرى رغبات المستهلك لا تحدد نمط توزيع الموارد على الفروع الإنتاجية المختلفة .أما إذا وجدت الدولة أن رغبات المستهلكين تتجه نحو استهلاك سلعة غير موجودة في السوق، فهذا يشكل دافع للدولة لإنتاج تلك السلعة وتوفيرها للمستهلكين بشرط وجود نسبة كبيرة من المستهلكين ترغب بتلك السلعة وكذلك أن لا يتعارض إنتاج تلك السلعة مع الخطة الاقتصادية الشاملة التي وضعتها الدولة.

وقد يظن البعض أن رغبات وحاجات المستهلكين مهملة ولا يوجد لها اعتبار عند الدولة التي تملك معظم عناصر الإنتاج ولنفي هذا الاعتقاد فإن الدولة تعيّن في أحد أجهزتها قسماً خاصاً بالمستهلكين هدفه البحث عن حاجات ورغبات المستهلكين باستمرار، من أجل أن تكون نتائج هذا البحث دليل وسبيل في تحديد السلع التي يجب إنتاجها ووضع الخطة الاقتصادية الشاملة حتى تشمل أي سلع جديدة إذا وجد ذلك الجهاز طلب على السلعة ووفق الشروط الآنفة الذكر، ولكن تبقى حاجات ورغبات المستهلكين محدودة وليس حد نهائي في تحديد أولويات الإنتاج لأن الدولة قد لا تملك عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج تلك السلعة المرغوبة لأسباب أخرى تراها الدولة عائقا في الإنتاج.

8-4 النقود:1

تعتبر النقود وسيلة للسيطرة على الإنتاج وتوجيهه وتوزيعه بما يتناسب والخطة الاقتصادية الشاملة، كما أنها تستخدم لتسهيل الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية منها؛ إذ إن السلع والخدمات الإنتاجية يقتصر انتقالها على المؤسسات والمشاريع الحكومية، كما أن الأفراد لا يقوموا بالاستثمار في غالبية الأمر.

1 الشمري، محمد، النقود والمصارف والنظرية النقدية، (، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999)، ص 51,50.

والمستهلك له الحرية في إنفاق دخله أو ادخاره أو يوازن بين الأمرين ،كما أن له حرية استهلاك السلع التي يرغب بها. وهنا دائرة الاختيار لاستهلاك السلع تكون محدودة وفقاً لما حددته الخطة العامة للدولة التي يكون أحد عناصرها هو السلع التي يجب توفرها في المجتمع.وهنا تنحصر حرية المستهلك لأنه قد لا تتوفر السلع التي يرغب باستهلاكها لأن الدولة في خطتها الاقتصادية ترى بعدم ضرورتها. ومن هنا نرى رغبات المستهلك لا تحدد نمط توزيع الموارد على الفروع الإنتاجية المختلفة .أما إذا وجدت الدولة أن رغبات المستهلكين تتجه نحو استهلاك سلعة غير موجودة في السوق، فهذا يشكل دافع للدولة لإنتاج تلك السلعة وتوفيرها للمستهلكين بشرط وجود نسبة كبيرة من المستهلكين ترغب بتلك السلعة وكذلك أن لا يتعارض إنتاج تلك السلعة مع الخطة الاقتصادية الشاملة التي وضعتها الدولة.

وقد يظن البعض أن رغبات وحاجات المستهلكين مهملة ولا يوجد لها اعتبار عند الدولة التي تملك معظم عناصر الإنتاج ولنفي هذا الاعتقاد فإن الدولة تعيّن في أحد أجهزتها قسماً خاصاً بالمستهلكين هدفه البحث عن حاجات ورغبات المستهلكين باستمرار، من أجل أن تكون نتائج هذا البحث دليل وسبيل في تحديد السلع التي يجب إنتاجها ووضع الخطة الاقتصادية الشاملة حتى تشمل أي سلع جديدة إذا وجد ذلك الجهاز طلب على السلعة ووفق الشروط الآنفة الذكر، ولكن تبقى حاجات ورغبات المستهلكين محدودة وليس حد نهائي في تحديد أولويات الإنتاج لأن الدولة قد لا تملك عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج تلك السلعة المرغوبة لأسباب أخرى تراها الدولة عائقا في الإنتاج.

8-4 النقود:1

تعتبر النقود وسيلة للسيطرة على الإنتاج وتوجيهه وتوزيعه بما يتناسب والخطة الاقتصادية الشاملة، كما أنها تستخدم لتسهيل الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية منها؛ إذ إن السلع والخدمات الإنتاجية يقتصر انتقالها على المؤسسات والمشاريع الحكومية، كما أن الأفراد لا يقوموا بالاستثمار في غالبية الأمر.

1 الشمري، محمد، النقود والمصارف والنظرية النقدية، (، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999)، ص 51,50.

وبما أن الاستثمار مقتصر على الدولة في معظمه فإن النقود تقل أهميتها في ظل هذا النظام عن النظام الرأسمالي، كذلك فإن مستويات الأسعار تتحدد من قبل الدولة وتهدف الدولة من خطة الأسعار إلى توجيه الإنتاج والاستثمار والتوزيع إلى الوجهات التي تراها مناسبة.

وفي هذا النظام الاقتصادي تتداول النقود بين الأفراد، كما تتداول الشيكات والكمبيالات في المعاملات الكبيرة بين المشروعات المملوكة ملكية جماعية، ولكن على خلاف النظام الاقتصادي الرأسمالي لا نجد تأثير النقود على الأسعار في المعاملات.

ذلك أن حركة الأسعار لا تتحدّد بالسوق (العرض والطلب) وحجم الإنتاج لا يتأثر بحركة الأسعار، وبالتالي بدافع الربح النقدي، فالنظام الاقتصادي تحكمه خطة شاملة تضعها الدولة تهدف بها إشباع الحاجات الاجتماعية، ومن هذا المنطلق فخطة الإنتاج أساس النظام النقدي. وعلى هذا الأساس تقوم الدولة بتحديد كمية النقد المطلوبة وكيفية توزيعها على القطاعات الإنتاجية المختلفة. وهذا يقودنا إلى أن وظيفة النقود في الاقتصاد الاشتراكي تتمثل فيما يلي:

تستخدم النقود كأداة للتداول بين الأفراد، ولكن طبيعة هذه الوظيفة تختلف عنها في الاقتصاد الرأسمالي، فالاقتصاد الاشتراكي تسوده فكرة المنفعة أو قيمة الاستعمال في حين تسود فكرة قيمة المبادلة في الاقتصاد الرأسمالي. وبذلك يكون استخدام النقود لا كواسطة لمبادلة سلع من مالك لآخر، وإنما كوسيلة لتوزيع المنتجات التي أعدت للتوزيع لا للبيع في سوق بثمن يتحدد بقيمة المبادلة وبالعلاقة بين العرض والطلب.

تستخدم النقود في الاقتصاد الاشتراكي كأداة للمحاسبة، ولكن أداءها لهذه الوظيفة يختلف عنه في الاقتصاد الرأسمالي، فليس الغرض من المحاسبة هو تحديد الربح المستهدف، وإنما تستعمل النقود للمعاملات الكبيرة، كبيع يتم بين مشروعات الدولة، ويتخذ هذا البيع هنا صورة الشيكات والكمبيالات، والغرض المنشود هو التأكد من كفاءة المشروع، ولهذا تكون النقود أداة لتحديد كفاءة المشروع، أي أداة لإنتاج أقصى قدر من المنتجات بأقل جهد بشري ممكن.

قد تستخدم النقود في الاقتصاد الاشتراكي أداة ادّخار، ولكنها لا تقوم في هذا الاقتصاد مطلقاً بوظيفة الاستثمار، فلا يمكن للفرد أن يصبح رأسمالياً بشراء وسائل الإنتاج، ولا يمكن للنقود أن تلد نقوداً عن طريق الائتمان، وإنما يمكن للفرد أن يشتري سنداً من سندات الدولة ويحصل عنه فائدة، ولكن أهمية هذا التوظيف في أن الدولة تعطي أجوراً معينة، فمن كانت حاجته كبيرة أنفق كل دخله، ومن كان غير ذلك استطاع أن يعيد الزيادة في دخله إلى الدولة ليزداد بها الإنتاج فالنقود هنا جزء من خطة التوزيع، أما الفائدة فتدفع لحث الأفراد على إعادة الفائض عن حاجتهم إلى الدولة.[1]

وبذلك يمكن القول أن النقود يمكن أن تستخدم أداة ادّخار واستثمار في يد الدولة دون غيرها كما كانت قبل ذلك أيضاً أداة اقتصادية في يد الدولة تمارس بواسطتها رقابتها على الإنتاج وعلى توزيع المنتجات.

[1] www.annabaa.org.

9-4 المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر اشتراكية

في النظام الاشتراكي تمتلك الدولة كل أو الغالبية العظمى من الموارد الإنتاجية، ويوجد سلطة عامة مركزية حيث تتكفل في حل وعلاج المشكلة الاقتصادية. وتمتلك الدولة حق التصرف في جميع أو غالبية الأنشطة الاقتصادية مثل: التعدين، التجارة، والزراعة.

يخضع العمال في النظام الاشتراكي للسلطة العامة المركزية التي تنظم عملهم، إذ يختار العمال طبيعة العمل الذي يريدون العمل به (الحرفة) وأماكن عملهم. فيقوم الأفراد بالعمل للمصلحة العامة (لخدمة المجتمع بشكل عام) كما تراها الدولة، وكما تخطط لها؛ أي لا يقوم الأفراد بنشاطهم في هذا النظام بدافع المصلحة الخاصة.

تقوم السلطة العامة المركزية بالتخطيط الإلزامي الشامل للنشاط الاقتصادي حيث يتوافر في الجهاز التخطيطي للدولة الوسائل الكفيلة بعلاج أركان المشكلة الاقتصادية، وتغلب إدارة التقييد والتدخل عن طريق الأخذ بالملكية العامة أو الاجتماعية لأموال الإنتاج الأساسية، وتقوم الدولة بالإشراف على عمليتي الإنتاج والتوزيع بهدف رفع درجة الرفاهية الاقتصادية لأعضاء المجتمع.

وترى النظرية الاشتراكية أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة تناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع وعندما يصبح هنالك حالة من التوافق من هذه العلامات يسود الاستقرار في الحياة الاقتصادية ولا يصبح هنالك مشكلة اقتصادية.[1]

4-9-1 حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي[2]

لحل المشكلة الاقتصادية يجب الإجابة على عدة أسئلة وهي ماذا تنتج، وكيف تنتج، وكيف تقوم بالتوزيع، كيف نخمن الاستخدام الكامل لموارد المجتمع، وكيفية زيادة موارد المجتمع.

---

[1] الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص306، 307 .
[2] حشيش، ، أصول الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ص 338.

4-9-1-1 ماذا تنتج؟

تقوم الدولة في النظام الاشتراكي من خلال هيئة التخطيط بوضع خطةً قوميةً؛ حيث تقوم بتحديد حاجات المجتمع الأساسية (أولوياته) ومن ثم تقوم بتوزيع موارد المجتمع توزيعاً يتلاءم وتحقيق تلك الاحتياجات الأساسية فمن خلال الخطة القومية تستطيع الدولة معرفة وبناء الطاقة الإنتاجية وتستطيع الدولة معرفة وتحديد حجم الإنتاج ومعرفة حجم الاستهلاك. وتراعي الدولة في ذلك حجم الاستهلاك الذي سوف يكون في المستقبل نتيجة لزيادة عدد السكان وزيادة مستويات الأجور.

4-9-1-2 كيف ننتج؟ – أسلوب الإنتاج:

في النظام الاشتراكي تقوم هيئه التخطيط باتخاذ القرار النهائي في استخدام أساليب الإنتاج، فقرار اختيار أسلوب الإنتاج يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع من عناصر الإنتاج المتاحة له. وتقوم هيئه التخطيط بتحديد أسلوب الإنتاج حتى يكون الأسلوب الذي تم اختياره ملائماً لحجم الموارد المتاحة من العمل ورأس المال المخطط استخدامه في الخطة.

4-9-1-3 توزيع الناتج

الدولة هي التي تتخذ القرار النهائي في كيفية التوزيع الناتج فهي تقوم بتحديد حجم العمالة ومعدل الأجر أو نصيب الفرد المشارك في العملية الإنتاجية و بينما الربح المتحقق من العملية الإنتاجية فيذهب لخزينة الدولة من أجل استخدامه في العملية الإنتاجية مرة أخرى في صور استثمار في المشاريع الإنتاجية التي تعود بالنفع على الصالح العام. كما أن الدولة هي التي تحدد الحد الأدنى من الأجور ومعدل الأجور في شتى قطاعات النشاط الاقتصادي والمهارات المطلوبة في كل مهنة أو حرفة، كما أنها تحدد معدل زيادة الأجر سنوياً ومستويات وأدوات الحوافز.

وبما أن العمل هو العنصر الأساسي لتوزيع الدخل القومي لأن الدولة تمتلك معظم عناصر وموارد الإنتاج، وبهذا يترتب على الدولة أن تحدد نمط التوزيع للدخل القومي، وعادةً يكون نمط التوزيع في الخطة الاقتصادية الشاملة للدولة وتماشياً لقرارات السلطة المركزية فيها.

4-9-2 القانون الاقتصادي للتوزيع حسب العمل[1]

إن مبدأ التوزيع في هذا النظام هو أن موارد الاستهلاك يتم توزيعها وفقاً لكمية ونوعية العمل الذي يبذله كل فرد في المجتمع فأساس هذا التوزيع وأهميته تنبع من انه الركن الأساسي في تطوير الإنتاج الاشتراكي بصورة طبيعية وبلوغ أهدافه، وبما أن الملكية الاجتماعية هي المسيطرة على وسائل الإنتاج، فمن غير المعقول أن يحصل الأفراد على دخولهم بدون عمل أو جهد، أما ناتج العمل فيكون لصالح الأفراد القادرين على العمل ويعملون لصالح المجتمع؛ أي الذين يشاركون في الإنتاج الاجتماعي.

فقد تنبأ أصحاب الماركسية بضرورة التوزيع حسب العمل فقد أشار لينين إلى أهمية التقيّد بهذا القانون بقوله: " كمية متساوية من المنتوج مقابل كمية العمل المتساوية".

ومقتضيات هذا القانون تكمن في توزيع الخيرات المادية حسب نوعية العمل الذي يقدمه العامل للمجتمع كما أن الأجر يجب أن يكون متساويا لقاء العمل المتساوي بدون مراعاة للجنس والعمر والعرق ... وبالتالي إلغاء التفرقة العنصرية والقومية الموجودة في البلدان الرأسمالية.

4-9-1-4 كيفيه ضمان الاستخدام الكامل لموارد المجتمع:

في النظام الاشتراكي تقوم الدولة من خلال الخطة القومية التي وضعتها بتحديد كيفية الاستخدام للموارد. فالخطة تعمل على تحقيق هذا الهدف بحيث ينتفي وجود الموارد العاطلة كما ينتفي أيضاً وجود الاختناقات (زيادة الطلب على العرض) سواء على مستوى الاقتصاد القومي أو على مستوى الفروع الإنتاجية.

هيئة التخطيط تقوم بتحديد حجم الاستثمارات وشكل توزيعها وذلك اعتماداً على حجم القوة العاملة ومعدل زيادتها، وتضمن استيعاب هذه الزيادة في القوى العاملة. وتضع هيئة التخطيط بعين الاعتبار القوة الشرائية التي تصبح لدى العمال حتى تتساوى كمية الطلب مع الكمية المعروضة.

[1] افسينيف وآخرون، الاقتصاد السياسي للاشتراكية، ترجمة: خيري الضامن، (دار التقدم، موسكو)، ص 316

4-9-1-5 كيفية زيادة موارد المجتمع:

زيادة موارد المجتمع تكون مرافقة لمعدل النمو أي معدل ومقدار زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي يجب أن يرافقها زيادة في الناتج القومي، ويتم تحديد حجم النمو وكيفية توزيعه بين السلع الاستهلاكية.

4-9-3 دور جهاز الثمن في النظام الاشتراكي[1]

في النظام الاشتراكي تقوم الدولة بتحديد أثمان المنتجات التي تنتجها المشروعات والوحدات الإنتاجية، وتتعامل المشروعات مع بعضها بالنقود. ويأخذ العاملين أجورهم بشكل نقدي.

الثمن في النظام الاشتراكي يعتبر بمثابة تعبير عن إرادة السلطة المركزية وجزء من الخطة العامة التي تضعها السلطة. وترتبط الأثمان بالنفقات الإنتاجية.

ويمكن اعتبار الثمن في النظام الاشتراكي معيار ومقياس لمدى كفاءة المشروعات والوحدات الإنتاجية في قيامها بالمهام التي تحقق الأهداف المُعبّر عنها في الخطة القومية.

[1] حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ص 440 – 452.

الفصل الخامس

النظام الاقتصادي الإسلامي

النظام الاقتصادي الإسلامي

5-1 المقدمة

إشتمل القرآن الكريم في ثناياه على مفهوم الاقتصاد، فقد وردت كلمة اقتصد ومشتقاتها في ست مواضع، ومعظمها يشير إلى الوسطية والاعتدال في الأمور كلها، كما أن الأحاديث النبوية التي سعت لإبراز الاقتصاد والاعتدال كثيرة جداً، وهذا يعني أن منبع الاقتصاد الإسلامي هو خالق الخلائق الذي هو أعلم بحالهم وبما ينفعهم في أمور دينهم ودنياهم ويعينهم على أداء الواجب الذي وجدوا من أجله وهو عبادة الله في الأرض والاستخلاف.

إن المعرفة للاقتصاد الإسلامي هي معرفة تراكمية، فقد ابتدأت من بدايات ظهور الإسلام ودخلت عليه تطورات وتحديثات ومفاهيم عدة أسهمت جميعاً في ظهور نظام اقتصادي مشرق في عهد الدولة الإسلامية

أما صفة الوسطية والاعتدال والتوازن فهي سمة وطابع النظام الإسلامي كاملاً وليس الاقتصاد فحسب، حتى في العبادات والمعاملات، وبما أن الاقتصاد الإسلامي هو أحد أجزاء الشريعة الإسلامية فقد اتصف بهذه الصفات جميعها.

وفي عهد الخلفاء الراشدين استحدثت دوائر إن صح التعبير وهو نظام الدواوين، فقد أنشأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه ديوان الجند وديوان الخراج، فكان الأخير بمثابة بذرة للمؤسسة المالية العامة في الإسلام، كما عرف بيت مال المسلمين الذي يحوي أموال الزكاة والصدقات والهبات... ، ثم بدأ نظام الدواوين يتسع ويتطور وازداد عددها فكانت تشكل نقطة الإدارة العامة للدولة الإسلامية في كافة مجالاتها.

ثم أصبح مفهوم الاقتصاد يتوسع ويضم في جعبته معانٍ أكبر تماشياً مع توسع الدولة الإسلامية وزيادة عدد المسلمين، فظهر الصرافون ونظام الصكوك أو الشيكات؛ والذي ظهر في منتصف القرن الرابع

الهجري على يد صراف في بغداد وقد كان يحمل الصك (الشيك) توقيع سيف الدولة الحمداني أمير حلب.[1]

أما عن مساهمة المسلمين في إبراز معالم النظام الاقتصادي، فقد تنوعت تلك المساهمات وتعددت مضامينها، ومن هؤلاء المسلمين: الأمام الغزالي، الفارابي، النويري. كما برزت العديد من المؤلفات التي تخص المعاملات التجارية والاقتصادية ومنها:

- التبصر بالتجارة، للجاحظ (150 هـ - 255هـ).
- الإشارة إلى محاسن التجارة، للدمشقي (القرن السادس الهجري).
- المقدمة، لابن خلدون(732 هـ - 808 هـ).
- إغاثة الأمة بكشف الغمة، للمقريزي(769 هـ - 845 هـ).[2]

وأما ابن خلدون في القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) فقد ساهم كثيراً في إبراز المعالم والجوانب الاقتصادية، وهذا يعني أن المسلمين أوجدوا الاقتصاد قبل الأوروبيين بنحو أربعة قرون، فقد زعموا أن (آدم سميث) هو الذي أوجد هذا العلم في القرن الثامن عشر الميلادي بعد نشر كتابه (ثروة الأمم).

وقد أبرز ابن خلدون في كتابه المقدمة الكثير من المفاهيم الاقتصادية، كما ربط بين الاقتصاد والعمران، فقد جاء في الفصل الرابع عشر في كتابه تحت عنوان: للدولة أعمال طبيعية كما للأشخاص: "فهذا عمر الدولة بمثابة عمر الشخص من التزيد إلى سن الوقوف ثم إلى سن الرجوع. ولهذا يجري على ألسنة الناس في المشهور أن عمر الدولة مائة سنة وهذا معناه. فاعتبره واتخذ منه قانوناً". (مقدمة ابن خلدون ص 543).3

---

[1] العوضي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الخامس،مصدر سابق، ص 72- 73.

[2] المصدر السابق، ص 74.

[3] المصدر السابق، ص 84 - 85.

كما أنه أثبت أن علم الاقتصاد يقوم على قوانين ثابتة قابلة للتطور وموائمة تقدم الدولة الإسلامية، كما استخدم مصطلحات مثل: السنة الإلهية، القانون، والقاعدة، ولكل منها مجاله الخاص به، فالقانون مثلاً يعمل في الوقائع التي يكون للإنسان تأثير فيها وذلك بإعمالها أو إهمالها. كما انه قسم قوانين الاقتصاد والمعاملات التجارية إلى قسمين، القسم الأول: يتضمن قوانين تعمل على تفسير نقل المجتمع من حالة لأخرى أو من مرحلة لأخرى؛ كالقانون المفسر لعلاقة العمران بالصنائع والحرف، والقانون المفسر لعلاقة العمران بالعلم والتعليم. أما القسم الثاني فهو مكون من قوانين تعمل على تفسير متغيرات اقتصادية؛ ومنها: القوانين التي تفسر ثمن السلع والخدمات والتي تضم نظرية القيمة لدى ابن خلدون.

وبذلك نرى أن الاقتصاد الإسلامي عندما كان مطبقاً في الدولة الإسلامية بحذافيره، كان الازدهار والتقدم والرفاه طابع المجتمع الإسلامي، وعندما التزم المسلمون بمبادئ الأخلاق والأمانة وصدق التعامل أصبح معظم التجار من غير المسلمين يتعاملوا مع المسلمين في أرجاء المعمورة فكان تجار المسلمين سبباً لدخول العديد من تجار وشعوب الدول الأخرى في الإسلام، كالهند.

وفي عهد عمر بن عبد العزيز عم الرخاء والرفاه ووصل إلى ذروته في المجتمع الإسلامي؛ فالجميع أدى واجباته وحصل على كامل حقوقه، حتى أصبح هناك فائض كبير في خزينة بيت مال المسلمين من الثروة، فأرسل منادياً في الأسواق: من كان مغرماً (عليه دين) فليأتي إلى بيت مال المسلمين ليأخذ ما يكفيه لسداد دينه، ومن كانت له حاجة فليأتي إلى بيت المال، ومع ذلك فقد بقي فائض كبير في الخزينة الإسلامية من الثروة فطلب من كل شاب يريد الزواج ولا تتوفر له القدرة المادية أن يأتي لبيت مال المسلمين لأخذ ما يكفيه للزواج.

2-5 تعريف الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد: الكلمة مشتقة من كلمة قصد، وقصد في الأمر: توسط فلم يفرط، وأقتصد في النفقة: لم يسرف ولم يقتر وهو علم يبحث في كل ما يتعلق بالثروة و المال و الكسب و التملك و الانفاق.[1]

وقد ذكرت كلمة قصد ومشتقاتها في القرآن الكريم في ستة مواضع، ومنها: قوله تعالى: " فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ".[2] أي متوسط استوت حسناته وسيئاته.

الاقتصاد اصطلاحاً:

الاقتصاد الإسلامي: "هو دراسةً ما جاء بالشريعة الإسلامية متعلقا بالاقتصاد في أقسامها الثلاثة: العقيدة، الفقه، الأخلاق".[3]

أورد العديد من المفكرين تعريفات للاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد الإسلامي، ومنهم:

- تعريف للدكتور حمزة الجميعي الدموهي: "الاعتدال في التفكير والسلوك، بالتزام الحد الوسط في كل مجهود يبذله الإنسان مادياً أو ذهنياً ، فردياً ،أو جماعياً ، لإشباع حاجاته الروحية والمادية المشروعة ، ليكون وسيلة مشروعة إلى معرفة الله وعبادته".[4]
- تعريف للأستاذ محمد باقر الصدر: "الاقتصاد الإسلامي هو جزء من تنظيم اجتماعي شامل للحياة ،يجب إن يندرج ضمن الإطار العام لذلك التنظيم ،وهو الدين ، فالدين هو الإطار العام لاقتصادنا المذهبي".[5]
- تعريف للدكتور عبد الرحمن يسري: "هو العلم الذي يبحث في استخدام الموارد والطاقات البشرية التي يتيحها الله للمجتمع بالكيفية التي تساعده في إنتاج أقصى ما يمكن من السلع والخدمات

---

[1] الشرباصي، أحمد، المعجم الاقتصادي الاسلامي، (دار الجيل، 1981)، ص 36

[2] سورة فاطر، آية 32.

[3] العوضي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الخامس، مصدر سابق، ص 91.

[4] المصدر السابق، ص 91.

[5] الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص 283.

الحلال لإشباع الحاجات الرشيدة لأفراده حاضراً ومستقبلاً كما يبحث في تهيئة الظروف الملائمة لتقييم الناتج وتوزيعه بين الأفراد بطريقة عادلة تتفق مع الشريعة الإسلامية".[1]

❖ وهناك تعريف آخر للاقتصاد الإسلامي تم استخلاصه من العديد من التعريفات وجاء هذا التعريف في موسوعة الإدارة العربية الإسلامية وهو: "هو الفرع من المنهج الإسلامي الشامل المختص بدراسة حركة الإنسان المستخلف في الكون ، وعلاقته بمختلف المتغيرات الاقتصادية ،في إطار الالتزام بالقيم والضوابط العامة المستمدة من المصادر الشرعية ".[2]

وهذا التعريف نجد فيه ثلاثة أبعاد لعلم الاقتصاد الإسلامي، وهي:

1. **البعد العقيدي:** فهو جزء من المنهج الإسلامي، وبذلك فهو في إطار وحدود العقيدة الاسلامية والضوابط الشرعية التي تحكمها، وهذا البعد يعتبر المصفاة التي نقيس عليها أي تصرف أو علاقة اقتصادية، من أجل الحكم على ذلك التصرف أو العلاقة هل هو مشروع أم ممنوع.

2. **البعد التحليلي:** بما أن هذا العلم يدرس مختلف المتغيرات الاقتصادية فهو بحاجه إلى أسلوب تحليلي دقيق للوصول إلى حقيقة تلك المتغيرات وما يتبع عنها من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، فهو يكشف طريقه تكون الظاهرة الاقتصادية سواء ادخار، استثمار، استهلاك...، حتى يصل إلى القوانين والمبادئ التي تحكم جوانب السلوك البشري في هذا العلم .

3. **البعد التطبيقي:** بما أن هذا العلم جزء من المنهج الإسلامي، وبما أنه يدرس المتغيرات أو الظواهر الاقتصادية، فلا بد من تطبيق تلك القوانين الاقتصادية التي يتوصل إليها وهذا كله مضبوط بإطار الالتزام بالقيم والقواعد الشرعية، فهذه الضوابط تحدد التطبيقات والسياسات المناسبة لمعالجة كافة المشكلات الاجتماعية التي تظهر في كل زمان ومكان.

---

[1] العوضي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الخامس، مصدر سابق، ص 95.

[2] المصدر السابق، ص 96.

3-5 سمات الاقتصاد الإسلامي

5-3-1 العقائدية:[1]

وهي منبع ومنهج الحياة الإسلامية بصفة عامة، والنظام الاقتصادي بصفة خاصة. فالنظام الاقتصادي الإسلامي جزء من عقيدة لا تقبل التجزئة، فالإسلام نظام حياة يصلح لكل زمان ومكان والاقتصاد الإسلامي جزء من العقيدة الإسلامية فكل علاقة اقتصادية وكل نشاط اقتصادي محكوم بضوابط شرعية مصدرها الأول خالق الكون تبارك وتعالى فهو العليم بأمور الناس وما ينفعهم وما يضرهم وهو الذي تكفل برزقهم قال تعالى: "ولله ملك السموات والأرض وما بينهما وإليه المصير".2

فكل نشاط يمارسه المسلم ويبغي به مرضاة الله تعالى ويلتزم بتطبيق أوامر خالقه ويبتعد عن نواهيه يثاب عليه وعندما يشعر المسلم بمراقبة خالقه فهو يسعى إلى الإتقان وتحسين نوعية وجودة عمله ونشاطه. والنشاط الاقتصادي للمسلم لا يهدف إلى الكسب المادي كغاية لهذا النشاط وإنما يسعى لتحقيق الحقيقة والمهمة التي وجد لها وهي واجب عمارة الأرض والاستخلاف وكل ما على الأرض مسخر لخدمة الإنسان لتحقيق هذه المهمة، وعلى ذلك يستشعر المؤمن رقابة الله عليه ويولد لديه ضمير مستيقظ على الدوام فلا يسعى للربح الدنيوي فحسب وإنما يحاول جاهداً تحقيق الكسب والمفازة في الآخرة فهو يتقي الله في كل عمل يؤده ويؤدي حقه تعالى في كل ما يحصل عليه من خير.

5-3-2 الواقعية والأخلاقية:

الواقعية هي جوهر الاقتصاد الإسلامي فقوانين وأنظمة الاقتصاد تنسجم مع واقع الإنسان فهو لا يسعى إلى إرهاق الإنسان بتشريعاته وقوانينه كما أنه لا يوصله حد الخيال والاستحالة في التطبيق. كما أن الاقتصاد الإسلامي واقعي في أسلوبه وطريقته وأهدافه ممكنة التطبيق ، فهو يضمن تحقيق تلك الأهداف والغايات، كما أن واقعية الاقتصاد الإسلامي لا تغفل فطرة الإنسان وقدراته بل وتراعي واقعه المادي،

---

[1] المصدر السابق، ص 102- 104.

[2] سورة المائدة، آية 8.

فقد وضعت قاعدة شرعية وهي: الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل التحريم أو نص بتحريمه أو تعارض مع نص يمنعه فهو أقر مثلاً مبدأ الملكية الفردية ولكن بما لا يتعارض مع الملكية الجماعية.1

أما أخلاقية الاقتصاد الإسلامي: فالإسلام دين الفطرة، لا ينكر أهمية المادة في حياة البشر؛ حيث إن غايات هذا الاقتصاد غير مستمدة من ظروف مادية بحته وشروط مادية طبيعية بعيدة عن واقع الإنسان فغاياته تعبر عن قيم عملية ضرورية التطبيق في حدود الأخلاق، هذا الاقتصاد تبدو معالمه واضحة في كل جوانب الحياة والنشاط الاقتصادي من تنمية وإنتاج وتوزيع... بما يحقق مصلحة الفرد ويضمن إشباع حاجاته دون إلحاق ضرر به أو بغيره،فهو قائم على أساس أخلاقي يستند على مبدأ (لا ضرر ولا ضرار).2

5-3-3 الوسطية والاعتدال:

الوسطية والاعتدال هي روح النظام الإسلامي وهي طابع مميز للأمة الإسلامية قال تعالى: "وكذلك جعلناكم أمة وسطاً"3. فقد وازن الإسلام بين مصلحة الفرد والجماعة، بين الدنيا والآخرة، بين الجسد والروح، بين العقل والقلب، بين ملكية الفرد وملكية الجماعة، بين رأس المال والعمل، وبين الإنتاج مع الاستهلاك.4

فالدنيا مزرعة الآخرة وطريق إليها فينبغي أن تكون تلك الطريق مريحة وجميلة للوصول إلى الآخرة بسلام واطمئنان، فقال عليه السلام لرجل يسأله عن كيفية سؤال خالقه، فقال له: "قل: اللهم اغفر لي وارحمني وعافني وارزقني، فإن هؤلاء تجمع لك دنياك وآخرتك".5

والاعتدال يشمل كافة المعاملات والتصرفات الاقتصادية في كافة النشاطات الاقتصادية سواء في البيع، الشراء، إشباع الحاجات، وكذلك في الاستهلاك والنفقة مع الاستثمار.

---

[1] الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص 266- 268.

[2] http://www.awu-dam.com

[3] سورة البقرة، آيه: 143.

4 القرضاوي، يوسف، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، 2002)، ص 89، 90.

5 رواه مسلم.

ويقوم مبدأ العدالة في النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس مفهوم العمل والملكية الفردية والكسب الحلال كأساس لتحقيق الدخل والثروة.

5-3-4 التكامل والترابط:

يمتاز الاقتصاد بالكمال والشمول فهو جزء من العقيدة الإسلامية الخالية من كل نقص فدراسة أي حكم اقتصادي يجب ربطه بالأحكام الأخرى لمعرفة مدى تفاعله وانسجامه معها، فتحريم الربا مثلا يرتبط بتحريم اكتناز المال.

وبما أن العقيدة الإسلامية تنقسم إلى أحكام وعلوم أخرى فإن الاقتصاد الإسلامي يجب ربطه مع تلك الأحكام فهو مرتبط بالنظام الاجتماعي الإسلامي وما ينطوي عليه هذا النظام من ربط الأحكام في علاقات الفرد مع الجماعة، كذلك يرتبط بالنظام السياسي ونظام الحكم الإسلامي فالدولة هي التي تراقب سلامة المعاملات وصحتها وانسجامها مع الدين الإسلامي.[1]

5-3-5 العالمية:

ضوابط الاقتصاد الإسلامي ومبادئه هي عامة ومرنة ولا تدخل في كافة التفاصيل بحذافيرها، لأن البيئة متغيرة، والمكان مختلف، والظروف الناشئة في زمن معين قد تختلف من زمن لآخر، وبذلك فهذا النظام يصلح للتطبيق في كل زمان ومكان ويتلاءم معه، فهو نظام عالمي لأنه جزء من العقيدة التي هي نظام حياة تصلح لكل زمان ومكان، ولذلك فعالمية تطبيق هذا النظام في كل الأزمنة والأمكنة تبقى قائمة وإمكانية تحقيقها عالية جداً.[2]

ومن هذه السمات نستطيع القول بأن النظام الاقتصادي الإسلامي يعمل على:

- يوفق الاقتصاد الإسلامي بين المادة والروح، من خلال ارتباط الاقتصاد بالأخلاق والثقة والاطمئنان والتعاون في التعامل وفي التبادل.
- التوازن في رعاية المصلحة الاقتصادية للفرد والجماعة.
- الاعتدال والتوسط في الإنفاق والنهي عن الإسراف والتبذير.

[1] العوضي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الخامس، مصدر سابق، ص 107.
[2] المصدر السابق، ص 107، 108.

4-5 أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي

يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تحقيق العبودية الكاملة لله عز وجل ويرتبط هذا المبدأ بمدى التزام مختلف الوحدات الاقتصادية، وذلك من خلال:

1) **التخصيص الأمثل لكل الموارد الاقتصادية:**

وشروط تطبيقها كما يلي:

- عدم إنتاج السلع المحرمة الضارة.
- لا يعطي رأس المال عائداً إلا بقدر ارتباطه بالمخاطرة.
- التركيز على الضروريات وعدم الإسراف.
- الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات ذات المصاريف التبذيرية العالية.
- الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية.[1]

2) **توفير الحاجات الأساسية للمجتمع:**

يتم الإنتاج حسب الأولوية والضرورة للمجتمع وتقسم إلى ثلاثة مستويات:

1- السلع الضرورية : وهي كافة السلع والخدمات التي تخدم صيانة الأركان الخمسة وهي (الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال) ومن الأمثلة الشراب والطعام .

2- السلع الحاجية : وهي لا تتوقف عليها حياه الفرد، وهي سلع يمكن الاستغناء عنها ولكن بشيء من المشقة . مثل استهلاك اللحوم والأجبان .

3- السلع التكميلية : وهي الأمور التي لا تتحرج الحياة ولا تصعب بدونها ولكن وجودها يسهل الحياة وتحسنها وتجملها مثل ممارسة الرياضة واستخدام الحاسب .

[1] www.iktisad.com

3) تحقيق توزيع عادل للدخل و الثروة :

التوزيع: هو التوزيع الناتج من عملية التوجيه التلقائي بواسطة الزكاة، والصدقات، والإرث، وغيرها. بجزء كاف من الدخل والثروة والتي تم تخصيصها أولياً بالشكل الأمثل عن طريق السوق الإسلامي، وذلك لإشباع الحاجات الضرورية العامة والخاصة للأفراد وشرائح المجتمع .

1-4-5 برنامج الوصول إلى التوزيع العادل:

يشمل على ما يلي :

1- **نظام الزكاة :** وهي الحد الأدنى من الصدقات المفروضة سنوياً على الأموال المكتنزة والأموال المعدة للتجارة والغلات الزراعية والحيوانية والصناعية وغيرها .

وتصرف هذه الأموال في ثمانية أصناف وهي (الفقراء والمساكين، والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل).

2- **نظام الصدقات:** والصدقات وهي الإنفاق التطوعي في سبيل الله على جميع أوجه الخير ، ولا يلزم لها نصاب أو حد أدنى وهي غير محددة بحد أعلى . وقد أكد القرآن والسنة على ذلك .

3- **نظام الإرث :** ويهتم هذا العلم بعلم الفرائض في الفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية وقد بيّنت الشريعة الإسلامية كيفية توزيع الإرث .

4) تحقيق القوة المادية الاقتصادية للأمة الإسلامية.

وهذا يتحقق من خلال تشجيع الأفراد على الاستثمار والإنتاج، والاعتماد على الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة الإسلامية، ومحاولة تخفيف الاعتماد على الدول الأخرى في استيراد ما يحتاجه أفراد الرعية.

5-5 أسس الاقتصاد الإسلامي

يقوم الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي على ثلاثة مبادئ رئيسة تميزه عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى، وهذه المبادئ الأساسية الثلاثة هي: مبدأ الملكية المزدوجة، ومبدأ الحرية الاقتصادية ضمن نطاق الشرع و العقل، ومبدأ العدالة الاجتماعية.1

5-5-1 مبدأ الملكية المزدوجة:

الملكية: "هي العلاقة التي أقرها الشارع بين الانسان والمال وجعله مختصاً به بحيث يتمكن من الانتفاع به بكل الطرق السائغة له شرعاً وفي الحدود التي بينها الشرع الحكيم".2

المذهب الإسلامي لا يتفق مع الشكل الإشتراكي للملكية، بأن الملكية الاجتماعية مبدأ عاماً، ولكن يُقر مبدأ الملكية المزدوجة، أي الملكية ذات الأشكال المتنوعة، فهو يؤمن بالملكية الخاصة للأفراد، و الملكية العامة للدولة في حدود ضيقة، ويخصص لكل منها حقلاً خاصاً تعمل فيه.

الملكية الخاصة في الاسلام هي أداة لا غاية فهي وسيلة لتحقيق هدف الاستخلاف واشباع حاجات الفرد، لهذا نجد في السنّة النبوية ما يرسخ هذا المفهوم، يقول عليه السلام:" ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفنيت ولبست فأبليت وتصدقت فأبقيت".3

أما الملكية العامة فهي لا تعتبر ملكية أفراد خالصة ولا ملكية جماعية خالصة لأن أصل الملكية لله سبحانه وتعالى.4

لهذا كان من الخطأ أن يسمى المجتمع الإسلامي مجتمعاً رأسمالياً وإن سمح بالملكية الخاصة، لعدد من رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج، و إن كانت الملكية الخاصة عنده هي القاعدة العامة، كما و أن من الخطأ أن يطلق على المجتمع الإسلامي اسم المجتمع الاشتراكي وإن أخذ بمبدأ الملكية العامة أو ملكية

---

[1] www.islamiceconomy.4t.com

[2] مجيد، ضياء، الوجيز في اقتصاديات الملكية الخاصة في الفقه الإسلامي،(مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997)، ص 37.

[3] المصدر السابق، ص 37.

[4] الجمّال، محمد، موسوعة الاقتصاد الاسلامي، (دار الكتاب اللبناني، 1986)، ص 199.

الدولة في بعض الثروات، لأن الشكل الاشتراكي للملكية ليس هو القاعدة العامة في رأيه، وكذلك من الخطأ أيضاً أن يُعد مزاجاً مركباً من هذا وذاك، لأن تنوع الأشكال الرئيسة للملكية في المجتمع الإسلامي لا يعني أن الإسلام مزيج بين المذهبين الرأسمالي والاشتراكي... وإنما يعبر ذلك التنوع عن أشكال الملكية عن تصميم مذهبي قائم على أسس وقواعد فكرية معينة وموضوع ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم تناقض الأسس والقواعد والقيم والمفاهيم التي قامت عليها الرأسمالية الحرة و الاشتراكية الماركسية.

كما أن الملكية بأشكالها المتعددة جاءت لتحقيق مبدأ الاستخلاف الذي يعكس طبيعة ملكية وسائل الإنتاج والاستهلاك، وهي الوظيفة الاجتماعية المناطة بالفرد أو المجموعة بحكم شرعي يتمكن بواسطة الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج والاستهلاك على سبيل المنفعة دون إلحاق الضرر بالآخرين.

5-5-2 مبدأ الحرية الاقتصادية:[1]

سمح النظام الاقتصادي الإسلامي للأفراد بحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، بحدود من القيم المعنوية الخلقية التي جاء بها الإسلام، كما أن الحرية ترتكز على تعظيم الثواب و الأجر لمحاولة تحقيق عبودية الفرد والمجتمع لله سبحانه وتعالى، ويأتي التحديد الإسلامي لحرية الأفراد في النشاط الاقتصادي من مصدرين أساسيين:

أ – التحديد الذاتي:"قيود داخلية"

الذي ينبع من أعماق النفس، ويستمد قوته من المحتوى الخلقي والفكري للشخصية الإسلامية ويتكون هذا التحديد الذاتي طبيعياً في ظل التربية الخاصة التي ينشئ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الإسلامي، فهي وازع ورادع داخلي في الإنسان يمنعه من ممارسة كل قبيح ومحرم .

ب – التحديد الموضوعي:"قيود خارجية"

الذي يتمثل في القوة الخارجية التي تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه. وهو التحديد الذي يفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي بقوة الشرع ويقوم التحديد الموضوعي لحرية ممارسة النشاط الاقتصادي

[1] مجيد، الوجيز في إقتصاديات الملكيه الخاصه في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص 40.

في الإسلام، ولولي الأمر حق إقامة الحدود على المخالفين لتلك القيود كمنع الإتجار بالسلع المحرمة كالخمرة.

5-5-3 العدالة الاجتماعية:

لم يتبن الإسلام العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام، ولم يناد بها بشكل مفتوح لكل تفسير، ولا اوكلها إلى المجتمعات الإنسانية التي تختلف في نظرتها للعدالة الاجتماعية، باختلاف أفكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة، وإنما حدد الإسلام هذا المفهوم وبلوره، في مخطط اجتماعي معين بعد أن يجسد هذا التصميم في الواقع الاجتماعي.

وتقوم العدالة الاجتماعية من وجهة نظر النظام الاقتصادي الإسلامي على مبدأين عامَّين، هما:

- مبدأ التكافل العام، مثل فرض الضريبة لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، كما فرض الزكاة والصدقات والهبات وجميع ذلك من أجل توزيع الدخل والثروة وتحقيق هذا المبدأ، وفي ذلك يقول علي بن أبي طالب: "إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم ما يكفي فقرائهم.[1]
- مبدأ التوازن الاجتماعي، في التكافل الاجتماعي والتوازن في توزيع الثروة في المجتمع يتم تحقيق العدالة الاجتماعية طلباً لرضا الله تعالى والقرب منه.

5-6 دور الدولة في الاقتصاد الاسلامي

تمنح تعاليم الدين الإسلامي لكل فرد الحرية الكاملة في أن يتصرف بماله، ويمارس نشاطه الاقتصادي في التجارة والزارعة والصناعة لتنمية هذا المال وزيادته، ولكنها تشترط لمنح هذه الحرية وحمايتها احترام احكام الشريعة الإسلامية. فإذا ما حاول فرد أن ينمي ملكيته بالطرق التي لا تحترم هذه الأحكام سقط حقه في حماية الدولة له وجاز للدولة شرعاً ان تتدخل في هذا المجال لتمنع التعدي، ولتعيد الحق إلى نصابه، وأن تضرب على أيدي العابثين؛ حماية لمصلحة المشروع ·

[1] بركات وآخرون، عبد الكريم صادق، الاقتصاد المالي والإسلامي،(مؤسسه شباب جامعه الإسكندرية، 1984) ص 354، 355.

وبذلك تكون إحدى أهم وظائف الدولة وفقاً للتشريع الإسلامي هي: حفظ الأمن والاستقرار في الداخل والدفاع عن الوطن ضد الأعداء من الخارج.

لقد استطاعت الدولة الإسلامية أن تقوم بالوظائف الاقتصادية عن طريق نظام الحسبة: وهي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله.

واستطاع المجتمع المسلم من خلال نظام الحسبة مراقبة الأسواق، والكشف عن الغشاشين والمحتكرين والمرابين، وغيرهم من الذين يتلاعبون بمصالح الناس، طمعاً في الربح دون رادع من ضمير أو دين، فكانت الحسبة هي السلطة التي تقوم بدور المراقب، وهي تمثل سلطة الدولة في الدفاع عن مصالح المجتمع.

ولابد من تعاون الأفراد والحكومة الإسلامية لإنجاح وظيفة الحماية وتحقيق الصالح العام. فالمجتمع لا يخلو من فقراء وأغنياء، وقد حاول التشريع الإسلامي أن يسد حاجة الفقراء بجميع أنواعهم، فشرع لذلك النظم الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة المرضية في المجتمع وهي الفقر. فالدولة الإسلامية عليها مسؤولية كلية عن الفقراء والأرامل والعجزة وغيرهم ممن لا يقدرون على كفاية أنفسهم، ويحق لكل فقير أن يطالب الدولة بالأنفاق عليه إذا لم يكن هناك من ينفق عليه ولا يجد عمل يكفيه .

هذه المسؤولية تجعل الدولة مسؤولة عن جميع أفراد المجتمع لأن الإسلام لا يعترف بمشكلة الفقر كأمر واقع. لذلك اوجد لها الحلول الكفيلة بالقضاء عليها، والتاريخ الإسلامي يؤكد أن الدولة الإسلامية كانت تنفق من بيت مال المسلمين على الفقراء والعجزة والأرامل وغيرهم.

هناك حق للجماعة على الدولة في مصادر الثروة، وأن الدولة لا تستمد مبررات الضمان الاجتماعي الذي تمارسه من تنفيذ مبدأ الضمان المفروض على الأفراد (التكافل العام) فحسب، بل من أساس آخر للضمان الاجتماعي وهو حق الجماعة في مصادر الثروة.

وترتكز فكرة الضمان الاجتماعي على أساس إيمان الإسلام بحق الجماعة كلها في موارد الثروة، لأن هذه الموارد خلقت للجماعة كافة لا لفئة دون فئة، وذهب هذا التضامن إلى درجة جعلت للجائع الحق على ثروات المجتمع كما لو أنها ليست ملكاً لأحد إنطلاقاً من مبدأ "إذا بات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد".

كما أن ضمان الدولة، لا يختص بالمسلم فقط. فالذمي الذي يعيش في كنف الدولة الإسلامية إذا كبر وعجز عن الكسب، كانت نفقته من بيت المال.

يتم تحليل دور الحكومة في الاقتصاد الإسلامي من خلال دراسة التقدم الإيماني وعلاقته بالتقدم الإنتاجي (المادي) في المجتمع الإسلامي وكيف يؤثر ذلك على إيجاد علاقات اجتماعية واقتصادية تتضمن إعادة التوزيع بشكل تلقائي تطوعي .

5-6-1 صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[1]

1. إنتاج وتوزيع السلع والخدمات:

الاقتصاد الإسلامي يمتاز بتكامل دور الفرد مع الدولة، فبينما أعطى الفرد حق التملك ، نجد أنه منح الدولة أيضاً حق التملك، ولكلاهما الحق في الإنتاج ولكن مع بعض الاختلافات البسيطة بينهما، فالاقتصاد الإسلامي هو مرحلة وسطية ما بين الرأسمالية والاشتراكية.

أما عن دور الدولة في الإنتاج، فإنها تقوم بإنتاج بعض السلع والخدمات التي يعجز عنها الأفراد أو لا يقبلوا عليها لعدم تحقق عائد مالي ملاءم لهم ، وبما أنه يحق للدولة الإنتاج فإنها تقوم كذلك بتقديم الخدمات لضمان مستوى من الحياة الكريمة لأفرادها ومن تلك الخدمات: التعليم ،الصحة، النقل ...الخ.

2. التنظيم :

الدولة تضع خطط عامة لتنظيم الحياة الاقتصادية وضمان سيرها ،وفق حدود معينة ، ضمن إطار السياسة الشرعية ، التي تهتم بتدبير شؤون الدولة الإسلامية من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يتفق والمبادئ الشرعية ، وهدف التدخل هو لحماية الإقتصاد والمحافظة على حيوية واستمرار المعاملات والأنشطة الاقتصادية ، ومن صور تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد هو حماية

---

[1] www.annabaa.org

أموال الناس من السرقة ومنع الغش والغبن ،تحريم الربا ،مراقبة الأسواق . كما أن التدخل يأتي لتحصيل إيرادات للدولة كجباية أموال الزكاة والخراج والعشور ... ، وقد يصل إلى حد منع التصرف في الملكية أو نزعها من الأفراد، كمنع غير العاقل من التصرف بما يملك من أموال، إعطاء الأرض البور إلى شخص ليتعهدها بالزراعة.

3. التسعير :

التسعير هو الإلزام بالعدل ومنع الظلم بتقدير سعر السلعة والأعمال . وهذا التعريف لابن تيمية _ رحمه الله_ ومن هذا التعريف نرى أن هدف تدخل الدولة في التسعير هو منع الظلم وتحقيق العدل .1

ومع أن بعض العلماء كأبي حنيفة والشافعي وأحمد اتخذوا موقفاً مضاداً من التسعير، فلا يجوز تدخل الدولة في التسعير ، واستدلوا بأحاديث عامة وردت في النهي عن التسعير، ومن تلك الأدلة "غلت الأسعار في عهد النبي _عليه السلام_ ويروي أنس ذلك بقوله: قال الناس: يا رسول الله؛ غلا السعر، فَسعِّر لنا، فقال رسول الله _صلى الله عليه وسلم_: إن الله هو المُسعّر القابض الباسط وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال" (رواه أبو داوود في البيوع (3450)).2

ولكن نرى أن علماء آخرين أجازوا التسعير عند الحاجة وخاصة في حالة وجود الاحتكار أو أن السلعة ضرورية لا غنى عنها كالطحين وذلك لأن الاحتكار من أهم أسباب رفع السعر، قال عليه السلام: " من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس" ومن العلماء الذين أجازوا التسعير المذهب الحنفي والمذهب المالكي وابن تيميه.

إن الضرر الحاصل عن منع التسعير أعظم بكثير من الضرر الناتج عن إجبار التجار على البيع بسعر محدد، ولا شك أن الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر3.

---

[1] العوضي، موسوعة الإدارة العربية الاسلامية، المجلد الخامس، مصدر سابق، ص 364.

[2] القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مصدر سابق، ص451

[3] الدرويش، أحمد بن يوسف، أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الإقتصاد الإسلامي، (دار عالم الكتب، 1989)، ص388.

الأصل في التشريع الإسلامي إطلاق المبادرة الفردية (حرية البيع) و عدم تحديد السعر أي الإيمان بأن الية السوق ضمن الأخلاق ، وهناك بعض الحالات التي يجوز فيها تدخل الحكومة و تحديد السعر فهذا ضمن منطقة الفراغ أي نطاق التصرف الإنساني، ومنها: حاجة الناس و مدى ضرورة السلعة، و إنحصار البيع في فئة من الناس، و في ذلك يقول ابن تيميه " أن يكون الناس قد التزموا أن لا يبيع الطعام أو غيره إلا أناس معروفين ". فهنا يجب التسعير خوفاً من الاستغلال، و تحديد السعر في حالة بيع المواد لقضاء دين أو نفقه، و يجوز لولي الأمر (الحكومة) أن يأمر من كان يبيع بسعر أقل بكثير من سعر السوق أن يلتزم بسعر معين خوفاً من أن يفسد عليهم تجارتهم.1

و يرى ابن تيمية أن حاجات الناس و ضرورياتهم و ظروف البيئة المحيطة التي تملي على الحكومه تحديد الأسعار و تملي أيضاً حتى في حجم الإنتاج و نوعه إذا لزم الأمر، و إعتبر أن هذه الحاجات بمثابة مصلحة عامة لا يقتصر فيها الحق على واحد بعينه.2

5-6-2 دور ووظائف القطاع العام غير الحكومي :

1- توزيع الدخل عن طريق الزكاة والصدقات وغير ذلك .

2- التبرع المالي والبدني في سبيل الله عز وجل .

3- النشاطات الخيرية والفردية والجماعية للدعوة إلى الله وتوعية المجتمع .

4- النشاطات التعاونية .

5- النشاطات الخيرية .

5-7 مبادئ التخطيط الاقتصادي في الإسلام

التخطيط للاقتصاد هو أحد مهام الدولة، وعلى الدولة توجيه الاقتصاد من خلال الخطط الكفيلة بتنمية الموارد والمحافظة عليها وإشباع رغبات المواطنين ، والتخطيط هو أساس التنمية الاقتصادية، فهي

---

[1] جامعة القدس المفتوحة، الإدارة في التراث العربي الإسلامي،(فلسطين، 1996). ص 22.

[2] المصدر السابق، ص 23.

تسعى من ورائه إلى تجنيد كل الطاقات والإمكانيات والموارد المتوفرة لتحقيق أهداف المجتمع بكفاءة (بأقل التكاليف) وخلال فترة زمنية محددة والتخطيط العام يأتي لدفع التنمية الاقتصادية والمحافظة على استمراريتها. ومبادئ التخطيط هي:

1. تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بصورة كاملة وشاملة .
2. أن يكون التخطيط وسيلة لتحقيق أهداف التنمية ،والتي بدورها تسعى للمحافظة على الضرورات الخمس في الشريعة الإسلامية ،وهي : الدين والعقل والنفس والمال والعرض.
3. تحديد أولويات عملية التنمية، أي التدرج من الضروريات إلى الكماليات.
4. تحقيق أهداف الاقتصاد والتنمية بأقل التكاليف وأسهل الطرق .
5. أن يقوم التخطيط على مبدأ التكافل والتعاون والتضامن الاجتماعي وتحديد الأجور.
6. مراعاة التفاوت في درجة شمولية الخطة حسب الظروف السائدة والمعطيات المتوفرة ، ففي حالة الأزمات أو الكوارث تزداد شمولية التخطيط .

ومن هنا نرى أن هذه المبادئ جاءت لتحقيق أهداف الإقتصاد في الإسلام.

5-7-1 أهداف التخطيط

1. كفالة الحد الأدنى على الأقل من المعيشة والحياة الكريمة لجميع المواطنين.
2. تحقيق القوة والعزة للأمة الإسلامية.
3. تقليص التفاوت في الدخل بين أفراد الرعبة.
4. تحقيق فائض دخل يمكّن الأمة والدولة من القيام بدورها في الدفاع عن الأمة وتحقيق الرفاهية لمواطنيها.[1]

[1] العوضي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الخامس، مصدر سابق، ص568 ، 569.

8-5 حرية وسيادة المستهلك

ويتجلى هذا المبدأ في الاقتصاد الإسلامي بالسماح للأفراد بحرية محدودة بحدود القيم المعنوية والخلقية والطبيعية التي يؤمن بها الإسلام، والتي تؤمن استفادة جميع خلق الله من الثروات الطبيعية التي أنعم الله بها عليهم.

وهنا نجد الاختلاف البارز بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي. فبينما يمارس الأفراد حريات غير محدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي (لا أخلاق في الاقتصاد والمال)، و(الغاية تبرر الواسطة)، وبينما يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع (عدا رجال الحزب)، يسمح الإسلام للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل العليا التي تهذب الحرية وتصقلها، وتجعل منها أداة خير للإنسانية جمعاء.

والتحديد الإسلامي للحرية في الحقل الاقتصادي على قسمين:

الأول: التحديد الذاتي، الذي ينبع من أعماق النفس، ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلامية.

والثاني: التحديد الموضوعي، والذي يأتي من قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي والاقتصادي وتضبطه.

فالتحديد الذاتي، يتكون طبيعياً في ظل التربية الخاصة التي ينشئ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الذي يتحكم الإسلام في كافة مرافق حياته.

وقد كان لهذا التحديد الذاتي نتائجه الرائعة في تكوين طبيعة المجتمع الإسلامي مما برهن على كفاءة الإنسان لخلافة الأرض، وصنع عالماً جديداً زاخراً بمشاعر العدل والرحمة، واجتث من النفس البشرية عناصر الشر. ودوافع الظلم والفساد.

ويكفي من نتائج التحديد الذاتي، أنه ظل وحده هو الضامن لأعمال البر والخير في المجتمع الإسلامي، بالرغم من ابتعاد المسلمين عن روح تلك التجربة مدة قرون عديدة. فما زال ملايين المسلمين يقدمون

بملء حريتهم على دفع الزكاة والضمان الاجتماعي وغيرها من حقوق الله سراً وجهراً حتى الآن. وقد ثبت أنها أشد مضاءً من التحديد الخارجي.

أما التحديد الخارجي، فهو التحديد الذي يفرض على المجتمع الإسلامي من الخارج، بقوة الشرع. ويقوم على المبدأ القائل: "لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها".

ويتم تنفيذ هذا المبدأ عن طريق النصوص التي تنص الشريعة على منع بعض النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، وإشراف ولي الأمر على تنفيذها بصفته سلطة مراقبة وموجهة مستمدة من القرآن: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً].[1]

ولذا، فالحرية في الإسلام، ليست حيوانية مستهترة متعالية مستكبرة، إنها محدودة في إطار اجتماعي إنساني يضمن مستوى مناسباً من المعيشة لجميع أفراد المجتمع، بحيث لا تكون هذه الحرية على حساب فقدان الآخرين عملياً وواقعياً قدرتهم على التحرك ليسعوا في الأرض ويأكلوا من رزق الله، كما تفعل الشركات العالمية في الوقت الحاضر في ظل نظام العولمة.

وبهذا، فقد حدد الإسلام الملكية الخاصة في حيازة الثروة، ولم يطلقها كما في النظام الرأسمالي دون قيود قانونية أو أخلاقية مما يؤدي إلى اضطراب في توزيع الثروة العامة وخلق الفروق الطبقية.

إلا أنه لم يصادرها كلياً كالنظام الاشتراكي، فمصادرة الملكية الخاصة مخالف لفطرة الإنسان، ذلك أن حيازة الأشياء من مظاهر غريزة البقاء، وهي متأصلة في الإنسان، ولا يمكن تجاهلها. فمن طبيعة الإنسان السعي لجمع الثروة له ولأولاده، فإذا انتفى هذا الهدف فقد الحافز على العمل، وفقد الإنسان القدرة على الإبداع وإعمار الأرض والسعي فيها كما أمره الله. كما أنه لم يطلق يد المالك في ملكيته ولا في الطريقة التي يحصل عليها.

---

[1] سورة النساء: آية 59.

9-5 النقود :

لعبت النقود دوراً مهماً في الدولة الإسلامية على اثر التطورات الكبيرة التي شهدتها الحياة الجديدة في ظل النظام الإسلامي، كما أن زيادة الموارد وتنوعها في الدولة أصبحت بحاجة لوسيلة للتقييم من خلالها؛ فالخراج والزكاة والصدقات والحدود قدرت جميعها بأدوات قياس واحتاجت إلى التقييم والقياس على أساس وحدات نقدية، كما أن النقود عرفت قديماً بالسكة لأنها كانت مسكوكة من الذهب والفضة ثم تلاها النقود المعدنية الأخرى المصنوعة من النحاس وغيره من المعادن. كما أن النقود تعتبر ممثلاً للأسعار.[1]

النقود لا تقصد لذاتها بل للتوصل إلى السلع، وإذا اتجه الأفراد إلى اكتناز النقود والاحتفاظ بها لأن ذلك يقلل الكميات المتداولة من النقد وهذا يسبب أضرار بالغة الخطورة على الاقتصاد، لهذا فالدولة تسعى للمحافظة على ثبات قيمة النقود الحقيقية.

فمثلاً انخفاض قيمة النقود يعمل على رفع الأسعار، وهذا يخدم طبقة على حساب طبقة أخرى، والعكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة النقد، ويعبر ابن القيم الجوزية عن ذلك بقوله: " إن الدراهم والدنانير (النقود) أثمان المبيعات والثمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال فيجب أن يكون محدداً ومضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض. إذاً لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات حاجة ضرورية وعامة ...".[2]

وحتى يمكن المحافظة على ثبات قيمة النقد فيجب على ولي الأمر أن يتبنى سياسات نقدية للتحكم في الكميات المعروضة أو المتداولة من النقود للمحافظة على وضع متوازن ومستقر في الاقتصاد القومي، كما أن ثبات قيمة النقد تمكنه من تأدية دوره في الاقتصاد كوسيلة للتبادل ومقياس للقيمة، بما يحافظ

---

[1] العوضي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الخامس، مصدر سابق، ص 498.497 .

[2] الكفراوي، عوف، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي ،(1997)، ص 193.

على وضع اقتصادي خالي من التقلبات الضارة، أو تحويل القوة الشرائية للنقود لصالح فئة أو طبقة على حساب طبقة أخرى.1

❖ الذهب والفضة في الاقتصاد الإسلامي:

ربطت الشريعة الإسلامية العديد من الأحكام الشرعية والحدود بالذهب والفضة. كما اعتبرتها ثمن لجميع السلع والجهود، ونقداً للتداول، ومن ذلك ما رواه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده "أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كتب إلى أهل اليمن كتاباً. فكان في كتابه: "وإن في النفس المؤمنة الديّة مائة الإبل، وعلى أهل الذهب ألف دينار" رواه النسائي".2

ومع أن الإسلام أقر نظام الذهب والفضة كنظام نقدي للمسلمين، إلا أنه لم يمنع عملات أخرى للتداول بين المسلمين وغيرهم، كما استمر نظام المقايضة ولكن كل بمثله دون زيادة، قال عليه السلام: " الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبرّ بالبرّ، والملح بالملح... مثلاً بمثل، سواءً بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد".3

❖ تحريم كنز الذهب و الفضة:

من المعروف و المُسلّم به أن توزيع الثروة تعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه الأنظمة الاقتصادية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية و رغم محاولة هذه الأنظمة من التغلب على هذه المشكلة إلا أنها ما زالت تشغل حيز لا ينكر قدرته و أهميته.

في الوقت الذي ضمن فيه الإسلام الحل الأمثل لتوزيع الثروة من خلال تحديد طرق التملك والتصرف في هذا الملك، و إن الإسلام فرض على أصحاب الظهور أن يعطوا من لا ظهر له بهدف تحقيق التقارب المعيشي في المجتمع لكافة أبناء الدولة الإسلامية.

---

[1] المصدر السابق، ص 192- 195.

2 زلّوم، عبد القديم، الأموال في دولة الخلافة، (دار العلم للملايين، بيروت، 1983)، ص 207.

[3] المصدر السابق، ص 209.

لكن لا يعني ذلك أن الإسلام يحرم كنز المال بل أباحه إذا كان هناك ما يستوجب ذلك مثل جمع المال فوق بعضه بهدف الحج أو دفع مهر للزواج أو غير ذلك من شؤون الحياة، و في المقابل لم ينس الإسلام قضية الزكاة في هذه الأموال بل فرض عليها الزكاة.

قال تعالى:" والذين يكنزون الذهب و الفضة و لا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم"[1]، فهذا الوعيد و التهديد الإلهي من فوق سبع سموات لكل من يكنز الذهب و الفضة دون أن يؤدي حق الله فيها من إنفاق في سبيله في شتى وجوه الخير التي شرعها الإسلام الحنيف، و قد خص الشارع الكريم الذهب والفضة لأنها كانت تمثل أداة ومقياساً للتبادل بين الناس و لا يستطع أحد أن ينكر دور الذهب والفضة في عصرنا هذا أيضاً و ليس في العصر الإسلامي فحسب.[2]

❖ **فوائد استخدام الذهب والفضة في النظام النقدي العالمي:**

1. الذهب والفضة يعتبران من السلع التي يتحكم في إنتاجها تكاليف التنقيب والاستخراج، كما أن الطلب عليه هو في مقابل الطلب على السلع والخدمات الأخرى، هذا يجعل مصدر الذهب متعدد ولا تستطيع دولة بعينها أن تحتكره وتكون المزود الوحيد له.
2. يمتاز هذا النظام بثبات قيمة النقد وعدم حصول تغيرات مفاجئة في الكميات المتبادلة منه.
3. يستطيع تعديل المدفوعات بين الدول بشكل تلقائي ويسير دون تدخل من البنوك المركزية.
4. بما أن الدول لا تستطيع التحكم في هذا النظام، فإن أي كمية من النقد في دولة معينة تكفي احتياجات السوق فيها من التبادل النقدي وهذا من شأنه منع التضخم كما يحدث في النظام النقدي الورقي.
5. بما أنه نظام عالمي فإن سعر الصرف له ثابت مما يترتب عليه تسهيل حركة التجارة الخارجية وتقدمها.

---

[1] سورة التوبة، آية 34.

[2] النبهاني، تقي الدين، النظام الاقتصادي الإسلامي، (منشورات حزب التحرير، القدس، ط2، 1953)، ص 230.

6. يحفظ لكل دولة ثروتها من الذهب والفضة فلا يحصل تهريب له من دولة لأخرى ولا تحتاج الدولة لمراقبة هذا النظام لتحافظ على كميات الذهب والفضة لديها؛ إذ أنهما لا ينتقلان من عندها إلا ثمناً للسلع أو أجور للمستخدمين.[1]

وقد استمر نظام التبادل بالذهب والفضة حتى بدايات القرن العشرين، فأخذ يقلص دوره ويضعف في الدول الأوروبية والغربية بسبب ندرته حتى تم إلغائه عام 1971 على يد الرئيس الأمريكي نيكسون؛ إذ قام بإلغاء نظام بريتون وودز القاضي بتغطية الدولار بالذهب وربطه به بسعر ثابت.

10-5 السياسات المالية

السياسة المالية: هي تلك الطرق و الجهود و المحاولات التي تنتهجها الدولة باستخدام وسائل تمويل الدولة و وسائل الإنفاق حصيلة التمويل لتحقيق:

1. المساعدة للسيطرة على تضخمات الدورة الاقتصادية.
2. التوظيف الكامل بدون تضخم.

السياسة المالية و النقدية تعتبر عنصراً مكملاً في التنظيم المالي للدولة لأن هناك ارتباط وثيق بين التنظيم المالي و السياسات المالية و النقدية من خلال الإجراءات التي يحتمها التشريع المالي.2

الدولة الإسلامية هي أول من استخدم الموازنة العامة سواء عنصر الإيرادات أو عنصر النفقات، وذلك لاستخدامها كأداة اقتصادية فعالة تقود إلى زيادة الإنتاج و النمو الاقتصادي بتوازن مع كافة قطاعات النشاط الاقتصادي وفقاً لذلك بمنأى عن التضخم و نتائجه و آثاره الضارة بالاقتصاد، وإن الدولة الإسلامية كان لديها مجموعة من الوسائل و الأدوات التي تستخدمها في السياسة المالية. 3

---

[1] زلّوم، الأموال في دولة الخلافة، مصدر سابق، ص 229-331.
[2] الشباني، محمد، مالية الدولة، (دار عالم الكتب، الرياض، 1993)، ص389
[3] الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، مصدر سابق، ص182.

11-5 السياسات النقدية:

السياسة النقدية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة المالية حيث يقع على عاتق البنك المركزي تنفيذ السياسة النقدية المرتبطة مع السياسة المالية و يبرز دور السياسة النقدية في تحقيق السياسة المالية من خلال:

1. معالجة العجز في الإيرادات العامة.
2. استخدام أدوات السياسة النقدية في إعاقة أو تنشيط الاقتصاد و تقوم السياسة النقدية في الإسلام على عدة أمور و منها:

- منع الاقتراض بالربا وبذلك لا يجوز إصدار النقود دون الحاجة إليها في سبيل تمويل النفقات العامة.
- ترتبط عملية إصدار النقود بالحاجة إلى زيادة الخدمات التبادلية لأن النقود تستخدم كوسيلة للتبادل.
- من المعروف أن النقود تمثل مخزن للقيم ووسيلة للتبادل و ليست سلعة ذات قيمة بحد ذاتها و هذه هي طبيعة النقود في الفكر القائم على غير الربا.

12-5 المشكلة الاقتصادية في الاقتصادي الإسلامي

معظم الدراسات الاقتصادية والتيارات الفكرية المعاصرة تعتمد على فرضية وجود مشكلة اقتصادية ويجب علاجها ، إلا إن التيارات تفاوتت في تحديد طبيعة تلك المشكلة وطريق علاجها، ولكن معظم تلك التيارات تعتبر ندرة عناصر الإنتاج هي المشكلة الاقتصادية بعينها، إذ إن تلك الموارد المحدودة يقابلها حاجات ورغبات غير محدودة.

ولكن فرضية وجود مشكلة الندرة في مقابل الحاجات اللامحدودة لم يعترف بها العديد من الاقتصاديين الإسلاميين ومن بينهم :

- عبد العزيز هيكل (مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي).
- محمد شوقي الفنجري (الإسلام والمشكلة الاقتصادية).
- عبد الله غانم (المشكلة الاقتصادية ونظرية الأجور والأسعار في الإسلام). [1]

وقد استدلوا على ذلك من خلال عدد من الآيات القرآنية:

أ. "وأسبغ عليكم نعمة ظاهره وباطنه"[2]، أي أن هناك موارد ظاهرة ومتاحة للإنسان وهناك موارد ينبغي البحث والتنقيب عنها للحصول عليها.

ب. "وبارك فيها وقدّر فيها أقواتها"[3]، فنعمة البركة في الشيء تدل على النماء والكثرة وتقدير الأقوات والأرزاق يوحي بعدم الندرة.

ج. "وآتاكم من كل ما سألتموه إن تعدوا نعمة الله لا تحصوها"[4]، وفي ذلك دلالة على الخير وتقديم ما يسأل وما يحتاج إليه الإنسان فالدعاء وسيلة للرزق كما إن النعم بعضها ظاهر وبعضها باطن ولا يمكن حصرها.

---

[1] العوضي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الخامس، مصدر سابق، ص 162، 163.

[2] سورة لقمان: 20.

3 سورة فصلت : 10.

4 سورة إبراهيم 34.

ومع أن تلك الآيات السابقة تنفي وجود الندرة إلا أن وصف المشكلة ووجودها لا ينافي العقل وأسباب ذلك هي :

أ. قوله تعالى: "ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء إنه خبير بصير"[1] وقوله تعالى: "وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم"[2]. ومن هنا إن الموارد غير متاحة للجميع وكما يرغبون ، ولكن الله ينزّل بحكمته كل شيء وكيف يشاء ومتى شاء.

ب. هناك العديد من النصوص الشرعية التي تحض على الاقتصاد في كل شيء حتى في العبادة، وتنهى عن التبذير والإسراف في كل الأمور.

ج. نعمة البركة في قوله تعالى:"وبارك فيها وقدّر فيها أقواتها"[3]، تدل على أن الأصل في الأشياء الندرة إلا إذا نزلت عليها نعمة البركة ولكنها ليست متاحة في كل شيء وللجميع.

د. قد تكون الموارد كافية للجميع ولكن عندما نأخذ كل مجتمع لوحده فسوف نجد مشكلة الندرة تبرز على السطح، وعلى المجتمع أن يلائم بين الموارد المتاحة والحاجات الموجودة والحاجات المتجددة.

ه. نظم الإسلام السعر والملكية والمعاملات والتوزيع ولو كانت المشكلة في الموارد غير موجودة لما تطلب وجود العديد من الأحكام الشرعية في تلك القضايا وغيرها.

ويرى الأستاذ محمد باقر الصدر أن الإنسان في حياته العملية وكفرانه بالنعمة الإلهية هما سبب المشكلة الاقتصادية في حياة الإنسان اعتمادا على قوله تعالى: "إن الإنسان لظلوم كفور"4.

أما ظلم الإنسان في المجال الاقتصادي فيبرز في سوء التوزيع، بينما كفرانه للنعمة هو في إهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منها.5

---

1 سورة الشورى : 27.
2 سورة الحجر : 21
3 سورة فصلت : 10.
4 سورة إبراهيم : 35.
5 الصدر، اقتصادنا ، مصدر سابق، ص307.

5-12-1 طبيعة المشكلة الاقتصادية في الإسلام

الموارد ليست قليلة أو نادرة لكنها تضيع أو تهدر في أمور لا فائدة منها. وبناء على ذلك فإن على كل مجتمع أن يختار بين الحاجات التي يستطيع إشباعها من خلال الموارد المتاحة، لأن الموارد قد تستخدم في أكثر من غرض، ولو أن للموارد استخدام واحد فقط لما ظهرت المشكلة الاقتصادية، فالأرض قد تستخدم للزراعة والبناء والإسكان والصناعة، فالاقتصاد الإسلامي لا يعتبر أن الندرة هي أساس المشكلة بل إن دور الفرد الأساسي يلعب دوراً في تخفيف أو زيادة مدى هذه المشكلة.

5-12-2 مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي:[1]

مواجهة المشكلة الاقتصادية تكون من خلال تنظيم استخدام الموارد وكذلك تنظيم الحاجات.

1) الموارد :

جميع الأحكام والنصوص الشرعية حثت على الترشيد وعدم الإسراف في شتى مجالات الحياة وفي استخدام أي شيء حتى في الوضوء ينبغي عدم الإسراف في ماء الوضوء ولو كان الإنسان على نهرٍ جارٍ، والنظام الإسلامي أمر باستخدام الموارد في إنتاج السلع المباحة، وتساهم أيضا في إشباع حاجات الإنسان إلى أكبر قدر ممكن و تغطي احتياجات أكبر نسبة من المجتمع، كما أن نظرة الإنسان إلى الاستهلاك بصورة متزايدة تبقى في حدود الحلال والحرام، وأيضاً الابتعاد عن السلوك الضار في استخدام الموارد والإنتاج.

ولا تعني زيادة الإنتاج الحل الوحيد لإشباع الحاجات بل يجب استخدام أساليب إنتاج وإجراء تغيير في تركيب السلع للحفاظ على الموارد من الاستنزاف واستخدامها بكفاءة عالية، ومثال تلك الموارد الأرض فهي تستخدم لأغراض عديدة إذا أخذنا مجال الزراعة كمثال على أحد الاستخدامات، فيجب عدم ترك الأرض بدون زراعة وعناية، وإلا تؤول ملكيتها إلى شخص آخر يريد زراعتها أو يقوم بتأجيرها

[1] العوضي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الخامس، مصدر سابق، ص 167- 173.

لشخص آخر، قال عليه السلام: "زارعوا الأرض بنصفها، بثلثها، بربعها... إلى عشرها ولا تدعوا الأرض خرابا".1

وهنا يقع عاتق التخطيط على الدولة بشكل عام وعلى كل فرد بشكل خاص، ويجب على أولي الأمر تحديد الحاجات المطلوبة ومراتبها وأهميتها ومدى توفر الإمكانيات والموارد اللازمة لإشباعها ومدى القدرة على تنميتها.2

2) الحاجات:

من المعروف أن حاجات الإنسان ورغباته كثيرة جدا وهي في تجدد باستمرار لذلك اتجه الإسلام في تعاليمه السمحة إلى تهذيب سلوك المسلم وتكييف الحاجات لتنسجم مع ندرة الموارد بصورة تتيح للمجتمع معالجة مشكلة الندرة. وثمة حدود لقدرة الإنسان على الإشباع من السلع المختلفة ومن المبادئ التي وضعها الإسلام لتنظيم الحاجات ما يلي:

1. **الاقتصار على استهلاك الطيبات :**

المسلم يلتزم بمبادئ الإسلام التي وضعت له وعلى ذلك فهو يتجه في استعمال و استهلاك كل ما أحله الشرع ويبتعد عن السلع الخبيثة والمحرمة كلحم الخنزير والخمر ... وهذه السلع المحرمة لا تصلح للتبادل في المجتمع فإذا كان للسلعة قيمة أخلاقية يحق تداولها في السوق وأن يكون لها سعر تبادلي. ومن هنا فيجب عدم استخدام الموارد لإنتاج أي سلعة محرمة تعود بالضرر على الأمة وهذا يؤدي إلى استخدام الموارد في السلع الطيبة النافعة فقط.

2. **النهي عن التبذير والإسراف:** فالاعتدال والتوازن في الاستهلاك والإنفاق هي سمة كل مسلم.

3. **التقوى والدعاء:**

التزام المسلم بمبادئ دينه وجعل التقوى زاده والدعاء هو سبيله لتحقيق أمور دنياه بعد الأخذ بالأسباب يعتبر من أهم الدوافع للحصول على الرزق وخاصة الغيث، قال تعالى: "فقلت استغفروا

1 متفق عليه عن جابر وعن أبي هريرة ، صحيح الجامع الصغير.
2 القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مصدر سابق، ص 441، 442.

ربكم إنه كان غفّارا ،يرسل السماء عليكم مدراراً"1، فنعمة الاستغفار والتوبة إلى الله توفّر مورد اقتصادي هام جداً لا غنى عنه وهو الغيث والماء، يقول سيد قطب_ رحمه الله_: "إن في القرآن مواضع يتكرر فيها الارتباط بين صلاح القلوب وتيسير الأرزاق وعموم الرخاء ...وما من أمة اتقت الله وعبدته وأقامت شريعته .. إلا فاضت فيها الخيرات ومكّن الله لها في الأرض واستخلفها فيها بالعمران والصلاح".2

5-12-3 دور جهاز التوزيع في حل المشكلة الإقتصادية :

راعى الإسلام في وضع جهاز التوزيع بصورة تحافظ على حقوق الفرد ولا تضر بحقوق الجماعة، فالفرد لديه حب التملك لإشباع حاجاته ، والجماعة لها كيانها وكرامتها ، وعمل توازن بينهما ضروري جداً لمصلحة المجتمع .

5-12-3-1 مكونات جهاز التوزيع :

1. العمل:

الصلة بين العمل والثروة تعتبر صلة وثيقة ، فالعمل يحقق الثروة وإشباع حاجات الفرد، والصلة بين العامل ونتائج عمله أيضا قائمة فالأفراد هم بشر يتحركون ويعملون ولكن ليس إلى حد الآلة كما في النظام الشيوعي ، وقيمة الموارد الإنتاجية الطبيعية ليست مقرونة بالعمل كما في الاشتراكية، بل إن قيمة الموارد هي حصيلة الرغبة الإجتماعية العامة في الحصول عليها .

العمل سبب للحصول على الملكية نتيجة العمل ، وبهذا نجد مراعاة الإسلام لميل الإنسان الغريزي للتملك، ومن هنا يبرز جهاز التوزيع الإسلامي، فالعامل يكتسب ويمتلك الثروات بواسطة عمله المشروع ، ومن هنا تنطبق القاعدة في ذلك : العمل سبب الملكية، والقاعدة الإسلامية في العمل والملكية تبرز بمفهومها هنا وهي أن العمل سبب لتملك العامل للمادة، وليس سبباً لقيمتها.3

---

[1] سورة نوح 10-11.
[2] العوضي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الخامس، مصدر سابق، ص173.
3 الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص 312.

2. الحاجة :

حتى يمكن فهم دور الحاجة في التوزيع، ينبغي قسمة الأفراد إلى فئات:

الفئة الأولى قادرة لديها المواهب والقدرات وطاقات تفكيرية وعملية فهي تستطيع توفير حاجتها بسهولة وهي طبقة غنية.

الفئة الثانية يمكنها العمل ولكن إنتاجيتها قليلة وتنحصر لإشباع ضروراتها وتوفير حاجاتها الأساسية.

الفئة الثالثة غير قادرة على العمل والكسب فهي إما ضعيفة لمرض أو عاهة ونحوه.

أما الفئة الأولى تكتسب نصيبها من الثروات والتوزيع اعتماداً على العمل لأنه أداة للملكية وأداة للتوزيع كما أسلفنا، وكل فرد يحصل على حاجاته من الثروة وفقاً لإمكانياته حتى وان زاد على حاجاته فهو يمتلك بصورة شرعية لا تتعارض مع النصوص الشرعية، ومن هنا فالحاجة لديه لا تعمل شيئا بل إن العمل هو أساس ملكيتها ونصيبها من التوزيع.

دخل الفئة الثالثة يعتمد على الحاجة فقط فهي غير قادرة على العمل وتحصل على حصتها من التوزيع لضمان حياتها كاملة اعتمادا على حاجتها ووفقا لمدى التكافل والتضامن الاجتماعي في الإسلام.

الفئة الثانية تعمل ولكن لا تحقق إلا الحد الأدنى من المعيشة من وراء عملها وبالتالي اعتمادها في الدخل على العمل والحاجة معا أما العمل فهو يكفل لها معيشتها الضرورية وأما الحاجة فتؤدي إلى زيادة دخلها وفقا لمبدأ الكفالة والتضامن الاجتماعي ومن هنا فالحاجة تعتبر سبب فعّال في التوزيع وخاصة للفئة الثانية والعامل الموهوب النشيط له ما زاد عن حاجته نتيجة عمله، بينما العامل الذي يملك الحد الأدنى من الطاقة لعمله سوف يحصل على نصيب يفوق إنتاجه.

وعملية التوزيع لا تقوم على أساس الصراع الطبقي في المجتمع وإنما تحدد في ضوء المثل والقيم التي تحكم ذلك المجتمع، وهذه القيم تضمن توزيع الثروة بشكل عادل وتخفيف الآلام والحرمان إلى أقصى درجة ممكنة، وبذلك يضمن تغطية حاجات الفئة الثالثة الضعيفة وفق قيم إسلامية سامية والحاجة لتلك

الفئة تعتبر سبب كافي لحقها في الحياة وأداة من أدوات التوزيع ، قال تعالى: "الذين في أمـــوالهم حـــقٌ معلوم، للسائل والمحروم".1

كما أن عملية التوزيع تقوم على تحريم ممارسة الأنشطة التي تؤدي إلى تثبيط عجلة النشاط الاقتصادي، فأحد أسباب تحريم الربا هو تحقيق عدالة في التوزيع لأنه ينشأ عن الربا فئة عاطلة تعيش على اكتنـــاز النقود في البنوك أو تقديم القروض الربوية لمن يحتاج إلى قرض. لهذا فإن تلك الفئة بممارســـتها ذلـــك النشاط تشكل عائق في طريق الإنتاج والاستثمار سواء في مجال الصناعة أم الإعمار... .2

[1] سورة المعارج: آية 24 – 25.

[2] كمال، الاسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، مصدر سابق، ص 168.

الفصل السادس

مقارنة الأنظمة الاقتصادية

مقارنة الأنظمة الاقتصادية

6-1 تعريف وفلسفة النظام:

6-1-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي:

هو نظام اقتصادي قائم على أنقاض النظام الإقطاعي، الذي حصر الملكية في يد مجموعة قليلة من الأفراد عرفت بإسم طبقة الإقطاعيين أو الملاك ، بينما النظام الرأسمالي منح الإفراد كامل الحرية في تملك عناصر الإنتاج، و فتح باب المنافسة على مصراعيه، و كما قام بتحجيم دور الدولة في التدخل في إدارة الاقتصاد أو توجيهه، و استمر الوضع على هذا الحال حتى حدوث الكساد العظيم عام 1929 و ظهور أفكار كينيز التي نادت بضرورة تدخل الدولة بشكل أوسع في المجال الاقتصادي و زيادة دورها فيه.

6-1-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي :

هو نظام اقتصادي اجتماعي انتقد النظام الرأسمالي بشكل كبير و ظهر رداً على المساوئ و المشاكل الناجمة عن النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث يقوم النظام الاشتراكي على منح معظم ملكية وسائل الإنتاج للدولة و إلغاء الملكية الفردية إلا في نطاق ضيق و ذلك بهدف التوزيع العادل للدخل القومي.

6-1-3 النظام الاقتصادي الإسلامي:

هو نظام رباني اقتصادي اجتماعي يهدف إلى تحقيق معاني الاستخلاف و العدالة في الأرض من خلال الوسطية في كل جهد يبذله الإنسان سواء كان هذا الجهد مادياً أو معنوياً بغية إشباع حاجات الفرد المادية و الروحية المشروعة على حد سواء.

2-6 الملكية:

1-2-6 النظام الاقتصادي الرأسمالي :

أقر النظام الرأسمالي بحق الفرد في تملك وسائل الإنتاج من خلال المنافسة غير المقيدة، و تمثل الملكية الفردية جوهر هذا النظام، و لما للملكية من دور في تحفيز النفس البشرية المحبة للمال على تراكم الثروة مما يؤدي إلى تقدم النظام الرأسمالي، إن ملكية الدولة كانت تقتصر على قطاع الخدمات أما القطاعات الأخرى فإن الأفراد لهم حق الملكية فيها، و تعتبر أن الملكية إقرار من المجتمع لحماية حقوق أفراده في الاحتفاظ بما يحصلون من ثروة و منحهم حرية التصرف فيما يملكونه ضمن قواعد وضوابط معينة.

2-2-6 النظام الاقتصادي الاشتراكي :

إن النظام الاشتراكي جاء رداً على الرأسمالية، فإنه قام بشبه إلغاء للملكية الفردية و منح معظم وسائل الإنتاج للدولة لتقوم بدورها بوضع خطة اقتصادية قومية شاملة، لإدارة عناصر الإنتاج وضمان التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع.

3-2-6 النظام الاقتصادي الإسلامي :

قائم على الملكية المزدوجة لعناصر الإنتاج، حيث لم يمنع الملكية الفردية، كما أنه منح الدولة حق التملك باعتبارها شخص معنوي، و وضع قيود و أحكام من شأنها تنظيم ملكية الأفراد و الدولة بصورة تكفل عدم طغيان إحداهما على الأخرى .

كما أنه أجاز تحويل الملكية الخاصة (الأفراد) إلى ملكية الدولة إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وأما الشكل الآخر للملكية في النظام الإسلامي هو الملكية العامة التي لا تكون للدولة و لا للناس لكن تشرف عليها الدولة بصفتها المكلفة بالحفاظ على مصالح الرعية و من الأمثلة على المصلحة العامة قوله عليه السلام (" الناس شركاء في ثلاث : الماء و الكلأ و النار").

3-6 الحرية:

6-3-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي:

الفرد في النظام الرأسمالي له حق التملك وتأسيس المشروعات الاقتصادية، كما له مطلق الحرية في اختيار السلع التي يرغب بإنتاجها، وعدم وجود ضوابط للمنافسة أي أن الأسواق تخضع للمنافسة الكاملة، وبذلك لا يكون هناك ضوابط تحدد طريقة الإنتاج .

أما بالنسبة للمستهلك فإن له الحرية الكاملة في استهلاك السلع التي يرغب بها و بالمقدار الذي يريده طالما أن المنتج يوفر له السلع التي يريدها، و بذلك نعتبر أن المستهلك هو سيد في هذا النظام و يمثل محور العملية الإنتاجية .

6-3-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي :

الفرد هنا مقيد بالإنتاج حسب الأولويات التي تضعها الدولة، علماً بأن الدولة هي التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات، و إن الدولة في هذا النظام تقوم بوضع خطة اقتصادية قومية شاملة تحدد بها السلع الواجب إنتاجها للمجتمع، بذلك تكون حرية الاستهلاك و الخيارات المتوفرة تكون محدودة.

وعلى ذلك فإن المنتجين يكونوا محصورين بالإنتاج، كما أن ملكيتهم محصورة في وسائل الإنتاج، و الفرد في هذا النظام يقوم باستهلاك السلعة التي تكون متوفرة في السوق، وبالكمية التي يريدها.

والدولة في هذا النظام ليست مجبرة على إنتاج السلع التي يريدها المستهلكين إلا أن رغبات المستهلكين لا تهمل نهائياً بل تؤخذ بعين الاعتبار و ذلك لاستخدامها في المعلومات الإحصائية بهدف استخدامها في إعداد الخطة الاقتصادية القومية الشاملة، و تحديد أولويات و حاجات المستهلكين.

6-3-3 النظام الاقتصادي الإسلامي :

المنتج له مطلق الحرية في إنتاج السلع و تقديم الخدمات في إطار الشريعة الإسلامية و وفق مبادئها وأحكامها مع مراعاة حاجات و مصالح المستهلكين في المجتمع، كما أن الدولة يقع على عاتقها إنتاج

بعض السلع و تقديم خدمات لأفراد المجتمع لاعتبارات محددة كعدم قدرة القطاع الخاص على توفير تلك السلع التي يرغبها أفراد المجتمع.

أما المستهلك في هذا النظام له مطلق الحرية في اختيار السلع التي يرغب باستهلاكها و بالكمية المرغوبة، كم أن له حق مطالبة الدولة بتوفير السلع التي تكون مغيبة عن السوق، مع مراعاة القواعد السلوكية و الأخلاقية في الاستهلاك و الاستخدام مثل عدم التبذير و الإسراف، و الاقتصار على استهلاك الطيبات التي تقع في دائرة الحلال وفق الشريعة الإسلامية.

4-6 دور الدولة:

6-4-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي:

دور الدولة في النظام الرأسمالي كان ضيقاً ومحدوداً ولم يكن لها ذلك الدور الكبير ولكن بعد حدوث فترة الكساد العظيم وظهور أفكار كينيز التي نادت بضرورة تدخل الدولة وتوسيع دورها تم الاستجابة لهذا النداء وأصبح للدولة دور لا يستهان به في هذا النظام وأصبح هناك حق للدولة في التدخل في النشاطات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي ووضع أسس هذا التدخل العالم كينيز وهي:

- تتدخل الدولة في الإنفاق العام لإعادة التوازن في الاقتصاد.
- زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وذلك لتحسين ظروف العمال وزيادة حجم الاستهلاك الكلي.
- ضرورة تدخل الدولة في زيادة مصادر الطلب الإجمالي و تخفيف حدة الركود فهي تتقاضى ضرائب و تدفعها كنفقات، فإذا توفر هناك عوامل إنتاج غير مستخدمة فعلى الدولة أن تضخ نقد جديد في السوق لاستغلال تلك العوامل حتى و إن حصل عجز في ميزانيتها في سبيل تحريك النشاط الاقتصادي، و العكس صحيح في حالة التوسع الاقتصادي فتقوم الدولة بسحب الأموال من المواطنين أكثر مما تدفع من نفقات لهم عن طريق زيادة الضرائب، أي عمل فائض في الميزانية للدولة.

- على الدولة أن تقوم بجذب المستثمرين إلى السوق عن طريق تقديم القروض لهم بفوائد مخفضة.
- إعادة توزيع الدخل، حيث تأخذ الدولة أموال من الأغنياء من خلال آلية معينة، وتعطيها للفقراء من خلال آلية أخرى.

6-4-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي:

هذا النظام قائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فالدولة هي محور هذا النظام فهي تملك عناصر الإنتاج، وهي تقوم بإنتاج معظم السلع وتقديم الخدمات، لأن الدولة أقدر من الأفراد في هذا الدور ولضمان التوزيع العادل للثروة في المجتمع، كما هناك أسباب اقتصادية تدعو الدولة لتملك عناصر الإنتاج.

هناك أسباب اقتصادية تتدخل بموجبها الدولة في الاقتصاد ومنها:

1. منع الاستغلال والاحتكار.
2. استغلال بعض المشروعات التي يعزف عنها القطاع الخاص.
3. وضع خطة اقتصادية شاملة للاقتصاد القومي كاملاً.
4. التخلص من قبضة الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتمد أسلوب الاحتكار والمنافسة الشديدة.

كما أن هناك أسباباً سياسية ومالية تدعو الدولة للتدخل في الاقتصاد، ومنها:

1. حتى تحصل الدولة على موارد مالية لتغطية نفقاتها.
2. إحلال الدولة مكان الأفراد في تنظيم المشاريع بسبب الخبرة وسعة الإطلاع والقدرة المالية.
3. تأمين سلامة الدولة والحفاظ على أساليبها وأسرارها العسكرية، كإقامة مصانع الأسلحة والمعدات الحربية.

3-4-6 النظام الاقتصادي الإسلامي:

الدولة تقوم بالرقابة على الاقتصاد والأسواق لضمان سير الأنشطة الاقتصادية في دائرة المال والربح، كما تقيس معدل الإنتاج والاستهلاك، إضافة إلى أن الدولة تقوم بالتخطيط الاقتصادي ووضع الخطط الكفيلة لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام وضمان ازدهار الاقتصاد.

ومن صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ما يلي:

1. إنتاج و توزيع السلع والخدمات: تقوم الدولة بإنتاج بعض السلع والخدمات التي يعجز عنها الأفراد أو لا يقبلوا عليها لعدم تحقق عائد مالي ملائم لهم، وقد يكون سبب التدخل هو عدم توفر الأموال اللازمة للإنتاج بحوزة الأفراد، كما و يقع على عاتقها القيام بتوزيع هذه السلع.
2. التنظيم: الدولة تضع خطط عامة لتنظيم الحياة الاقتصادية وضمان سيرها، ضمن إطار السياسة الشرعية، التي تهتم بتدبير شؤون الدولة الإسلامية من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يتفق والمبادئ الشرعية، وهدف التدخل هو لحماية الاقتصاد والمحافظة على حيوية واستمرار المعاملات والأنشطة الاقتصادية ، ومن صور تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد هو حماية أموال الناس من السرقة ومنع الغش والغبن ،تحريم الربا ،مراقبة الأسواق. كما أن التدخل يأتي لتحصيل إيرادات للدولة كجباية أموال.
3. التسعير: وهنا يوجد اتجاهين نحو التدخل في الأسعار، فبعض العلماء كأبي حنيفة والشافعي وأحمد اتخذوا موقفاً مضاداً من التسعير ، فلا يجوز تدخل الدولة في التسعير، واستدلوا بأحاديث عامة وردت في النهي عن التسعير.

بينما برز اتجاه آخر يقضي بتدخل الدولة في التسعير عند الحاجة، وخاصة في حالة وجود الاحتكار أو أن السلعة ضرورية لا غنى عنها كالطحين وذلك لأن الاحتكار من أهم أسباب رفع السعر ،قال عليه السلام: " من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس"، ومن العلماء الذين أجازوا التسعير بعض الأفراد من المذهب الحنفي، والمذهب المالكي وابن تيميه.

إن الضرر الحاصل عن منع التسعير أعظم بكثير من الضرر الناتج عن إجبار التجار على البيع بسعر محدد، ولا شك أن الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر.

4. التخطيط: يقع على كاهل الدولة توجيه الاقتصاد من خلال الخطط الكفيلة بتنمية الموارد والمحافظة عليها وإشباع رغبات المواطنين، والتخطيط هو أساس التنمية الاقتصادية.

5-6 التوزيع:

1-5-6 النظام الاقتصادي الرأسمالي:

جهاز الثمن يلعب دور أساسي في التوزيع، حيث أن الناتج المتحقق من العملية الإنتاجية يحدد نصيب كل فرد شارك فيه، بالإضافة إلى أن جهاز الثمن يحدد نصيب وحصة كل عنصر إنتاجي شارك في العملية الإنتاجية كالتالي:

1. العامل : إن ثمن خدمة العامل (أجر العامل) تتحدد في السوق بناءً على قانون العرض والطلب على هؤلاء العمال .
2. رأس المال : يتحدد نصيبه في الفائدة أو الربا الذي يتحدد سعره أيضاً من العرض والطلب عليه.
3. المستثمر(المنظم) : سعر الفائدة يشكل دخل لهذا المستثمر مقابل استخدام أمواله، أي أنه يقوم بجني الأرباح من هذه العملية .
4. خدمة الأرض: وهو ريع الأرض وهو دخل لصاحب الأرض مقابل استخدام أرضه .

وهكذا نرى أن الأثمان النسبية السائدة في السوق لعناصر الإنتاج المختلفة وتشكل دخولها النسبية وحصتها من العملية الإنتاجية، ونصيب العمل ورأس المال والتنظيم، أيضاً يتحدد بناءً على اشتراكه في العملية الإنتاجية.

6-5-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي:

التوزيع في هذا النظام يقوم على العمل، إذ إن موارد الاستهلاك يتم توزيعها وفقاً لكمية ونوعية العمل الذي يبذله كل فرد في المجتمع، فأساس هذا التوزيع تكمن أهميته في أنه الركن الأساسي في تطوير الإنتاج الاشتراكي بصورة طبيعية وبلوغ أهدافه، فالفرد الذي يعمل يحق له تلقي مقابل هذا العمل المبذول.

كما أن الدولة تحاول إلغاء الفوارق بين العاملين في نفس القطاع الإنتاجي الواحد، دون مراعاة للفوارق العرقية أو الجنس، أو القدرة، والدولة بذلك تعمل على إلغاء النظام الطبقي الذي تَكوّن في ظل النظام الرأسمالي.

كما أن النظام الاشتراكي يقوم على مبدأ (من كل حسب طاقته و لكل حسب حاجته) و قد جاء هذا المبدأ مراعياً لكبار السن أو العاجزين غير القادرين على العمل، أي أن من لم يستطع أن يعمل لسبب مقنع، فإن الدولة في هذا النظام تتكفل بسد احتياجاته.

6-5-3 النظام الاقتصادي الإسلامي:

التوزيع في هذا النظام يعتمد على ركنين اثنين وهما العمل والحاجة، مع محاولة التوازن بين مصلحة الفرد والجماعة، وبين القادر على العمل وغير القادر، فقد اعتبر أن العمل أحد أسباب الحصول على ملكية عناصر الإنتاج وتكوين الثروة، والقاعدة الإسلامية في العمل والملكية تبرز بمفهومها هنا وهي أن العمل سبب لتملك العامل للمادة، وليس سبباً لقيمتها.

ومع أن الطبقات الاجتماعية موجودة في المجتمع الإسلامي إلا أنه حاول التخفيف منها بتشريعات وقيم، فأوجد مفهوم التكافل الاجتماعي، فالطبقة الغنية تحصل على نصيبها من التوزيع اعتماداً على عملها، والفئة الضعيفة تعتمد على الحاجة في إشباع رغباتها وحاجاتها، وأما الفئة المتوسطة فهي تحصل على نصيبها من التوزيع بالاعتماد على العمل والحاجة معاً.

6-6 حرية وسيادة المستهلك:

6-6-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي:

المستهلك هنا صاحب سيادة في الاقتصاد، فله أن يستهلك ما يشاء وبالقدر الذي يرغبه، فهو حر في تصرفه، ورغبات المستهلكين هي التي تحدد ربحية الأنشطة الإنتاجية المختلفة، كما تحدد أيضاً عدد السلع الواجب توفرها لإشباع رغباتهم.

والمنتجين طالما يروا طلب المستهلكين على سلعة معينة يحقق لهم عائد جيد يقوموا بإنتاجها، وبذلك فالمستهلكين هم الذين يحددوا السلع التي يجب توفرها في السوق، بشرط أن تحقق تلك السلع ربحية للمنتجين.

6-6-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يعتبر المستهلك حُرّ في ظل هذا النظام، ولكنه لا يصل إلى مبدأ السيادة كما في النظام الرأسمالي؛ لأن حاجات أو رغبات المستهلكين لا تحدد أسلوب توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة لها فالموارد قد تستخدم في إنتاج أكثر من سلعة.

المستهلك له الحرية في إنفاق دخله أو ادخاره أو يوازن بين الأمرين، كما أن له حرية استهلاك السلع التي يرغب بها وبالمقدار الذي يريده. إلا أن دائرة الاختيار لاستهلاك السلع تكون محدودة وفقاً لما حددته الخطة العامة للدولة التي يكون أحد عناصرها هو السلع التي يجب توفرها في المجتمع.

الدولة هي التي تقوم بالإنتاج، وتحديد حاجة المستهلكين لأي سلعة ومحاولة توفيرها إذا تماشت وخطة الدولة الاقتصادية الشاملة، أما إذا اتجه طلب المستهلكين نحو سلعة جديدة فإن الدولة قد تقوم بإنتاجها وقد ترفض إنتاجها إذا تعارضت مع خطة الدولة الاقتصادية.

6-6-3 النظام الاقتصادي الإسلامي:

ويتجلى هذا المبدأ في الاقتصاد الإسلامي بالسماح للأفراد بحرية محدودة بحدود القيم المعنوية والخلقية والطبيعية التي يؤمن فيها الإسلام، والتي تؤمن استفادة جميع خلق الله من الثروات الطبيعية التي أنعم الله بها عليهم.

وهنا نجد الاختلاف البارز بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي. فبينما يمارس الأفراد حريات غير محدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي، ويسمح الإسلام للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل العليا التي تهذب الحرية وتصقلها، وتجعل منها أداة خير للإنسانية جمعاء.

❖ حرية الفرد محصورة في جانبين:

الأول: التحديد الذاتي، الذي ينبع من أعماق النفس، ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلامية.

والثاني: التحديد الموضوعي، والذي يأتي من قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي والاقتصادي وتضبطه.

6-7 الفائدة والربا ورأس المال:

6-7-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي:

الفائدة: هي تعويض لصاحب رأس المال عن الخسارة التي تلحق به لإقراض ماله لغيره وحرمانه من الانتفاع منها، وهي تعتبر أن الفائدة هي فائض قيمة، ولا بد أن يترك الرأسمالي المقترض ما دام يريد الحصول على حاجته من النقود جزءاً من فائض القيمة الذي يحصل عليه عادة في شكل أرباح عندما لا تكون لديه حاجة للاقتراض، بينما يتنازل عن جزء من أرباحه عندما يحتاج للنقود لمن أنقذه في حاجته؛ أي لمن قدم له القرض، لهذا فالفائدة هي شكل خاص من فائض القيمة والذي يبقى الإنتاج مصدره.[1]

[1] يابي، جان، القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي، ترجمة: شريف حتاته وآخرون، (1970)، ص 161.

معظم الاقتصاديين الرأسماليين شجعوا على وجود الفائدة أمثال: مارشال، ومالتس، وستيوارت مل، وميكافيلي، وغيرهم فهي في نظرهم تعويض لصاحب رأس المال، وتشكل أيضاً حافزاً له على إقراض ماله، وهي ضرورية وحق مشروع له، كما أنها تعتبر أجرة استخدام النقود.1

كما أن هناك بعض الرأسماليين الذين دعوا إلى تخفيض سعر الفائدة إلى أقل درجة ممكنة أو إلغائه، ومنهم آدم سميث وخاصة في مجال ريع الأرض، فإذا تكاثر ريع الأرض في حساب الثروة العامة كان من قبيل الكسب بغير عمل. كما أن سميث لا يمنع الربح من الديون ولكن يفضل أن تكون قليلة؛ من أجل تشجيع المقترضين على الانتفاع من الأموال المدخرة.

أيضاً دعا كينيز إلى تخفيض سعر الفائدة وعمل تناوبات فيها حتى تصل إلى أقل مستوياتها، لأن أسعار الفائدة المرتفعة تشكل عائق في طريق تقدم النشاط الاقتصادي وتوسعه، وهي تعمل بصورة سلبية في الاقتصاد.

فقد أشار كينيز بقوله: "إننا ندفع على رأس المال لسبب ندرته النسبية، كما أننا ندفع الإيجار لصاحب الأرض بسبب ندرتها تطبيقاً لنظرية ريكاردو. إنني أخالف ريكاردو في القول بأن الندرة النسبية تصح على رأس المال كما تصح على الأرض، لأن الأرض لها حدود ... أما رأس المال فهو شيء لا تخلقه وليس له حدود، وإنما توجده باتحاد العمل مع الطبيعة ... إن ندرة رأس المال هي مجرد وهم لا يصح فيه الفهم إلا في النظام الرأسمالي الذي يحتكر فيه الناس رؤوس الأموال ويحرمون غيرهم سوء التوزيع ... هذه الحالة _سوء التوزيع_ تعالج بالمزيد من الإنتاج وبتفضيل التوزيع".2

6-7-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يقسم رأس المال إلى:

1. رأس المال الثابت: يشكل عناصر الإنتاج الثابتة كالأرض والعناصر التي تستهلك ببطء _لها عمر إنتاجي طويل_ كالبنايات والآلات.

---

[1] خروفه، الربا والفائدة، مصدر سابق، ص 75، 76.

[2] المصدر السابق، ص 80.

رأس المال المتغير أو المتداول: هو الذي يدخل في العملية الإنتاجية وتتغير قيمته بتغير تلك العملية كما أنه يسمح بشراء قوة العمل؛ أي الجزء المستخدم في الأجور والذي ينتج عنه فائض القيمة، ومن ثم يخرج من رأس المال بعد انتهاء العملية الإنتاجية بصورة أكبر من ذي قبل دخوله العملية الإنتاجية، لهذا فهو متغير.

يقول كارل ماركس في كتابه (رأس المال): " إن قسم رأس المال الذي يتحول إلى وسائل إنتاج، أي قسم المواد الخام والمواد التكميلية وأدوات الإنتاج، لا تتغير قيمته أثناء عملية الإنتاج، ولهذا نسميه بالقسم الثابت ... وعلى العكس من ذلك، تتغير قيمة رأس المال الثابت الذي تحول إلى قوة عمل، أثناء الإنتاج، فهو ينتج من جديد قيمة مساوية لقيمته ويضيف إلى ذلك علاوة هي فائض القيمة التي يتباين حجمها، فيكون كبيراً أو صغيراً، إن هذا الجزء من رأس المال، يتحول دائماً من حجم ثابت إلى حجم متغير. وذلك هو السبب في أننا نسميه بالجزء المتغير من رأس المال".[1]

العلاقة ما بين رأس المال الثابت والمتغير هي التي تكّون رأس المال. في حين أن العمال أو المشاركين في العملية الإنتاجية هم الذين يوجدون مجموع القيم الإضافية (فائض القيمة) والتي تجنيها الدولة (القوة الاجتماعية). بينما العمال لا يحصلوا إلا على أجر يسمح لهم بالحياة دون أخذ جزء من فائض القيمة الذي أنتجوه فهو يذهب للدولة.

بما أن السلع الرأسمالية لها نفس ندرة العمل المستخدم في إنتاجها، فمن المهم الإبقاء على السلع الرأسمالية في حالة تشغيل مستمر، كما أن الموارد يجب أن تتحول إلى إنتاج سلع استثمارية بدل السلع الاستهلاكية من أجل تنمية الاقتصاد، لهذا فمن الواجب محاسبة ندرة رأس المال بإعطائها ثمناً نوعياً إضافياً عن نفقات التكلفة الأصلية لإنتاج السلع الرأسمالية، وهذا هو سعر الفائدة.

بما أن الدولة هي المالكة لعناصر الإنتاج وتوزيع الناتج والدخل القومي، فإنها تقوم بتحديد نسبة من إجمالي الناتج القومي التي تأخذ صورة سلع رأسمالية وأخرى سلع استهلاكية، كما أن الدولة لا تسمح

[1] ماركس، رأس المال، ترجمة راشد البراوي،(مكتبة النهضة المصرية، المجلد الأول،1965)، ص 207.

بأن يعتمد مجموع تراكم رأس المال على إرادة أفرادها للادخار، وبما أنها تتلقى جزء من الدخل القومي في صورة فائدة، وريع أو ربح، فإن بإمكانها أن تستثمر تلك الأرباح أو المكاسب في الاقتصاد أو تقوم بتوزيعها.

وهدف تكوين رأس المال للدولة ليس لإنتاج السلع الرأسمالية فحسب، بل لتوجيه موارد الإنتاج نحو الاستثمار بدلاً من الاستهلاك.

المخاطرة والربح:

مجال التحفيز والتوسع في المنشآت الاقتصادية المملوكة للدولة محصور بيدها، وتحقيق أرباح في منشأة معينة يعتبر دليل للحصول على دعم الدولة للتوسع في تلك المنشأة، فالأرباح تقود لأفضل توزيع لموارد الإنتاج في حين أن السعي لتحقيق أقصى ربح يحتاج بذل كل جهد لإبقاء التكاليف منخفضة إلى أقل حد ممكن؛ كاستخدام أساليب إنتاجية جديدة أو إنتاج سلع جديدة. وهذا يخلق مخاطرة معينة على استخدام أي أسلوب إنتاجي جديد، لذلك فأن تكلفة المخاطرة تضاف إلى سعر الفائدة.

لذلك فمن حق مدراء المؤسسات الحكومية الناجحة طلب أموال استثمارية إضافية، وهذا يُمكّنَهم دفع سعر الفائدة، وهم يستحقوا الحصول على الأموال اللازمة للتوسع.

3-7-6 النظام الاقتصادي الإسلامي:

حث الإسلام على استثمار الأموال في الوجوه المشروعة حرصاً على إبقاء عجله النشاط الاقتصادي في دوران مستمر، واستقبح اكتناز الأموال لأنها تضر بالاقتصاد العام، لهذا شرع الإسلام من العقود والشركات ما يكفل لاستثمار الأموال في وجوه مباحة، فشرع نظام المزارعة والمساقاة في الأرض، وشرع أنواع من الشركات في عدة وجوه ومنها شركات الوجوه والأشخاص، وأحل المضاربة في التجارة ولكن أن لا تصل إلى حد الإضرار بالآخرين.

لهذا نجد في النظام الاقتصادي الإسلامي تفصيل لمثل تلك العقود وغيرها من العقود الجائزة في الشريعة الإسلامية، من أجل ترسيخ مفاهيم التضامن والتكافل الاجتماعي، وليكون كل فرد في المجتمع مصدر حركة ونماء.

في حين نجد أن الربا محرم قطعياً في الشريعة الإسلامية، لا سيّما أن التحريم جاء من خالق البشر وأعلنها الله _جلّ وعلى_ حرباً على المتعاملين بالربا بكافة صوره، قال تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ".[1]

وأساس تحريم الربا هو منع الظلم لكل طرف من المتعاقدين عليه، كما أنه يثقل كاهل المقترض ويشكل عقبة في تقدم الاقتصاد، فهو يستغل حاجة المضطر للمال، وربما كان سبب الاقتراض من أجل إقامة مشروع اقتصادي يسهم في تشغيل أيدي عاطلة عن العمل إضافة لتقديم سلعة أو خدمة يحتاجها المجتمع.

6-8 أهمية النقود:

6-8-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي:

النقود هي الشكل الأمثل للثروة، و هي فكرة ترتكز على الإيمان الجازم بهيمنة الثروة النقدية أو بعبارة أوسع المعادن الثمينة على سائر أشكال الثروات وأنواعها.

بما أن ملكية عناصر الإنتاج هي ملكية فردية، إضافة إلى أن الربح هو جوهر النشاط الاقتصادي؛ فإن الأرباح المحققة التي يحصل عليها المنتجين تتحقق بواسطة النقود. وإشباع حاجات المستهلكين يتم بواسطة الإنفاق النقدي للمستهلكين للحصول على السلع المرغوبة. والنقود تلعب دور أساسي في التحكم بآلية الأسعار من خلال جهاز الثمن.

[1] سورة البقرة: آية 278، 279.

وبما أنها تدخل في معاملات السوق على هيئة الأثمان، فإن كل طلب على سلعة يوجد مقابله عرض للنقود، والعكس بالعكس. وتخرج الأثمان عندما يحدث توازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة. وبما أن كل عرض للنقود يجب أن يقابله طلب على السلعة والعكس بالعكس لذلك فمن الضروري أن تكون كمية النقود قيد التداول كافية بالنسبة للحاجات ولكن ليس أكثر منها. حتى لا يختل المستوى العام للأثمان بسبب تزعزع كمية التداول النقدي.

ولكي يبقى المستوى العام للأثمان ثابتاً مستقراً فإنه يجب أن يبقى توازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع المتبادلة، ويجب أن تتوازن كمية النقود مع الحاجات ومع كمية المنتجات المعروضة. وإلا فإن مستوى الأثمان يتعرّض لهزات سيئة وكذلك المستوى العام للأثمان أي القوة الشرائية.

6-8-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي:

تعتبر النقود وسيله للسيطرة على الإنتاج وتوجيهه وتوزيعه بما يتناسب والخطة الاقتصادية الشاملة، كما أنها تستخدم لتسهيل الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية منها؛ إذ إن السلع والخدمات الإنتاجية يقتصر انتقالها على المؤسسات والمشاريع الحكومية، كما أن الأفراد لا يقوموا بالاستثمار في غالبية الأمر.

وبما أن الاستثمار مقتصر على الدولة في معظمه، فإن النقود تقل أهميتها في ظل هذا النظام عن النظام الرأسمالي، وحركة الأسعار لا تتحدّد بالسوق (العرض والطلب) وحجم الإنتاج لا يتأثر بحركة الأسعار وبالتالي بدافع الربح النقدي، فالنظام الاقتصادي تحكمه خطة شاملة تضعها الدولة تهدف بها إشباع الحاجات الاجتماعية، ومن هذا المنطلق فخطة الإنتاج أساس النظام النقدي.

النقود يمكن أن تستخدم أداة ادّخار واستثمار في يد الدولة دون غيرها كما كانت قبل ذلك أيضاً أداة اقتصادية في يد الدولة تمارس بواسطتها رقابتها على الإنتاج وعلى توزيع المنتجات.

6-8-3 النظام الاقتصادي الإسلامي:

النقود ليست غاية بل أداة للوصول إلى السلع، وإذا اتجه الأفراد إلى اكتناز النقود والاحتفاظ بها فذلك يقلل الكميات المتداولة من النقد وهذا يسبب أضرار بالغة الخطورة على الاقتصاد، لهذا فالدولة تسعى للمحافظة على ثبات قيمة النقود الحقيقية.

فمثلاً انخفاض قيمة النقود يعمل على رفع الأسعار وهذا يخدم طبقة على حساب طبقة أخرى، والعكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة النقد.

ربطت الشريعة الإسلامية العديد من الأحكام الشرعية والحدود بالذهب والفضة، ومع أن الإسلام أقر نظام الذهب والفضة كنظام نقدي للمسلمين، إلا أنه لم يمنع عملات أخرى للتداول بين المسلمين وغيرهم، كما استمر نظام المقايضة ولكن كل بمثله دون زيادة.

6-9 السياسات المالية:

6-9-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي:

تتمثل السياسة المالية في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحصيل إيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد.

تجميع المال وتكوين الثروة هو الهدف الأساسي في النظام الرأسمالي، ومن ذلك قول كارل هس: "حتى لو لم يكن كسب المال هو هدفك الرئيسي، تذكر أن المال هو الوسيلة التي تسدد بها حساباتنا هذه الأيام".

تنقسم أدوات السياسة المالية لنوعين هما:

- الأدوات التلقائية: وتضم نظام الضرائب التصاعدي، والمدفوعات التحويلية، وسياسات الدعم.
- والأدوات المقصودة: وتضم برامج الأشغال العامة، ومشروعات التوظيف العامة، وتغيير معدلات الضرائب.

6-9-2 النظام الاقتصادي الإسلامي:

الدولة الإسلامية هي أول من استخدم الموازنة العامة سواء عنصر الإيرادات أو عنصر النفقات، وذلك لاستخدامها كأداة اقتصادية فعاله تقود إلى زيادة الإنتاج و النمو الاقتصادي بتوازن مع كافة قطاعات النشاط الاقتصادي وفقاً لذلك بمنأى عن التضخم و نتائجه و آثاره الضارة بالاقتصاد، وإن الدولة الإسلامية كان لديها مجموعة من الوسائل و الأدوات التي تستخدمها في السياسة المالية.

6-10 السياسات النقدية:

6-10-1 النظام الاقتصادي الرأسمالي:

تعتبر السياسة النقدية جزءاً أساسياً مهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية للدولة.

وبعد حدوث أزمة الكساد العظيم وظهور النظرية الكينزية فقد تطورت السياسة النقدية ووضعت حلول مناسبة لمعالجتها من خلال الربط بين جانبي الدخل والإنفاق واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في سوق التقديم بتعادل كمية النقود القائم على أساس التفصيل النقدي الذي يتجدد بدوافع الدخل والاحتياط والمضاربة.

أدوات السياسة النقدية: تشمل أدوات الرقابة الكمية، وأدوات الرقابة النوعية، وأدوات الرقابة المباشرة.

6-10-2 النظام الاقتصادي الإسلامي:

إن السياسة النقدية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة المالية حيث يقع على عاتق البنك المركزي تنفيذ السياسة النقدية المرتبطة مع السياسة المالية و يبرز دور السياسة النقدية في تحقيق السياسة المالية من خلال:

1. معالجة العجز في الإيرادات العامة.
2. استخدام أدوات السياسة النقدية في إعاقة أو تنشيط الاقتصاد و تقوم السياسة النقدية في الإسلام على عدة أمور و منها:

- منع الاقتراض بالربا.

- ترتبط عملية إصدار النقود بالحاجة إلى زيادة الخدمات التبادلية.
- النقود تمثل مخزن للقيم، ووسيلةً للتبادل، وليست سلعة ذات قيمة بحد ذاتها و هذه هي طبيعة النقود في الفكر القائم على غير الربا.

11-6 المشكلة الاقتصادية وعلاجها

1-11-6 النظام الاقتصادي الرأسمالي:

هذا النظام يقر بوجود مشكله تتمثل في ندرة عناصر الإنتاج، لذلك لا يمكن إشباع جميع الرغبات وتلبية جميع الحاجات المتجددة للأفراد بسبب الندرة، حيث إن الطبيعة محدودة، ومواردها محدودة أيضاً.

أما حل هذه المشكلة فيأتي من خلال جهاز الثمن، فهو يعطي فرصة للمستهلك في توجيه وتحديد كميات وأنواع السلع المنتجة، والقيم (الأثمان) المقدمة من المستهلكين تظهر من خلال الثمن وبالتالي يعكس تفضيل الجماعة لأنواع وكميات معينة من السلع.

أما الأدوار التي يلعبها جهاز الثمن في حل المشكلة فهو كما يلي:

1. دور جهاز الثمن في تنظيم الإنتاج: عن طريق تداخل أثمان السلع الاستهلاكية مع أثمان السلع الإنتاجية، وعند مقارنة أثمان السلع الاستهلاكية مع تكلفة إنتاجها يحدث توزيع للموارد الاقتصادية بين الصناعات المختلفة.
2. دور جهاز الثمن في تنظيم الاستهلاك: حيث أن هذا النظام يوفر حرية المنافسة في الحصول على السلع ذات الطلب غير المرن. وهذا يعمل على تذبذب أسعار السلع حسب الطلب عليها، مما يعمل على خفض الطلب في حال رفع الأسعار والعكس صحيح. وهذا بدوره يعمل على تحقيق التوازن بين الطلب والعرض.
3. دور جهاز الثمن في تحقيق النمو الاقتصادي: النمو يتحقق عن طريق زيادة السلع الرأسمالية والموارد الطبيعية والخبرة الفنية، وهذا يحتاج استثمارات لتوفير سلع جديدة باستخدام أساليب

إنتاجية حديثة، وهذا يحتاج موارد اقتصادية لتوفير ثروة جديدة. كما أن الربا الذي يحصل عليه الفرد عن مدخراته يعمل على تكوين تلك المدخرات.

6-11-2 النظام الاقتصادي الاشتراكي:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع وعندما يصبح هنالك حاله من التوافق من هذه العلاقات يسود الاستقرار في الحياة الاقتصادية ولا يصبح هنالك مشكله اقتصادية.

الدولة تتكفل بوضع خطة اقتصادية شامله فهي تمتلك معظم عناصر الإنتاج، وحتى تقوم بحل المشكلة الاقتصادية، فإنها تلجأ للإجابة عن هذه التساؤلات في خطتها الاقتصادية، وهي:

1. **ماذا تنتج؟**: تقوم الدولة بتحديد حاجات المجتمع الأساسية (أولوياته) ومن ثم تقويم بتوزيع موارد المجتمع توزيعاً يتلاءم وتحقيق تلك الاحتياجات الأساسية.
2. **كيف ننتج؟**: تقوم هيئة التخطيط في الدولة باتخاذ القرار النهائي في استخدام أساليب الإنتاج ليتلاءم وحجم الموارد المتاحة من العمل ورأس المال المخطط استخدامه في الخطة.
3. **توزيع الناتج**: الدولة تحدد كيفيه التوزيع الناتج فهي تقوم بتحديد حجم العمالة ومعدل الأجر أو نصيب الفرد المشارك في العملية الإنتاجية، أما الربح المتحقق من العملية الإنتاجية فيذهب لخزينة الدولة من أجل استخدامه في العملية الإنتاجية مرة أخرى. كما أن التوزيع يتم حسب العمل؛ فتوزيع الخيرات المادية يكون حسب نوعية العمل الذي يقدمه العامل للمجتمع، كما أن الأجر يجب أن يكون متساويا لقاء العمل المتساوي بدون مراعاة للجنس والعمر والعرق...

أما الثمن في النظام الاشتراكي فيعتبر بمثابة تعبير عن إرادة السلطة المركزية وجزء من الخطة العامة التي تضعها السلطة. كما أن الأثمان ترتبط بالنفقات الإنتاجية.

6-11-3 النظام الاقتصادي الإسلامي:

مشكله الندرة تعتبر حقيقة لا يمكن تغاضيها، كما أن حاجات الإنسان متزايدة ومتنوعة، وبناء على ذلك فإن على كل مجتمع أن يختار بين الحاجات التي يستطيع إشباعها من خلال الموارد المتاحة له. أما ظلم

الإنسان في المجال الاقتصادي فيبرز في سوء التوزيع، بينما كفرانه للنعمة هو في إهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه التشاؤمي منها.

أما حل المشكلة فهو بالتوفيق مابين الحاجات اللامحدودة والموارد المتوفرة.

1. تنظيم الموارد:

يجب استخدام الموارد في إنتاج السلع الضرورية أولاً؛ ثم إنتاج السلع الأقل أهمية وهكذا، كما يجب الابتعاد عن الإسراف والتبذير استخدام الموارد في الإنتاج وكذلك في الاستهلاك، ولا يعني أن زيادة الإنتاج هو الحل الوحيد لإشباع الحاجات، بل يجب استخدام أساليب إنتاج وإجراء تغيير في تركيب السلع، للحفاظ على الموارد من الاستنزاف واستخدامها بكفاءة عالية.

2. تنظيم الحاجات:

بما أن حاجات الإنسان متنوعة ومتزايدة فلا بد من عمل تنظيم لهذه الحاجات، والاقتصار على استهلاك الطيبات والابتعاد عن السلع الضارة كالخمر ولحم الخنزير وغيرها، كما يحرم استخدام الموارد في إنتاج أي سلع ضارة أو محرمة.كما حث على الاعتدال والتوازن في الاستهلاك وعدم الإسراف.

❖ دور جهاز التوزيع في حل المشكلة الاقتصادية:

لقد تم وضع هذا الجهاز بصورة تحافظ على حقوق الفرد ولا تضر بحقوق الجماعة. كما أن من أبرز مكونات هذا الجهاز هو العمل والحاجة.

1. العمل: العمل سبب للحصول على الملكية نتيجة العمل، وبوساطته يستطيع الفرد تحقيق الثروة بشرط التزام مبادئ الشريعة الإسلامية في هذا العمل وعدم مخالفتها أو الإضرار بالآخرين.
2. الحاجة: يتم تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات؛ فئة غنية تستطيع توفير حاجاتها بسهولة، وفئة متوسطة قادرة على العمل لإشباع حاجاتها الضرورية، وفئة ضعيفة غير قادرة على العمل للكسب.

أما الفئة الأولى: فتكتسب نصيبها من الثروات والتوزيع اعتماداً على العمل لأنه أداة للملكية وأداة للتوزيع، في حين أن الفئة الضعيفة: تعتمد على الحاجة لتستطيع البقاء ودخلها يعتمد على الحاجة التي هي أداة توزيع. بينما الفئة المتوسطة: تعتمد على العمل والحاجة في الكسب، فالعمل يكفل لها معيشتها الضرورية وأما الحاجة فتؤدي إلى زيادة دخلها وفقا لمبدأ الكفالة والتضامن الاجتماعي.

لذلك فإن عملية التوزيع لا تقوم على أساس الصراع الطبقي في المجتمع وإنما تحدد في ضوء المثل والقيم التي تحكم ذلك المجتمع؛ وهذه القيم تضمن توزيع الثروة بشكل عادل، وتخفيف الآلام والحرمان إلى أقصى درجة ممكنة وبذلك يضمن تغطية حاجات الفئة الثالثة الضعيفة وفق قيم إسلامية سامية، والحاجة لتلك الفئة تعتبر سبب كافي لحقها في الحياة وأداة من أدوات التوزيع.

الفصل السابع

النتائج

1-7 نتائج البحث

توصل فريق البحث من خلال استعراضه للأنظمة الاقتصادية إلى عدة نتائج، وقام بتقسيمها حسب كل نظام على حده، كما يلي:

1-1-7 النظام الاقتصادي الرأسمالي:

1- هذا النظام يقدس الفرد ويقوم على الحرية الفردية شبه المطلقة له، وهذه تعتبر سلبية لـــه؛ لأن الحرية كاملة تدفع الفرد ليتصرف حسب أهوائه وغاياته دون مراعاة لغيره أو لمجتمعه.

2- نظرته للمشكلة الاقتصادية واعتبار ندرة موارد الإنتاج هي جوهر المشكلة لا تغير من حقيقة المشكلة وحدودها، كما أن علاجه لها اعتماداً على جهاز الثمن لا تساهم في تخفيضها بل في تعميقها وزيادة الفروق الطبقية في المجتمع.

2-1-7 النظام الاقتصادي الاشتراكي:

1- الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج تقتل الغريزة الإنسانية لحب التملك، وتقف في وجـــه الفـــرد نحو الإبداع والابتكار فهو لا يمتلك سوى القليل جداً من العناصر الإنتاجية.

2- الخطة الاقتصادية الشاملة التي تقوم بها الدولة لا تراعي حاجـــات الأفـــراد إلا إذا خـــدمت مصالحها أو لم تتعارض معها وهذا يزيد من عمق رغبات وحاجيات المستهلكين إذا اتجهـــوا نحو استهلاك سلعة غير متوفرة في السوق.

3- تغييب دور القطاع الخاص في التطور الاقتصادي الوطني لأن الدولة هي المالكـــة لمـــوارد الإنتاج في مجملها.

3-1-7 النظام الاقتصادي الإسلامي:

1- يعتبر مرحلة وسطية بين النظام الرأسمالي والاشتراكي فالملكية فردية وجماعية أي مزدوجة.

2- هناك قواعد وأحكام تنظم سلوك الفرد وتقدم له الحرية والسيادة، ولكن في حدود الشريعة الإسلامية وأحكامها.

3- هناك دور للدولة في النشاط الاقتصادي وحدد لها الأدوار الممكنة للتدخل.

4- قواعد هذا النظام مرنه تسمح بالتعديلات والتغيرات لموائمة التقدم العلمي والتطور في ميادين الحياة المختلفة.

5- لا يمكن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي بمعزل عن التطبيق الشامل للنظام الإسلامي في شتى مجالات الحياة.

ملحقات البحث

قائمة المصادر والمراجع

I. قائمة المراجع العربية:

1. أفسينيف وآخرون، الاقتصاد السياسي للاشتراكية، ترجمة خيري الضامن، (دار التقدم، موسكو).
2. جامعة القدس المفتوحة، مبادئ الاقتصاد (1)، (فلسطين، 1993).
3. جامعة القدس المفتوحة، الإدارة في التراث العربي، (فلسطين، 1996).
4. جامعة عين شمس، نظم اقتصاديه مقارنة.
5. الجَمّال، محمد، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، (دار الكتاب اللبناني، 1986).
6. حشيش، عادل أحمد، أصول الاقتصاد السياسي، (دار النهضة العربية، بيروت، 1992).
7. خروفه، علاء الدين، الربا والفائدة، (مطبعة السجل، بغداد، 1962).
8. الدرويش، أحمد بن يوسف، أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، (دار عالم الكتب، 1989).
9. الرفاعي وآخرون، أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، (دار وائل للنشر، عَمّان، 1997).
10. زلّوم، عبد القديم، الأموال في دولة الخلافة، (دار العلم للملايين، بيروت، 1983).
11. ستراتشي، جون، الرأسمالية المعاصرة، ترجمة: عمر الديراوي، (دار الطليعة، بيروت، 1964).
12. الشباني، محمد، مالية الدولة،(دار عالم الكتب، الرياض، 1993).
13. الشرباصي، أحمد، معجم الاقتصادي الإسلامي، (دار الجيل، 1981).
14. الشمري، ناظم محمد، النقود والمصارف والنظرية النقدية، (دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999).
15. الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، (دار الكتاب اللبناني، 1977).
16. الصدر، محمد باقر، فلسفتنا، (دار التعارف للمطبوعات، النجف، ط15، 1989).
17. طه وآخرون، عزمي، الثقافة العلمية، (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2002).

18. عبد الكاظم، عبد الكريم كامل، النظم الاقتصادية المقارنة، (جامعة الموصل، العراق، 1988).

19. عمر، حسين، مقدمة في علم الاقتصاد_نظرية القيمة، (دار المعارف، مصر، ط2، 1966).

20. العوضي، رفعت السيد، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الخامس، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية،الإمارات،2004).

21. القرضاوي، يوسف، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، 2002).

22. قريصة وآخرون، صبحي، مقدمة في علم الاقتصاد، (مكتبة الأنجلو المصرية، 1985).

23. الكفراوي واخرون، د. محمد عوف، الاقتصاد المالي والإسلامي، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984).

24. الكفراوي، عوف، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، (1997).

25. كمال، يوسف، الإسلام والمذاهب الاقتصادي المعاصرة، (دار الوفاء للنشر، مصر، 1986).

26. ماركس، كارل، رأس المال، ج1، ج2، ترجمة راشد البراوي، (مكتبة النهضة المصرية، 1965).

27. مجيد، ضياء، الوجيز في اقتصاديات الملكية الخاصة في الفقه الإسلامي، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997).

28. مورس وآخرون، الإصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، (الهيئة المصرية العامة للكتاب).

29. النبهاني، تقي الدين، النظام الاقتصادي الإسلامي، (منشورات حزب التحرير، القدس، ط2، 1953).

30. هاشم، محمد، أسس علم الاقتصاد، (الإسكندرية، 1978).

31. هاشم، إسماعيل، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، (القاهرة، 1973).

32. هالم، جورج.ن، النظم الاقتصادية- تحليل مقارن، ترجمة: أحمد رضوان،(مكتبة الأنجلو لمصرية، 1971).

33. يابي، جان، القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي، ترجمة شريف حتاته وآخرون، (1970).

II. قائمة المراجع الإلكترونية:

1. www.annabaa.org.
2. www.rezgar.com
3. www.awu-dam.com
4. www.iktisad.com
5. www.islamiceconomy.4t.com.
6. www.khayma.com.

وآخر دعوانا أن الحمد

لله ربّ العالمين